PRÜLÜ
584
Asım B

کرم سردنه باقلمز بوڭا دوقیانه الیه وقتلی ضایع دیمه قیسه

اوقی یاز

اسماء عدد جمع صفت واقع اولنور مفرد نه تابع

الانطلاق كتمك ذهاب كبي اخترك

كل فعل لازم اذا نقل الى باب الافعال يتعدى الى مفعول واحد كاذهب زيد عمراً ومتعدٍ الى مفعول واحد يتعدى الى مفعولين بالنقل الى هذا الباب كافتح زيد عمراً باباً ومتعدٍ الى مفعولين يتعدى بالنقل الى ثلثة مفاعيل كاعلم زيد عمراً بكراً فاضلاً

زبده الانظار
شرح الاظهار
حيث قال والثالث
متعد الى ثلثة مفاعيل

هر كيم بو دعاء كتابت ظهورينه يازوب اوقسه اوقوديغي اوتنميه دعا بوه
بسم الله الرحمن الرحيم لهم دار السلام عند ربهم وهو وليهم بما كانوا يعملون

لهم دار السلام عند ربهم وهو وليهم بما كانوا يعملون

نحو سيبويه · التركيب (عند) ناطقه · نحو علامه زمخشری · نحو جرجاني · نحو عبد الملك · نحو سيبويه

التركيب اسنادی ترکیب توصیفی ترکیب اضافی ترکیب تعدادی ترکیب مزجی ترکیب صوتی

نحو جمله · نحو جملها · دربیان تنوین · نحو سلمات · نحو تعدادها · نحو المخترقین · نحو بعبارت

تنوین تمکن تنوین تنکیر تنوین عوض تنوین مقابله تنوین ترنم تنوین غالی

شرح اظهار
زبدة الانظار بشرح اظهار
ذوبده وود اظهار

زب

زبدة الانظار

قال له الحمد لله النضر بن العباس قال في كتابه القرآن

ما

نعمتك
...

نفس متكلم وحده

ما يحكى عن نفسه

معه الغير
ما يحكى عن غير نفسه

٥٨٤

وجه کز حروف یووردہ ... یوزده ... سینه‌ده
بلت دیمه ... لدر ... کوین ... فلکلنده
دادغه نقطه ایدنوده قره ... نقطه ...

سبدة الانظار

هو اسم موضوع لشئ بعينه بوضع واحد

اسم جامد اصلی
نکره ابدا
کوزلجه

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك يا من رفع الخضراء وخفض الغبراء ونصب على
وجوده دلائل وحججا للعقلاء تنزه ذاته وتقدس وافعاله
التامة وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وزين ومظهرات
اياديه وكرم بعضها نكرها صل على من اعرب معراجه سبحان
الذى اسرى حتى انتهى الى سدرة المنتهى ثم دنى فتدلى
الى رتبه الاعلى فكان قاب قوسين او ادنى محمد الذى
اصبح مؤيدا بالرعب وبالصبا منصورا وعلى اله واصحابه
الجاذبين بمرفوعات اعلامه نحو النفوس الردية وعلى من
اقتفى اثرهم بمنصوبات احكامه فى مضمار الشريعة العلية
مادارت الادوار والايام وتعاقبت ازمان الشهور والعوام
وبعد فغير خاف على ذوى الابصار ولاريب لاولى الا
والانظار ان المختصر الموسوم باظهار الاسرار للعلامة
الالمعى الحقانى المحقق خير الخلف للاسلاف الاخيار

والحبر الصمصام النحرير المدقق المسند للاخلاف الاخبار
الشيخ الشهير بمحمد البركوى فى التولى والامصار فان الجواد
اذا استولى على الامد لايسبق بل شأوه لايدرك وغباره
لايشق مع صغر حجمه ووجازة نظمه كتاب حاو بدرر مسائل النحو
والحقايق بل كنز مخفى اودع فيه نقود الدقايق فاردت ان
اجمع له اوراقا مع وفور القصود وتشتت الحال واسود له
اوراقا مع كثرة الفتور وتفرق البال وشرعت فيه متكلا على من
له التوفيق والاحسان وهو الرب المستعان انه خير من
اعان وسميته زبدة الانظار فى حل عقد اظهار الاسرار
والمرجو من الناظرين الذين هم للحق طالبون غير انهم مستنكفون
بل للحق الصريح كارهون ان يصاحبونى بصالح الدعاء
ولاينسونى من اذكارهم الجميلة والثناء قال الفقير الى لطف
ربه القدير سليمان بن احمد المدرس بيبخشى بيلاع علم
انه لابد قبل الشروع فى شيء ان يتصوره بوجه ما لئلا يلزم
توجه النفس نحو المجهول المطلق وان يعرف موضوعه اذ كان
علما مدونا ليتميز عنده تميزا تاما وغايته لئلا يزداد جدا ونشاطا
فالنحو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء
او آلة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطاء فى التركيب
فاندرج فى الاول معرفة الموضوع وفى الثانى معرفة الغاية

ولما اراد ان يتبرك بما انزل على افضل البرية • والعمل بحديث الابتداء من الاخبار المصطفوية • والتمشي على مسالك المؤلفين السالفين النقية فقال بعد ما ابتداء بالتسمية الحمد لغة هو الثناء باللسان على الجميل وعرفا فعل ينبئ عن التعظيم بسبب الانعام فمورد الاول خاص ومورد الثاني عام ومتعلقهما بالعكس يفصح عنهما العنوان والمدح مرادف للحمد كما قيل الحمد والمدح اخوان قيل مراده التساوي لا الترادف وفرق البعض بان المدح يعم الحي وغيره ويكون بعد الاحسان وقبله والحمد مختص بالحي ويكون بعد الاحسان والشكر اللغوي هو الحمد العرفي وقد يشترط بوصول النعمة الى الشاكر بخلاف الحمد والعرفي صرف العبد الجميع من الجوارح والجنان الى ما خلق له ولا حاجة الى قيد يخرج الاستهزاء لانه غير داخل في الثناء وقيد الحيثية مشروط في التعريفات ثم قيد اللسان يخرج حمد الله تع فيكون التعريف لحمد العباد قال بعض المحققين المراد باللسان هو القول فحمد الله تع داخل في التعريف واللام للجنس كما هو المتبادر او الاستغراق وان نفي البعض بناء على التلازم بينهما ويحتمل ان يكون للعهد فيراد الفرد الكامل لله علم للذات الواجب بالذات وقيل وصف في الاصل ثم غلب فصار كالعلم واللام اما للاختصاص الصفة بالموصوف

او لاختصاص المتعلق بالمتعلق فحاصل المعنى ان كل حمد من كل حامد وان جرى البعض لغيره تع مخصوص للذات الواجب تحقيقا على قاعدة اهل الحق لان الكل راجع اليه تع ونعم ما انشده البعض اذا نحن اثنينا عليك بصالح • فانت كما نثني وفوق الذي نثني • وان جرت الالفاظ يوما بمدحة لغيرك انسانا • فانت الذي نعني رب العالمين اي مربيهم ومبلغهم الى الكمال الممكن المقدر لهم والاضافة لامية كما لا يخفى والعالم هو ما سوى ذات الله وصفاته الشريفة من الاعراض والجواهر وهو ماخوذ من العلم بالكسر والسكون فالعالم بمعنى ما يعلم به الصانع كالخاتم بمعنى ما يختم به الشيء فهو دليل صريح على وجوده تع بل على حيوته وقدرته وعلمه الازلية قال بعض العارفين برگ درختان سبز در نظر هوشيار • هر ورقی دفتریست معرفت کردگار ويقال العالم محدث وكل محدث فله محدث فالعالم له محدث اي موجد وخالق ومرب والصلاة هي الدعاء الخاص لغة وهو الدعاء له [illegible] فلا يرد ما قيل فان قيل اذا استعمل الدعاء على يكون [illegible] فلا يحتاج الى الجواب فان هذا مختص بلفظ الدعاء قيل ان لفظ الصلاة مشترك بين الدعاء والرحمة والاستغفار اشتراكا لفظيا كالعين وقال السيد السند الظاهر من كلام القوم ان الدعاء والاستغفار واحد وقيل حقيقة في الدعاء ومجاز في الرحم وقال بعض المحققين الصلاة لغة هي العطف مطلقا وهو بالنسبة

الى الله تع رحمة وبالنسبة الى العباد دعاء وبالنسبة الى الملائكة استغفار
فيكون مشتركا معنويا كالوجود المطلق واللام فيها كاللام فى الحمد
لكن الحصر اضافى بالنسبة الى امة الدعوة والمعنى ان الصلوة اى التفضل
والانعام ورفع الدرجات من الله تع محمولة على الغاية او على غاية
الغاية والدعاء من العباد والملائكة وارد على محمد ومخصوص
عليه الجار مع متعلقه خبر المبتداء والجملة معطوفة على الجملة الاولى
وهما اخباران لفظا وانشاءان معنى والا يلزم ان لا يحمد المص ولا
يصلى فى مفتتح فتامل محمد فى الاصل هو البليغ فى كونه محمودا من حمد
الرجل فهو محمد اذا كثر خصاله المحمودة كذا قيل ثم جعل علما لسيدنا
ورسولنا ع م لكثرة اخلاقه الحميدة اعلم ان العقلاء والعارفين
فى جميع امورهم واحوالهم يطلبون الاستعانة والافاضة من المبداء
والفياض لكن المناسبة بينه وبينهم منتفية راسا لتنزهه تع وعلو
شانه غاية التنزه والتقدس وكدورات النفوس الانسانية
غاية التكدر والتفل فيحتاجون الى واسطة ذى الجهتين
التنزه والتكدر فبالجهة الاولى يستفيض من المبداء الفياض
وبالثانية يفيض عليهم وهى جناب رسولنا ع م فوجب الصلوة
على نبينا ع م فى اوائل التصانيف واما الاول والاصحاب فلكون
مناسبتهم للنبى ع م واتم واقوى كانوا وسائط فى الاستفاضة
ولذا وجبت عليهم تبعا له هذا واله ال الرجل اهل بيته وعياله

وايضا

وايضا الاتباع ويحمل على الثانى حيث لم يذكر الاصحاب معه وخص
استعماله للاشراف دنيويا واخرويا ولا يضاف الى البلدان والاعلام
فلا يقال ال مصر وال اقليم كما يقال اهل مصر واهل اقليم كذا فى الفصيح
واصله اول وقيل اهل ودليلهما اويل واهيل والتصغير مما يرد الاشياء
الى اصولها وفيما قيل نظر فتدبر واضافته الى الضمير للاستغراق
اجمعين اى جميع الاتباع بحيث لا يشذ عنها فرد تاكيد معنوى بما
قبله وفائدته دفع توهم ان المراد الاتباع المشهورة المتعارفة بحمل الاضافة
على العهد قيل بحمل الاضافة على الجنس وفيه بعد تدبر وبعد الواو
او عاطفة على احدى الجملتين السابقتين وهما اخباران لفظا وانشاء
معنى وذلك كاف فى صحة العطف فلا يلزم عطف الاخبار على الانشاء
والجامع بينهما ان الاولى تمهيد والثانية سبب للتصنيف قيل واوا
زائدة لعوضا عن صورة اما وقيل ابتدائية قائمة مقام اما فتدبر
وبعد مبنى على الضم لكون المضاف اليه محذوفا منويا اى بعد زمن
الفراغ من تمهيد التصنيف فعلم منه ان كلمة بعد فى الزمان لكنها بطريق
الاستعارة لكونها فى الاصل من قبيل جهات الست واستعمالها
على اوجه ثلثة مسطور فى الكتب والعامل فيها اما اما الملفوظة لتضمنه
معنى الشرط او ما يفهم من المقام وهو اقول فهذه الفاء لملفوظة اما قبل
بعد كذا فى شرح اللباب او تعليل لمقدر بعد بعد تقديره وبعد فيجى لما
يتلى عليك لان هذه رسالة محتاج اليها فح يكون العامل فى الظرف

هو هنئ وهذه اشارة الى الامور المستحضرة فى الذهن سواء كان
وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده صرح به فى شرح التهذيب لان
محتملاته العقلية سبعة والست منها وهى الالفاظ وحدها والمركب
منها والنقوش وحدها مع الثانية والمركب من الثلثة لا وجود لها فى
الخارج اما الالفاظ فلكونها مركبة من اصوات منقطعة غير قارة لا تجتمع
اوائلها مع اواسطها او اواسطها مع اواخرها فلا تكون موجودة
مجتمعة فى الخارج واما المعانى فلكونها مفهومات ومعقولات لا
وجود لها فى الخارج واما المركب منها فلعدم وجود جزءه فى الخارج
واما الثلثة الاخر فلكون المركب من الموجود فى الخارج وغير الموجود
فيه غير موجود فيه غير موجود فيه كما ان المركب من الداخل
والخارج خارج واما الاحتمال السابع وهو النقوش وحدها ففيه
كلام ان اردت التحقيق فاطلب من شرح التهذيب رسالة اى معان
قليلة مشتملة على كثير من القواعد النحوية فالتنوين للتعظيم
او الفاظ عزيزة دالة على تلك المعانى المذكورة وانما سميت
بها لان الرسالة فى الاصل ما يرسل به الاخبار الى الغير وكل من
المعانى والالفاظ مما يرسل به الاخبار الى الغير وحاصل المقصود
ان هذه الرسالة المستحضرة فى العقل من المعانى القليلة او
الالفاظ العزيزة رسالة محتاج اليها هذا هو المراد من ان المبتدأ
مطلق والخبر مقيد ولا غبار فيه قيل ومن جعله اشارة الى الرسالة

لم يصب لان اتصاف الالفاظ او المعانى بعنوان كونها رسالة لم يعلم
قبل الحكم بانها رسالة كما لا يخفى انتهى وفيه خفاء لا يخفى ثم ان كان
المراد بالمطلق الالفاظ المطلقة فالمراد بالمقيد الالفاظ المقيدة
فان كان المعانى فكذلك للمعانى اما ان اريد بالمطلق الالفاظ وبالمقيد
المعانى او بالعكس فيحتاج الى حذف المضاف اما فى جانب المطلق
او فى جانب المقيد والثانى اولى وارجح لكونه توجيها وتاويلا بعد
الاحتياج والاقتضاء فيما اى فى بيان الشئ الذى يحتاج اليه كل معرب
اى كل من يجرى الاعراب او اراد اجرائه ولفظ كل هنا يفيد شمول
جميع افراد المعرب لكونه مضافا الى نكرة واما اذا اضيف الى المعرفة
فيفيد شمول اجزاء الرمان الماكول لا كل رمان قيل الموصول عبارة
عن الغرض الذى يعبر عنه بعلم الاعراب تامل والموصول مع صلته
صفة رسالة او خبر بعد خبر للمبتدأ او حال منه او خبر مبتدأ محذوف
اى هى كائنة فيما يحتاج اليه الح اشد الاحتياج اى يحتاج اليه كل معرب
باحتياج اشد اورد كلمة اشد لبيان زيادة الاحتياج لانهم
لم يبنوا اسم التفضيل من المزيدات وهو اى الشئ المحتاج اليه
اشد الاحتياج ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل لانه لم يكن هذه
الثلثة لم يمكن اجراء الاعراب على الكلمة واما الاحتياج الى غيرها
من تعريف الكلمة وتقسيمها والاصطلاحات النحوية فليس باشد
وانما انحصر المحتاج اليه فى هذه الثلثة لانه لا يخ اما ان يكون اثرا

او مؤثراً او متأثراً فالاول الثالث والثاني الاول والثالث الثاني
اما تقديم بعضها على بعض فلتقدم المؤثر على المتأثر والاثر متفرع عنها
اعلم ان التقدم اربعة ذاتي كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح وزماني
كتقدم الاب على الابن وطبعي كتقدم الجزء على الكل ووضعي كتقدم بعض
اجزاء الكتب وفصولها على بعض المناسبة اى الاعراب تغير الاخير
اما من عربت معدته اذا فسدت فالهمزة للسلب او من اعرب
الرجل عن حجته فيكون بمعنى الاظهار والبيان وعلى كلا الوجهين
لاخفاء في التسمية قيل ويحتمل ان يكون من قولهم امراة
عروب اى محبوب كلامها وانما فسر العمل بالاعراب دفعاً لتوهم
ان المراد بالعمل معناه المصدري وتنصيصاً على ان المراد به الاثر
الحاصل من العامل وانما لم يقل الاعراب اولاً ليكون مجملاً ومبهماً
اولاً وتفصيلاً وتعييناً ثانياً حتى يكون اوقع في الاذهان هذا
من جهة المعنى واما من جهة المادة ليوافق الاولين في الحروف الاصلية
ولما كانت هذه الرسالة في بيان ما يحتاج اليه اشد الاحتياج
وكان هو ثلثة اشياء فوجب ترتيبها اى ترتيب الرسالة مشتملة
على ثلثة ابواب اشتمال الكل على الاجزاء لا الكلي على الجزئيات كما
لا يخفى ثم الوجوب عادي كاستحضار الاصطلاحات المنطقية
لمن يبتدئ في شيء من العلوم لا شرعي ولا عقلي وهو ظاهر والترتيب
لغة جعل كل شيء في مرتبته واصطلاحاً جعل الاشياء المتعددة

بحيث

بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض
بالتقدم والتاخر ولا يتعلق كلمة على بالترتيب بشيء من هذين المعنيين
كذا صرح بعض المحققين والسر في ذلك ان معنى قولهم رتبت لبنة
على لبنة اوردتها عقيبها فلو تعلقت كلمة على بالترتيب لزم كون الرسالة
عقيب هذه الابواب الثلثة وليس كذلك فيحتاج الى التضمين بمعنى
الاشتمال فح يكون الظرف لغواً والمعنى وجب ترتيب اجزائها في
مواضعها اللائقة مشتملة على ثلثة ابواب واما ان حمل الترتيب
على التجريد فلا يحتاج الى التضمين ويكون الظرف ح مستقراً والمعنى
وجب ترتيب اجزائها كائنة على ثلثة ابواب كذا قيل والتضمين اما
يجعل الاصل ثابتاً والمضمن حالاً او بالعكس الباب الاول اللام
للعهد والمشار اليه ما في ضمن ثلثة ابواب اعلم ان لام التعريف اما
للاشارة الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب
لذكرها صريحاً او كناية ويسمى العهد الخارجي كقوله تعالى وليس الذكر
كالانثى او الى الحقيقة نفسها ويسمى لام الحقيقة كقولك الرجل
خير من المراة او الى معهود في الذهن لا الخارج ويسمى العهد الذهني
كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج وهو في المعنى كالنكرة
فيوصف مدخوله بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني والى جميع
الافراد ويسمى الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر بدليل صحة
الاستثناء كائن في بيان العامل اى حده وتقسيمه واحواله

وقدم وجه تقديمه ثم البيان وصف للمعاني اولاً وبالذات وللالفاظ
ثانياً وبالعرض لان مبين الاشياء وكاشف حقايقها انما هو المعاني
وكون الالفاظ كاشفة لها باعتبار دلالتها على تلك الكاشفة ففي
البيان اعتباران فان اريد بالباب الاول الالفاظ كما هو المتبادر
فالمراد من البيان الاعتبار الاول وان اريد به المعاني فالمراد منه
الاعتبار الثاني وقد تقرر ان الالفاظ قوالب المعاني والعكس فلا
يلزم ظرفية الشيء لنفسه كما لا يخفى على المتامل المصنف تامل اعلم اولا
اى قبل الشروع في المقصود لانه موقوف على معرفة اقسام الكلمة
الموقوفة على معرفتها واعلم خطاب عام لكل من يريد الاستفادة
من هذه الرسالة نبه به على ان ما بعده مما يعتني بشانه ويهتم بتحصيله
قيل استعماله اما بالفاء او بالواو او مجردا عنهما فان كان الاول فهو
تنبيه على ان ما قبله مما يجب الاصغاء لوجود معنى التفريع في الفاء
وان كان الثاني فتنبيه على ان ما قبله وما بعده جميعا كذلك لوجود
معنى الجمع في الواو وان كان الثالث فتنبيه على ان ما بعده فقط كذلك
وقيل ان قبل الخطاب بدون المخاطب عبث قلنا المخاطب متعلق ذهني
لان المتكلم تصور شخصا في الذهن فجعله مخاطبا فيكون الخطاب
الى متعلق ذهني انتهى ان الكلمة لامها للجنس والحقيقة من غير
دلالة على القلة والكثرة والاستغراق والتقسيم كالتعريف للماهية
لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام في شرح الكافية قيل لامها

للجنس

للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم
وهو للافراد لا للماهية على ما هو رأي البعض والتعريف تبعي فعلى
هذا في الضمير استخدام الخ وفيه ان الجنس او الوحظ وجوده في
ضمن الكل يكون مستلزما للاستغراق للجنس والتاء تنافيه قال
في شرح اللباب وانما تناقضه ان كان المراد من اللام استغراق
الجنس انتهى ولا غبار في كون كل من التقسيم والتعريف مقصودا
اصليا ومنه يعلم حال الاستخدام نعم لو كانت اللام للاستغراق
لوجب الاستخدام وقد عرفت ان التاء تناقضه وهي للوحدة
الشخصية الكلية كذا في الامتحان ولا منافات بينهما وبين الجنس
بل المنافات بين الوحدة الشخصية الجزئية وبين الجنس وجمعها
كلمات وكلم واشتقاقها من الكلم بالسكون وهو الجرح لتاثير
معانيها في النفوس كالجرح قيل الكلم ليس بجمع بل هو جنس كتمر
وتمرة بدليل قوله تع اليه يصعد الكلم الطيب ورد بان التقدير اليه
يصعد بعض الكلم الطيب وهي الواو اعتراضية لوقوعها بين
معمولي ان او حالية اللفظ لغة الرمي مطلقا بقرينة اطلاقهم
في رمي النواة من غير الفم ومنه ايضا وانما اعتبر المطلق حين
النقل الى المعنى العرفي مع ان المناسب كونه بمعنى الرمي من الفم
ليكون على نهج نقل العام الى الخاص والمعنى العرفي له صوت من شانه
ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج فالصوت شامل لجميع الاصوات

كلمةً كانت اولا ومعتمدا على المخرج بخرج اصوات الطيور والبهايم
فانّ اصواتها ليست من المخارج وهى سبعة عشر كما قيل مخارج
الحروف سبعة عشر على الذى يختاره من اختبره ثم القيد الواقع
بينهما وهو الخروج من الفم بالقوة لادخال الكلمات التى صدرت
من الجمادات على خرق العادة فى التعريف مثل تسبيح قصعة بين
يدى سلمان وابى الدرداء رض عنهما وعن سائر الصحابة وكلمات
الله تع والمحذوفات فانّ من شانها ان يخرج من الفم كما لا يخفى
والضماير المستترة بخرج بالصوت لانها ليست بالفاظ وكلمات
حقيقةً بل فى حكمها عند المص فيجب الاخراج عن تعريف اللفظ كذا
صرّح به فى امتحانه رح وقد حقق فيه بقوله والتحقيق انّ الكلمات
المستترة فى فعلها دالّة بصيغها عليها بلا فاعل لفظى اصلًا وانّما
حكموا بوجودها حفظا لقاعدتهم من انّ كلّ فعل وشبهه لابدّ لها
من فاعل لفظى كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شئ او حرف
والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف انتهى كلامه
وخطأ لمن قال فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبًا
وتارة ممكنا جسمًا او عرضًا وتارة يكون من مقولة الصوت
انا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت
اصلًا ليس على ما ينبغى فاحفظه فانه خفى على غيرى حتى قال بعض
الفضلاء لا ادرى من اى مقولة هو فليت قولى بلغه بقوله

وهذا

وهذا انتج وعزو بما هو غلط فاحش انتهى ولم يقل اللفظة لانّ
الاختصار مطلوب والمطابقة غير لازمة اذ هى فى اخبار المشتق
الموضوع الوضع تخصيص شئ بشئ متى ادرك الاول فهم الثانى
للعلم به والادراك امّا بالاطلاق او بالاحساس والمراد بالاطلاق هو
الاطلاق الصحيح او فى محاوراتهم فلا يراد بالحرف ولم يقل وضع
كابن الحاجب لانّ الاصل فى الصفة الافراد والمراد بالوضع اعم من الشخصى
وهو تعيين لفظ معين بنفسه لمعنى وجعله بازائه والنوعى وهو
تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى فيدخل فيه اوضاع الافعال
والمشتقات والمركبات كلامية كانت او غيرها خرج به ما لم يوضع
كالمهملات والمزيفات والالفاظ الدالة على معانيها بالطبع قيل
او بالعقل وبقيت حروف الهجاء للتركيب وخرجت بقوله لمعنى
اى شئ يعنى ويراد وهو مصدر بمعنى المفعول من عنيت من قولك
كذا اى قصدت واردت منه كذا فالمعنى هو المقصود من اللفظ
كذا فى العباب بشرح الكتاب فلا يرد السؤال باللفظ الموضوع بازاء
لفظ اخر ثم انّ المص ذكره بعد الوضع مع كونه مذكورا فى مفهومه
لانّ الدلالة الالتزامية مهجورة فى التعريفات قيل مع كونه
داخلا فى مفهوم الوضع فيه ما لا يخفى لانّ المعنى لو كان داخلا
فى مفهوم الوضع لكان معنى تضمنيا لا التزاميا هف لانه فى
تعريف الوضع كالبصر فى تعريف العمى فيكون خارجا فالعبارة الصحيحة

هي الذكر او الاخذ لا الدخول مفرد صفة معنى خرجت به المركبات
كلامية كانت او غيرها والمعنى المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزئه
فيوهم ان اللفظ موضوع لمعنى متصف بالافراد والحال ان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فيرتكب ما ارتكب
في قوله من قتل قتيلا فله سلبه ومثل هذا مما لا يتحاشى في
التعريفات لانه لا يخل بفهم المقصود وذلك لان قيود هذا التعريف
وهي اللفظ والموضوع والمعنى والمفرد كل منها مستعمل فيما وضع له
كما لا يخفى وانما المجاز في اتصاف المعنى بالافراد وهذا وراء ما نحن فيه
من التعريف ثلثة اقسام خبر ان فعل بدل بعض من ثلثة او القسم
الاول فعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي قال في مختار الصحاح
الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر الاسم انتهى اي اسم لقسم
من الكلمة وهو الفعل الاصطلاحي قدم على الاسم لان الفعل اصل
في العمل والاسم في الاعراب والبحث بحث العامل ومن عكس
كابن الحاجب نظر الى الاصلية في الاعراب ولكل وجهة هو موليها
وهو اي الفعل ما دل اي كلمة دلت وتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول
مع معناه وهو الكلمة لكن المراد بها ما كانت الكلمة عبارة عنه والا لزم
ان يكون الفعل لفظ الكلمة ولا يخفى خلفه تامل بهيئته اي بصيغته
لا بمادته وبها على الحدث فخرج به عن التعريف ما لم يدل على الزمان
اصلا كالحروف وما دل بمادته لا بهيئته كامس والآن وغدا وضعا

نوعيا اي موضوعا خرج به ما دل عقلا او استعمالا كالصبوح والغبوق
واسماء الافعال واسم الفاعل والمفعول لان دلالتها على الزمان اما عقلا
او بغلبة الاستعمال كما قيل على احد الازمنة الثلثة اي الحال والاستقبال
والماضي ويخرج به الاسم عن حد الفعل ما يدل على الزمانين منها
كالمضارع موضوع لاحدهما والاخر من استعمال او دال على الواحد ايضا
ولا يرد الافعال المنسلخة عن الزمان لان الانسلاخ عنه بحسب
الاستعمال لا بحسب الوضع ولما فرغ من تعريف الفعل شرع في خواصه
لينكشف بها زيادة انكشاف فقال ومن خواصه اي بعض منها
والخاصة ما يختص بالشيء ولا يكون في الغير لكن يجوز انفكاكها
عنه بخلاف العلامة ثم الخواص بصيغة جمع الكثرة التي تستعمل
فيما فوق العشرة بلا قرينة ونكتة وفيما دون العشرة بالنكتة
وهي هنا اشارة الى كثرة الخاصة وصيغ جمع الكثرة ما عدا جمع القلة
وهي اربعة كما قيل جمع قلت چار باشد در وزان نحو بان افعل
وافعال وفعلة نيز وزن افعلة واما الجمع الصحيح مذكرا كان او
مؤنثا كمسلمين ومسلمات فيصلح القلة والكثرة على الرأي الصحيح
كذا ذكره المصنف رحمه الله في امتحانه نقلا عن الشيخ الرضي ومن جملة الخواص
التي تذكر هنا تاء التانيث الساكنة والضماير المرفوعة البارزة
المتصلة ونون التاكيد المشددة والمخففة ودخول قد ولله در المصنف حيث لم
يحذف الدخول ليكون الكلام سهل الاخذ مع انه وجه حذفه في امتحانه

قوله لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما
يصدق عليه والايجاز مطلوب انتهى كلامه ويشهد له من كان
له قلب او القى السمع وهو شهيد وقد اما للتحقيق كقوله تع
قد افلح المؤمنون او للتقليل نحو الكذوب قد يصدق والبخيل قد
يجود او لتقريب الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلاة او للتوقع
نحو قد ركب الامير لمن يتوقع ركوبه وكل منها لا يتحقق الا في الفعل
ولذا خص به اولا ستقراء والسين عطف على قد او على ما اضيف
هو اليه للسين انواع سين الاستقبال مثل سيضرب وسين
الطلب مثل استعجل وسين الكشكشة بعد كاف المؤنث نحو
مررت بكس وغيرها والمراد هنا هو الاول بقرينة سوف و
لذا عرف السين دون قوله وسوف وجه الاختصاص به لكونها
للاستقبال ويسميان حرفي التنفيس والتاخير وكون الثاني
زيادة تاخير كما ذهب اليه الاكثر يعارضه قوله تع وسوف يؤتي
الله المؤمنين اجرا عظيما فسيدخلهم ربهم برحمة منه اي
يوم القيمة فاستويا في التاخير فتدبر قيل حكى الكسائي عن بعض
الحجازيين سو وحكى صاحب المحكم سي وحكى عن الكوفيين
سف بسكون الفاء وفتحها انتهى وان ولم ولما ولام الامر
ولاء النهي وانما خص كل منها بالفعل لان الاول تعليق الحدث
الفعلي له نحو ان فعلت فعلت والثاني والثالث لنفي ذلك الحدث

وايتاء

والرابع لطلبه والخامس لطلب تركه والحدث الفعلي لا يوجد الا في
الفعل وكذا اي كل الفعل عامل على ما سيجيء في بحث العامل القياسي
واسم من السمو او من الوسم يسمى به لاستعلائه على اخويه من
حيث كونه مسندا اليه او لكونه علامة للمسمى وهو اي الاسم
ما دل اي كلمة دلت وضعا بقرينة السباق على معنى مستقل صفة
معنى بالفهم اي المفهومية ومعنى الاستقلال بها دلالتها عليه
بغير ضميمة وبه خرج الحرف عن الحد ومرجع كينونة المعنى في نفس
الكلمة او في نفس المعنى الى امر واحد وهو الاستقلال بالمفهومية
ولذا عدل المص عن تعريف ابن الحاجب وهو ما دل على معنى في
نفسه ولا نقض بالاسماء المضافة مثل ذو وفوق وتحت
فان مفهوماتها مستقلة بالمفهومية لكن العادة جرت باستعمالها
مضافة وهذا لا يقدح الاستقلالية بالمفهومية والتفصيل في شرح
الكافية غير مقترن صفة بعد اخرى لمعنى خرج به الفعل فيه اي في
فهم المعنى المدلول عليه من اللفظ لا في الوقوع فلا يخرج ما دل
على ما اقترن بالزمان بحسب الوقوع مثل الضارب الذي يدل
على الضرب الواقع في زمان من الازمنة باحد الازمنة الثلثة
الباء متعلق بالمقترن والمراد بعدم الاقتران بحسب اصل الوضع فخرج به
الافعال المنسلخة عن الزمان لاقترانها بحسب الوضع الاول
ودخل اسماء الافعال لعدم اقترانها بحسبه ولا شبهة في

والاسم خمس لغات اسم وسم وسم بالضم والكسر وسمى [illegible]
اختلفوا في ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره
غيره قال البيضاوي والاسم ان اريد به اللفظ فهو
غير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو
المسمى وان اريد به الصفة انقسم انقسام
الصفة الى ما هو نفس المسمى والى ما هو غيره ولا غيره
[illegible]

اختصاصه بالفعل

للاستقبال والاستمرار [illegible]

خروج المضارع لانه نفى اقتران الواحد مطلقا سواء كان فى
الاثنين او لا وكل واحد منهما فى ضمن الاثنين فيلزم نفى اقترانهما
ومن خواصه مر ما مر فى بحث الفعل دخول التنوين اى لحوقه
باقسامه الا الترنم واقسام التنوين خمسة تنوين التمكن كتنوين
زيدٍ والتنكير كتنوين صهٍ والعوض كتنوين حينئذٍ والمقابلة
كتنوين مسلمات الاول للفرق بين المنصرف وغيره والثانى للفرق
بين المعرفة وضدها والثالث عوض عن المضاف اليه والرابع
لمقابلة نون جمع المذكر السالم والخامس ما يلحق باواخر الابيات
والقوافى كتنوين اصابن فى قول الشاعر لقد اصابن وهو ان
لحق القافية المطلقة وهى ما كان رويها متحركا متبعا باشباع
حركته واحدا من حروف الاطلاق وهى الواو والياء والالف
يسمى الترنم لكونه موضوعا لغرض الترنم والتغنى وان لحق
القافية المقيدة وهى ما كان رويها ساكنا كتنوين المخترقن والاصل
المخترق بالسكون فحرك القاف ولحق النون يسمى الغالى فما
لحق القوافى والمصاريع قسمان فان قيل ما الفرق بين الروى
والقافية قلنا الروى حرف يلزمه بناء القافية عليه كالهاء فى اخر
الطويل طويل على الليل اذ دبت كالنا جنوح الدجى والنجم ينقاد للجنح
واما القافية ففيها مذاهب الاول للخليل انها هى الحرف الاخير
من بيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل الساكن والثانى

للاخفش

للاخفش وهى الكلمة الاخيرة والثالث للقطرب وهى الحرف التى
يبتنى عليه القافية فعلى هذا لا فرق بين الروى والقافية وما سوى
الاخير مختص بالاسم والوجه يعرف بما قلنا فتفكر وحرف الجر انما
بالجر او بالرفع عطف على التنوين او على ما اضاف هو اليه كما مر وانما
خص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فيلزم الدخول
عليه واما ما لا يكون له افضاء كالزائد فمحمول على ما كان له ذلك
للاتحاد بينهما فى العمل او للاستقراء ولام التعريف ومن قبل اللام
يريد به ذلك لاشتهاده وشيوعه فيه قال الفاضل العصام شاع
اللام فيما بينهم فى هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى
التعريف وفى الامتحان اى لام التعريف لتبادر الذهن اليها
لغلبتها وشهرتها اذا عرفت هذا فتأمل مرتين فارجع البصر
كرتين فيما قيل وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به
لام التعريف واعتمدوا فى ذلك على الاشتهار وقد نبه فى الامتحان
انه لا يكون قرينة للمبتدى انتهى ثم حرف التعريف هو اللام الساكنة
عند سيبويه كالنون الساكنة فى التنكير والهمزة ليمكن الابتداء
بها وعند الخليل ال كهل وعند المبرد هو الهمزة فقط واللام
لدفع لبس الاستفهام كذا صرحوا ووجه الاختصاص بالاسم
لانه لتعيين المعنى المطابقى وهو لا يوجد الا فى الاسم وعليه
كلام فى الامتحان فلا تغفل وكونه مبتداء ومفعولا عطف على الدخول

لاعلى المدخول او على اللام على تقدير رفعه وجه اختصاصه به
لان كل واحد منهما لايكون الا المسند اليه ولا يكون هو غير الاسم
قال المص فى شرح اللب فى وجه اختصاص قد بالفعل فالصواب فيه
وامثاله الاستقراء ليس الا وانما خص الذكر بهما من بين المسند اليه
اشعارا باصليتهما فى هذا الباب وفروع البواقى قيل قدم الاول
اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثانى التاخير ولو قيل قدم الاول
لان حقه التقديم وحق الثانى التاخير لكان اولى فتدبر ومضافا
اى كونه مضافا الى شيء وجه الاختصاص به لاختصاص لوازم
الاضافة من التعريف والتخصيص والتخفيف بالاسم ومن
خواصه كونه مضافا اليه ايضا ولم يذكره لشهرته والغرض ذكر
البعض ولا اختلاف فيه ونحو يوم ينفع الصادقين الصحيح ان
المضاف اليه هو الجملة كذا فى الامتحان وبعضه عامل كاسم الفاعل
اذا وجد شرط عمله وسيجيء فى محله وبعضه غير عامل كانا وانت
فان قيل ان الضماير المستترة عند المص ليست بكلمات والفاظ
اصلا بل تصورات محضة واعتبارات صرفة كما مر نقل منه فكيف
يصح عدها من بعض الاسم الذى هو قسم من الكلمة قلنا انهما
ليسا من الضماير المذكورة كيف والاستتار واجب بل كل منهما
لفظ مستعار من ذلك الضمير المعتبر وجوده تحت ما يدل
عليه وجوبه حفظا لقاعدتهم كما سمعت فيما مر ولكن

وجه التدبر ان المراد بالامثال يمكن ان يكون
امثال قد من خواص الفعل فلا يكون محله
قبل قوله وكونه مبتدا ويجوز ان يراد مطلق
الخاصة سواء كان لفظيا او معنويا للفعل
وغيره فيكون فى محله اشارة الى العلة
وجه الاولوية ان قوله ... ولانه فى
التقديم على ... من التقديم لانه يجوز
عدم حصولها على غير حقه لنكتة او
ان ... حقه مقدما فانه يصح
... فلا تغفل ...
ان ... جواب ...
السؤال استدلال و ... والمرهون
... ان المجيب ...
ان ... مانع على ما ... فى محله

والتى واسماء الاشارات وحرف وهو لغة بمعنى الطرف سمى به
لوقوعه طرفا من الاسم والفعل واصطلاحا ما دل على معنى غير
مستقل قد مر معنى الاستقلال خرج به الفعل والاسم بالفهم
اى يحتاج فى فهمه عما دل عليه الى كلمة اخرى مثلا فهم معنى من والى
من لفظيهما يحتاج الى البصرة والكوفة بل انه لفهم غيره فانه
لفظتى من والى فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة آلة واداة
لفهم حال البصرة والكوفة من حيث ان الاولى مبداء السير
والاخرى منتهاه فلا يكون محكوما عليه وبه وبعضه عامل كحرف
الجر سيجيء ذكبته ويعرف من الاضافة تتمة وبعضه غير عامل
كهل وقد وساير الحروف الغير العاملة كالسين وسوف
ولما فرغ من تعريف الكلمة واقسامها وبعض خواصها شرع
فى بيان ما انعقد له الباب فقال ثم العامل اى بعد معرفة ما
معرفته اولا اعلم ان العامل الخ فثم للتراخى ... ثم المراد به
ماهيته وحقيقته لان التعريف للماهية والذات لا للافراد
وما صدق بخلاف ما سبق فان المراد به ما صدق ولذا
اورد المظهر موضع المضمر واما حديث ان اعيدت المعرفة
معرفة فالثانية عين الاولى فيعدل عنه كثيرا لنكتة صارفة
كما انت ... قد وجدت صارفة هو ما اى شيء لان النوع
لسان العامل فيشمل اللفظى وغيره ولذا لم يقيد الوقف و...

قوله بل آلة لفهم غيره اما اضراب من قوله
ما دل على معنى الخ فيكون تعريفا آخر للحرف
او ترق عليه فيكون من تتمة التعريف

تعريفها خاصة اوجب اى اقتضى بواسطة اى بسببها وهى
مقتضى الاعراب فخرج بها عن التعريف هو فان ايجابه بلا واسطة
وخرج باء غلامى ايضاً فان ايجابه كون اخر غلام على وجه مخصوص
بواسطة المجانسة والاتصال لا بواسطة مقتضى الاعراب
كما لا يخفى وايضا يخرج بها اثر زوائد ومثل رب من كان الايجاب
بواسطة الحمل فالتعريف للعامل الحقيقى ولا الصورى ويفهم
تعريفه من تعريف الحقيقى بادنى عناية فيه فالذكر فى التعريف
ليس باستطرادى كما ظن كون منعول اوجب اخر الكلمة
مبنية او معربة على وجه مخصوص لفظاً او تقديراً او محلاً حقيقةً
او حكماً فالمراد به اثر يحدث فى الاخر يقال له الاعراب ولذا فسره
وبينه بقوله من الاعراب سيجئ تعريفه واقسامه فى بابه ان
شاء الله تع فان قيل ذكر الاعراب فى تعريف العامل والعامل
فى تعريف الاعراب فيتوقف معرفة العامل على معرفة الاعراب
ومعرفة الاعراب على معرفة العامل فيلزم توقف معرفة العامل
على معرفة العامل هف قلنا يمكن رفعه بان يقال ان قوله من الاعراب
خارج عن التعريف بحيث لو لم يذكر يتم التعريف بلا نقص لانه
جزء لو ذكر تم والا فلا وفائدة تفسير وتوضيح للوجه المخصوص
فتدبر والمراد بالواسطة مقتضى على صيغة الفاعل الاعراب
وهو اى مقتضى الاعراب فى الاسماء حال من المبتدء تواردة

المعانى المختلفة اى المعانى المختلفة المتواردة اى المتداولة عليها
اى على الاسماء فالمقتضى هو المعانى لا التوارد والمراد من المعانى
المختلفة الفاعلية وهو المفعولية والاضافة ومعنى تداولها عليها
تناوبها لها متناوبة غير مجتمعة لتضادها نحو جاءنى زيد و
رايت زيداً ومررت بزيد فتعاقب لزيد مرة الفاعلية واخرى
المفعولية وبعد اخرى الاضافة وكذا فى سائر الاسماء فانها
تقبل للمعانى المختلفة فالظهر لها امور خفية غير ظاهرة جبارة
امور مدركة عقلا تستدعى علايم اى تقتضى تلك المعانى علايم
على طريق انقسام الاحاد الى الاحاد والعلامة ما يعرف به الشيء
لكن لا يجوز انفكاكه ظاهرة اى حال كون تلك العلايم ظاهرة
لتعرف اى يكون تلك المعانى المختلفة بسبب هذه العلايم
معروفة واللام علة للاستدعاء مثلا اى امثل او اضرب
مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو برفع زيد ونصب غلام
والا فلا ينفرع قوله فضرب اوجب كون اخر زيد مضموماً
واخر غلام مفتوحاً و تمام بقل مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً على ما
تانس به المبتدى واشعاراً يجوز لقاب المبنيات فى معربا
بواسطة ورود الفاعلية اى الفاعلية الواردة على زيد و
المفعولية الواردة على غلام بسبب متعلق بقوله ورود
تعلق ضرب بهما اى بزيد وغلام تعلق قيام الضرب بالاول

وتنق وقوعه على الثاني واوجب غلام ايضا اى كما اوجب
ضرب كون اخر زيد مضموما واخر غلام مفتوحا كون اخر عمرو
مكسورا بسبب ورود الاضافة عليه اى على عمرو وامثل غلاما
اخر انا قلنا جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه فجاءني
اوجب كون اخر ابوه مرفوعا بواسطة ورود الفاعلية
على ابوه بسبب تعلق جاءني به واوجب رايت ايضا كون
اخر اباه منصوبا ومررت كون اخره مكسورا بواسطة المفعولية
والاضافة بسبب تعلقهما اى كونه منسوبا اليه لغلام بسبب
تعلقه به انما فسر الاضافة عليه بكون منسوبا اليه تنصيصا على
المراد بها كون الشيء مضافا اليه لا كونه مضافا فانه لا يقتضي
الجر بخلاف الاول كما لا يخفى وان كان الامر كذلك فالعامل تحقيقا
من التفصيل المعاني الخفية المذكورة آنفا في الاسماء حال من المفعول
وهي اى المعاني الخفية تقتضي نصب علامه اى علامة منصوبة فاعلية
على نهج جر وقطيفة هي الاعراب فالعامل يحصل ويوجب الاعراب
بواسطة المعاني الخفية ظاهرا واما في التحقيق فالموجب له هو المتكلم
او نحتها والعامل آلة وفي الافعال عطف على في الاسماء في قوله
وهو في الاسماء والمراد بالافعال المضارع فقط فالجمع اما
باعتبار الافراد وللمشاكلة وانما اشتبه على تنوع المضارع كما قيل ففيه
خفاء المشابهة التامة للاسم وهي المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا

ولا توجد هي الا في الفعل المضارع ولذا قال وهي في الفعل المضارع
فقط لا في غيره من الافعال ولم يقل اولا وفي المضارع المشابهة
التامة للاسم حتى يكون اخصر لانه يفوت نكتة حصر تلك المشابهة
للمضارع وحسن المقابلة والمضارع ما في اوله احدى الزوائد
الاربع المشهورة ويدل على الحال والاستقبال اما بالاشتراك او بالحقيقة
والمجاز وانما سمي المضارع به لان المضارعة هي المشابهة مشتقة
من الضرع فكان كلا الشبيهين ضارعا ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
بسبب تلك المشابهة فاهدى احدهما الى الاخر الاعراب والاخر الى
الاخر العمل فكل منهما اصل فيما اهدى وفرع فيما اهدي له فانه مشابه
لاسم الفاعل اى انما وجدت تلك المشابهة التامة في المضارع
فقط لا في غيره من الافعال لانه مشابه له لفظا ومعنى واستعمالا
اى من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما الاول اى المشابهة لفظا
اما كلمة متضمنة معنى الشرط عند الزمخشري تفصيل لما اجمله المتكلم
اولا ويلزمها الفاء اكثريا وقد يحذف لوجود ما يدل عليه او موضوعة
للشرط كما ذهب اليه ابن حاجب قيل يمكن ان يكون النزاع بينهما
لفظيا لا حقيقيا ثم اختلفوا فيها فقال البعض انها اسم والاكثر
انها حرف وقيل اتفق النحاة على انها حرف والاختلاف في كونها موضوعة
للشرط او متضمنة له وعلى كلا التقديرين يلزمها الفاء في جوابها ولذا
اورده في قوله فلموافقته اى مشابهة له اى للاسم في حركاته وسكناته

يعني وزنه كوزنه في عدد الحركات والسكنات وترتيبها
لكن الجمع الثاني للمشاكلة او بالنظر الى الافراد كما مر نحو ضارب
ويضرب ومدحرج ويدحرج اورد مثالين لان اصول الافعال
اثنان ثلاثي ورباعي فاورد لكل منهما مثالاً واحداً واما
المزيدات فتعلم من الاصول نحو مجتمع ويجتمع ومستفعل
ويستفعل واما الثاني اي المشابهة معنى فلقبول كل منهما اي
من المضارع واسم الفاعل الشيوع اي الشمول الى الافراد على
سبيل البدل والى الحال والاستقبال لكن المراد به العموم بقرينة قوله
والخصوص وارادة العموم من الشيوع بقرينة غير مستبعد والعدول
للتلذذ فتفكر فان الاسم تفصيل للشيوع والخصوص فيه عند
تجرده عن اللام اي حروف التعريف مطلقاً يفيد الشيوع بين
الافراد وعند دخول حرف التعريف ولو صورة فيشمل الموصول
ايضاً وفي اختياره اللام اشارة الى ان الاختلاف الجاري
في حرف التعريف من انه اللام الساكنة او الالف وحده او كلاهما
يجري في الموصول ايضاً والى ما هو المختار من اقوال الثلثة اعلم
ان اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول حرف التعريف حقيقة
عند المازني لكنها كالعهد الذهني فيقع المعرف بها موصوفاً للنكرة
كقوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان
لا يستطيعون على ان لا يستطيعون صفة للمستضعفين

ويجوز ان يكون صفة للرجال والنساء والولدان لان اللام فيها
للعهد كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا واما عند الجمهور
فهي اسم الموصول حقيقة لكنها حرف التعريف صورة سيجيء
من الله تفصيلها والموصول قد يعامل معاملة العهد فيصح كونه
النكرة وصفاتها كقوله تع صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب
على ان غير المغضوب صفة للذين هذا اذا كان اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحدوث واما اذا لم يكونا بمعناه فيها كالصفة المشبهة
كالمؤمن والكافر واللام فيهما حرف التعريف اتفاقا كذا في مطولات
عليه اي على الاسم يختص بواحد من الافراد نحو ضارب
فانه يعم ويشمل جميع الافراد مما صدق عليه ضارب على سبيل
البدل واحاد وموحد لا بطريق الاستغراق ولا ثناء
ومثنى وهكذا كالاجنبي والضارب فانه مختص بواحد منها على
التعيين سواء كان اللام فيه حرف التعريف واسماء موصولاً
فان الصلة يجب ان تكون معلومة كذلك المضارع اي يفيد النوع
والخصوص كاسم الفاعل فانه عند تجرده عن حرف الاستقبال
والحال من السين وسوف وما وغيرها يحتمل الحال والاستقبال
نحو يضرب الان او غدا قدم التجرد عن حرف الاستقبال لاختصار
دخوله وشيوعه بالنسبة الى حرف الحال فاشتد الحاجة الى
تجرده عنه عند بحثه اعتبار التجرد عنهما وقدم الحال عند الاحتمال

لتبادرها ثم التجرد اعم من التجرد بعد الدخول كما هو المتبادر
وعدم الدخول اولا وعند دخولها عليه اى دخول حرف الحال
والاستقبال على المضارع يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب
وما يضرب اختص الاول بالاول والثاني بالثاني بالتي التخصيص
ولمبادرة الفهم عطف على قوله فلقبول كل منهما اى مسابقة الفهم
فيهما عند التجرد عن القرائن اللفظية او غيرها كالحالية ولذا لم
يقل عند التجرد عنها كحروف الحال والاستقبال وامس والآن
وغدا الثاني والثالث مخصوصان والبواقي مشترك الى الحال
متعلق بقوله مبادرة نحو زيد مصل ويصلي لا عند الصلوات لا
لاقتضاء مفهومها الوقوع وقرب الحال اليه واما الثالث
اى المشابهة استعمالا فلو قوع كل منهما مع فاعلهما صفة لنكرة
نحو جاءني رجل ضارب او يضرب فان الصفة في الاول مركبة و
في الثاني جملة فالكلام مبني على التحقيق لا على المسامحة او التجوز
كما ظن ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب
فهذه هي المشابهة لاسم الفاعل خاصة وقد شابه الاسماء
المشتركة ايضا كالعين فان كلا من المضارع والاسم المشترك
شايع عند فقد القرينة المعينة وخاص عندها وقد شابه
غيرها فان الاسم صلاحية الفاعلية والمفعولية والاضافة
قبل دخول احد من العوامل واختص بواحد منها عند دخوله

كذلك المضارع فان له صلاحية للحال والاستقبال عند التجرد
عن القرائن وعندها يختص بواحد منهما لكن هاتان المشابهتان
لا توجبان الاعراب لكونهما غير تامتين فهذه المشابهة الثلثة
تقتضي تطفل المضارع اى تبعيته للاسم فيما اى في شيء هو اى الاسم
اصل فيه وهو اى ذلك الشيء الاعراب ولو رجع ضمير هو اولا
الى ما وضمير فيه الى الاسم لتوافق ضميري هو في المرجع فاعرابه
اى اذا كان الامر كذلك فاعراب المضارع ليس بالاصالة بل بالتبع
بسبب المشابهة المذكورة فاذا قلنا مثلا لن يضرب فلفظ
لن اوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة اى مشابهة
يضرب لاسم الفاعل اى ضارب ولما فرغ من بيان حد العامل
وما يتعلق به شرع في بيان تقسيمه فقال ثم العامل اى افراده
بناء على ان التقسيم للافراد على رأي ولذا اظهر مع سبق
المرجع او مفهومه وذاته بناء على ان التقسيم كالتعريف للماهية
والحقيقة على رأي آخر كما مر والاظهار دون الاضمار لبعد المرجع
منقسم على ضربين اى نوعين يقال هذا ضرب من التأويل
اى نوع منه لفظي ومعنوي اى منحصر فيهما لانه اما منسوب
الى اللفظ اولا فالاول الاول والثاني الثاني فاللفظي اى العامل
اللفظي قدمه لان مفهومه وجودي اولان اقسامه اكثر او لكثرة
انواع عمله فيهم تحصيله فانه يجر ويجزم وينصب ويرفع والمعنوي

لانهما من المشابهات المعنوية وقد عرفت ان التامة هي المشابهة لفظا ومعنا واستعمالا

يرفع فقط ما اى شئ يكون اى يوجد للسان نفى حتى اى
نصب فالحاصل ان العامل اللفظى ما يمكن ان يتلفظ باللسان
ولا يكون معنى مدركا عند العقل وهو اى اللفظى ايضا على ضربين
سماعى وقياسى فالسماعى اصطلاحا هو الذى يتوقف اعماله
مصدر من الاعمال مضاف الى مفعوله والضمير للموصول على السماع
من العرب العرباء يعنى بالسماع ما لا يمكن ان يذكر فى عمله قاعدة
كلية تشتمل على جميع جزئياتها بل يقال هذا يعمل كذا وهذا
يعمل كذا وليس لك ان تتجاوزه كما تقول الباء تجر ولم تجزم بخلاف
القياسى فانه يمكن ان يذكر فى عمله قاعدة كلية تنطبق على جميع
جزئياتها كما تقول ضرب يرفع وينصب لانه فعل متعد وكل فعل
متعد يرفع وينصب فضرب يرفع وينصب فقولك وكل متعد
يرفع وينصب قاعدة كلية منطبقة على جميع جزئيات موضوعها
لا يقال يمكن ان يقال الباء تجر لانه حرف من الحروف الجارة وكل
حرف من الحروف تجر فالباء تجر فلا فرق فى امكان ذكر القاعدة الكلية
فى حق عملها لان المراد من القاعدة الكلية قاعدة كلية موضوعها
غير محصور ولا شك فى الحصر موضوع القاعدة الكلية فى
السماعى بخلاف القياسى كما لا يخفى وقدم السماعى عليه لان
انواعه مضبوطة وافراده منحصرة على اعداد معلومة فضبطه
اسهل فيليق تقديمه بخلاف القياسى فانه وان كان انواعه

مضبوطة

مضبوطة ومعلومة لكن افراده غير محصورة معلومة جدا
فضبطه متعسر بل متعذر لكن بعد معرفة انواعه يحصل علم اجمالى
بجميع افراده فلذا اخره ومن قدم القياس نظر الى اطراده ولكل
وجهة هو موليها ومعنى الاطراد الدخول تحت القاعدة الكلية
كما سمعت آنفا وهو اى السماعى ايضا اى كاللفظى او كالعامل
مطلقا وان كان بعيدا منقسم على نوعين عامل فى الاسم وعامل
فى الفعل المضارع قدم العامل فى الاسم لانه اصل فى المعمولية
والمضارع فى العاملية والعامل فى الاسم ايضا اى كالسماعى
او كاللفظى او كالمطلق وان كان بعيدا او ابعد على قسمين
عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين اعنى المبتدا والخبر
فى الاصل يعنى كونهما مسميين بهما قبل دخول احد من العوامل
اللفظية ويسميان بعد دخول العامل اسما وخبرا له اى
يسمى الاول اسما والثانى خبرا له نحو ان زيدا قائم والعامل
فى اسم واحد قدمه لان الواحد مبدأ العدد وهو نصف مجموع
حاشيتيه فلا يكون الواحد عددا وان تألف منه الاعداد
كما ان الجوهر الفرد عند مثبتيه ليس بجسم وان تألف منه الاجسام
كذا فى علم الحساب حروف تجره يعنى تجر كل واحدة منها الا بمجموعها
من حيث هو مجموع اسما واحدا اسماعا تسمى حروف الجر
وحروف الاضافة لكونها اثرها جرا او لافضاء معانى متعلقاتها

مطلب العامل السماعى

قوله الاطراد ناظر الى القياسى الكلى وعدم الاطراد ناظر الى السماعى الجزئى والكلى مقدم على الجزئى لان الكلى جزء الجزئى والجزء مقدم على الكل طبعا منه

بح علام

الى متعلقاتها فناسب عملها اللفظى عملها المعنوى هذا فيما
لابد له من المتعلق وفيما له بد منه للحمل عليه ولم يقل والاضافة
لتوهم العطف على الحروف وهى عشرون حرفا منها قسم له اسم
وقسم ليس له اسم مغاير للمسمى بالذات فمن الاول ما يكون
حرفا فقط كالباء واللام وواو القسم وتاؤه وما يكون حرفا
واسما كالكاف ومن الثانى ما يكون حرفا فقط كمن والى وفى
وحتى ورب ولولا وما يكون حرفا واسما كعلى وعن ومذ ومنذ
وما يكون حرفا وفعلا كخلا وعدا وحاشا وما يكون حرف جر
تارة بشرط واخرى حرف ناصب ككى وما يجر فى لغة دون اخرى
كلعل الاولى الباء قدمها مع انها خامسة فى كافية ابن الحاجب
لكثرة استعمالها ووفور معانيها ومن بدأ بمن نظر الى انها للابتداء
او لانها ام حروف الخفض للالصاق اى لافادة لصوق امر الى
امر اعم من الحقيقى والمجازى نحو بزيد داء ومررت به قيل
الاظهر للصوق فان قولك بزيد داء معناه لصوق الداء لا
الالصاق ولو جعلت الالصاق مستعملا فى افادة اللصوق
ليصح فى مررت بزيد فانك لم تلصق بزيد والامرور لكنك
تقيد كما قربك فى المرور بجعل مرورك او نفسك ملصقا به انتهى
وتنبه وللاستعانة اذا دخلت على الالة وللمصاحبة وغيرها
ولم يذكر سوى الالصاق لانه ليس فى غرض بيان معانى

الحروف الجارة بل تعدادها لكنه ذكره اشعارا باصلية بين معانيها
واشتراكها فيه واستلزامه بعض معانيها وهو المصاحبة فانك
اذا قلت اشتريت الفرس بسرجه فمعناه مصاحبة السرج
واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون
السرج حال الاشتراء ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس كذا فى الجامى ومن للابتداء اى لابتداء الغاية
يعنى جميع المسافة لا النهاية كما هو المتبادر منها فان الاضافة
قطعت عن قربها لانه لا معنى لابتداء النهاية كذا فى شرح الرضى وفى
الفاضل الجامى وقد يكون الغاية بمعنى الغرض كما يقال غاية المنطق عصمة
الذهن عن الخطاء فى الفكر اى الغرض والمقصود منه ومن للابتداء فى
غير الزمان عند البصريين اعم من ان يكون المجرور بها مكانا او غيره كقوله
انه من سليمن وانه بسم الله الرحمن الرحيم تدبر وسرت من البلد وفى الزمان
ايضا عند الكوفيين نحو صمت من الخميس الى الخميس وللظرفية كقوله تعالى
اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة اى فى يوم الجمعة قدمها على الى لانه للابتداء
وهو بعد الابتداء كما لا يخفى وقد سمعت ان من هى الام ويعرف
كونها للابتداء يذكر الى لفظا او ما لا فى مقابلتها كقولك سرت
من الحجر الى الجمعة واعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان معناه التجى
اليه من شره فان كلمة الى فيه ذكرت فى مقابلة من فى المعنى واما فلا
يحتاج الى ما قيل او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها وان صرح الرضى بذلك

ولها معان اخر كالتبيين والتبعيض وغيرهما على ما لا يخفى والى
للانتهاء اى للانتهاء المغيا فى المكان والزمان وغيرهما اتفاقا نحو
خرجت الى القيام فى مكان وصمت النهار الى الغروب وشوقى اليك قال
الشيخ الرضى الاظهر عدم دخول حدى الابتداء والانتهاء فى المحدود
فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك فالموضعات لا يدخلان
فى الشرى ويجوز دخولهما فيهما مع القرينة انتهى والمشهور ان للنحويين
فى الى اربعة مذاهب بينها صدر الشريعة فى شرح الوقاية والثلثة ساقطة
والتعويل على الرابع وهو دخول ما بعده فيما قبله ان كان ما بعده من
جنس ما قبله كقوله تعالى وايديكم الى المرافق وعدم الدخول ان لم يكن نحو
اتموا الصيام الى الليل ولا يخفى وجه مناسبته بما قبله فقدمه على
عن وتجئ بمعنى مع والزائدة عند الفراء وعن للبعد والمجاوزة
اما حقيقة كرميت السهم عن القوس اى تباعد عنه وتجاوز الى الغير
او توهما كاخذت العلم عن الاستاد فانه يتوهم مجاوزة العلم
الى المتعلم لكن بعدم الزوال عن العلم واديت عنه الدين لكن بعدم
الوصول الى الغير فان اداء الدين اسقاطه عن ذمة المديون
مع عدم الوصول الى ذمة شخص اخر وتجئ بمعان اخر كالتعليل
كقوله تعالى وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك وبمعنى الباء كقوله تعالى
وما ينطق عن الهوى وبمعنى من كقوله تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن
عباده اى من عباده وغيرها فكانت لها مناسبة مع فقدمها على

وعلى للاستعلاء حقيقة او توهما نحو زيد على السطح وعليه دين
فكر الفاضل العصام كانه ركبه الدين وهو يتحمله نقله ومنه كان على
ربك حتما مقضيا انتهى فتفكر ولها معان اخر كالمصاحبة نحو قوله تعالى
واتى المال على حبه والظرفية نحو قوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين
على ملك سليمان اى فى ملكه وغيرهما قدمها على اللام لمناسبتها
لعن فى كون كل منهما اسما واللام للتعليل اى لجعل مجرورها
علة لما تعلقت هى به كضربته للتاديب وقعدت لمخافة الشر ومنه
قولهم لدوا للموت وابنوا للخراب وعند البعض ان هذه اللام
للعاقبة والتخصيص اى تخصيص الشئ بمجرورها اما ادعاء نحو
الجل للفرس او حقيقة نحو زيد اخ لعمرو وقيل اللام اما للاختصاص
لو وقعت بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين او
للاستحقاق لو وقعت بين الذات والصفة نحو الحمد لله على
نعمائه والبعض لم يفرق بينهما وتجئ بمعنى واو القسم فتستعمل
فى الخطير نحو لله لا يؤخر الاجل و يقدم ولا يقال لله لقد طار الذباب
وبمعنى بعد كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى بعد زوالها عن
كبد السماء قال الفاضل الخلخالى واللام فيه اما لام الاجل والسبب
على ما ذهب اليه الواحدى او لام التوقيت على ما ذهب اليه الاكثرون
انتهى وخص الذكر بها بين معانيها اشعارا بكثرة استعمالها
فيها وقدمها على فى لبساطتها والحروف البسيطة منها كالواو

والباء والتاء واللام حقها الفتح لخفة كلمن الباء ولام الجارة كسرتا
تبعا لمعمولها ولم يكسر كاف التشبيه لكونه اسما تارة بمعنى المثل كذا
في شرح الرضي و في للظرف اي لجعل مدخولها ظرفا ومحلا لشيء
اما حقيقة نحو زيد في المسجد والشمس في الدن او مجازا نحو
نظرت في الكتاب والفلاح في الصلاح وتجيء بمعنى على قليلا نحو
ولاصلبنكم في جذوع النخل وغيره وانكر الرضي غير الظرفية قدم
في على الكاف لان الشيء كما يحتاج في وقوعه وثبوته الى علة كذلك
يحتاج الى محل وموضع لوقع فيه فيه مافيه اولمناسبتها اللام في كون
كل منهما حرفا فقط بخلاف الكاف فانه قد يكون اسما بمعنى المثل
كما اشير اليه سالفا والكاف للتشبيه اي لتشريك شيء مع مجرورها
في امر مبالغة نحو زيد كالاسد في الشجاعة وقد تكون زائدة كقوله
تعالى ليس كمثله شيء لان المراد نفي مثله تع وتقدس لا نفي مثل مثله
فانه يستلزم اثبات مثله تع عن ذلك علوا كبيرا قيل الزائد
لفظ مثل جيء به للتوسل بدخول الكاف على الضمير فلا يقال كه
الا قول الاولى كما لا يخفى قدمها على حتى لبساطتها وحتى للغاية اي
لانتهاء الغاية كالى يعني ينتهي الحكم بمجروره ويتجاوزه كاكلت
البطيخ حتى قشره او ينتهي عنده ولا يدخل اليه كنمت البارحة حتى
الصباح قيل [?] حتام الدبج وجاد في لغة هذيل عتى بالابدال وقراء
ابن مسعود رضي تع ليسجننه عتى حين انتهى وتدخل حتى

على المظهر

على المظهر دون المضمر فلا يقال حتاه والى تدخلهما قيل لكونه عاملا
اصليا قدم على رب ورب للتقليل كما للتكثير نحو رب رجل كريم
لقيته وقد يكون للتكثير بقرينة ولغاتها ثمانية على ما في الرضي اشهرها
ضم الراء وفتح الباء المشددة قدمت على الواو لان لها مشابهة ما
لحتى وواو القسم وتاؤه الواو بدل من الباء والتاء من الواو
فالاصل اي اصلهما هو الباء ولهذا تدخل على المضمر والمظهر واسم الله
وغيره ويجوز فعله ويذكر والواو يختص بالظاهر فلا يقال
وك لافعلن والتاء يختص بالله من بين الاسماء الظاهرة
لانحطاطها مرتبة الفرع عن مرتبة الاصل كذا في الامتحان ولم
يذكر باؤه مع كونه اصلا لدخوله في الالصاق وقدمت تقدم الواو
على التاء لكونه اصلها وقدمهما على حاشا لبساطتهما وحاشا
للاستثناء اي لاستثناء ما بعده من الحكم السوء وتهمته (?)
لا مطلقا فلا يقال احسن الناس حاشا زيد بل يقال اساء
القوم حاشا زيد وهو حرف جر عند سيبويه واكثر البصريين
وقد يكون فعلا متعديا عند المبرد بمعنى باعد نحو ساء القوم
حاشا زيدا اي باعد مجيئهم زيدا وقد يحذف الفه كقوله تع
حاش لله قدمه على مذ لكونه عاملا ابدا ومذ قدمه على منذ
لانه اقل حرفا من منذ وقد يكسر ميمهما قيل قال الزجاج ذهب
النحاة الى ان مذ عامل في الاسم ومنذ في الحرف لان مذ مخفف

منذ والحذف لا يلحق الحروف انتهى ومنذ ومذ للابتداء اى لابتداء
الغاية لكنهما فى الزمان الماضى مثبتا كان او منفيا نحو سافرت
من البلد مذ او منذ هذه السنة وما رأيته مذ او منذ الجمعة
اى مبداء مسافرت او عدم رؤيتى هذه السنة او الجمعة وقد
يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها فيكونان مبتداء وما
بعدهما خبرا قدمهما على خلا لانه قد يكون فعلا وهما قد يكونان
اسمين وللاسم على الفعل وخلا وعدا للاستثناء بمعنى الا
قدم الاول لان الخاء من ادنى المخارج والعين من اوسطها
فالترقى من الادنى الى الاعلى اولى من عكسه ويكونان فعلين بمعنى
جاوز يقال خلا يخلو وعدا يعدو وهو الاكثر من كونهما حرفين قدمهما
على لولا لان كونه حرف جر مشروط بشرط مع الاختلاف فيه وقلة
الاستعمال فيليق تقديمهما ولولا لامتناع شىء لوجود غيره
اذا اتصل به ضمير فانه مجرور عند سيبويه نحو لولاك لهلك الناس
اى امتنع هلاك الناس لوجودك قدم على كى مع ان كل منهما
مشروط بشرط لانه اكثر وقوعا من كى فان مدخول هذا نوع
واحد ومدخول ذلك انواع لكونه خطابا او غيبة وتثنية
او جمعا وكى اذا دخل على ما الاستفهامية للتعليل اى وضعت
للغرض نحو كيمه زدت عمرا حذف الفه تخفيفا كما فى لم وعم وكونه
حرف جر عند الاخفش واكثر اهل البصرة وقال بعضهم انه حرف

نصب دائما قدم على لعل لان كى مناسب لما قبله فى الشرط للصدر
بادا مع كون لعل حرف جر فى لغة على قلة والعشرون لعل وضعت
للترجى فى لغة عقيل اى كون حرف جر فى اللغة العقيلية لا فى جميع
اللغات بل فى قلة على الشذوذ كما فى انشاد الشيرانى لعل
ابى المغوار منك قريب ولابد اى لافراق موجود لهذه الحروف
اى لكل منها لا للمجموع من حيث هو مجموع من متعلق على صيغة
المفعول ملفوظا او مقدرا لتكون مفيدة ووسيلة لافضاء معنى
المتعلق الى المتعلق الذى لا يتعدى اليه الفعل بنفسه فعل او شبهه
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
او معناه كاسماء الافعال والظرف المستقر الا الزائد استثناء
من قوله لابد من متعلق ولا بد منه منها اى من تلك الحروف
الجارة نحو كفى بالله اى كفى الله وبحسبك درهم حسبك درهم
اورد للزائد مثالين اشارة الى انه مجروره قد يكون فاعلا
وقد لا يكون بل غيره كالمبتداء وغيره نحو القى بيده اى القى يده
ورب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فانها لا تتعلق بشىء
قطعا من الفعل او شبهه ومعناه بل الزائد لتحسين الكلام
وتزيينه او التاكيد لا التوسل والتعدية اصلا بل ذلك الشىء
يتعدى الى مجروره بنفسه وفوائد البواقى ما فهم منها من
التقليل او التكثير والاستثناء وغيرها فمجرور الزائد ورب

باق على ما كان اى على شيء كان المجرور عليه اى على ذلك الشيء
من الفاعل والمبتداء والمفعول كما مر الامثلة والخبر نحو زيد
بضارب ورب رجل فاسق لمته وحملا في العمل لفظا على ما فيه
الافضاء لاشتراك الاول في الحرفية والصورة واشتراك
الثاني في افادة المعنى بما فيه الافضاء وكذا حمل حروف الاستثناء
ولولا ولعل على ما فيه الافضاء لاشتراك المذكور في رب قبل
دخولها عليه ومجرور حرف الاستثناء من حاشا وخلا وعدا
كالمستثنى بالا على ما سيجيء في بحثه من وجوب النصب في غير
التام وجوازه واختيار البدل في غير الموجب وغيرهما من
الاحوال الاتية ومجرور لولا ولعل مرفوع اما مبتداء وما بعده
اى بعد المجرور بهما خبره اى خبر المبتدا نحو لولاك لهلك زيد
اى لولاك موجود لهلك زيد ولعل زيدا قائم ومجرور ما عدا
هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه متعلقه
اى متعلق ما عدا هذه السبعة قيل اى لمتعلق الجار المفهوم
من المجرور وهو تكلف وخروج عن الجادة ان كان الجار في
او ما بمعناه كمن نحو قوله تع اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة
وعن كقولك انكر عن ذلك الامر اى في ذلك الامر وعلى فوقه
كان على عهد فلان اى في عهده واللام كقوله تع ونضع الموازين
القسط ليوم القيمة اى في يوم القيمة فتمليت في امسه

او بالمسجد اى في المسجد هذا عند ابن الحاجب وتبعه الدوامّا
اصطلاح القوم والجمهور فان المفعول فيه عندهم ما قدر فيه في نحو
نحو صمت دهرا وافطرت العيد واما ما ذكر فيه في فمفعول به بواسطة
حرف الجر خلافا لابن الحاجب فان مفعول فيه عنده ضربان ما قدر
فيه في كالمثال الاتى وما يظهر فيه في كمثال الكتاب او مفعول له
عطف على قوله مفعول فيه ان كان الجار لاما او ما بمعناه كمن وفي
ايضا ما مر من المخالفة بين الجمهور وابن الحاجب نحو ضربت زيدا للتاديب
وكيمه جئت اى لم جئت او مفعول به غير صريح ان كان الجار
ما سوى هي اى ما سوى في واللام من الحروف الجارة الباقية بعد السبعة
السابقة والا فالواجب ما عداها بافراد الضمير فتدبر نحو مررت
بزيد وخرجت الى الصحراء ورميت السهم عن القوس وغيرها
وقد ينسب التعلق الى الجار والمجرور فادة او اما في التحقيق
فيسند الى المجرور فقط والجار آلة ووسيلة للافضاء قال
المص في امتحانه في بحث الظروف واما النصب المحلى في مررت
بزيد فالمجرور فقط والجار آلة ووسيلة في افضاء معنى الفعل
اليه فهي اذا من جملة العامل فكيف يكون من جملة المعمول فقول
بعض المعربين الجار مع المجرور منصوب المحل مسامحة او
تجوز بتسمية الكل باسم الجزء انتهى وكذا مرفوع المحل
فيكون اى مجموع الجار والمجرور مجازا او المجرور فقط مرفوع

المحل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد ويجوز تقديم ماعداه
اى ماعدا نائب الفاعل من المفاعيل بواسطة الجار على متعلقه لكونه
معمولاً ضعيفا فيعمل المتعلق حيث كان نحو بزيد مررت وفى المسجد
صليت وغيرهما واما النائب عن الفاعل فلكونه فى حكمه لا يجوز
تقديمه كالفاعل لئلا يقع اللبس بالمبتدأ فلا يجوز بزيد مر كما لا يجوز
زيد قام على ان زيدا فاعل قام وقد يحذف المتعلق من اللفظ قليلا
لا نسيا بل منويا فان كان المحذوف فعلا عاما اى فعلا دالا على
الحدث العام كالكون والوجود والحصول والاستقرار وانما
سمى به لعمومه وشموله بجميع الموجودات متضمنا فى الجار
والمجرور اى ان كان معنى المتعلق المحذوف مستقرا فى ضمنهما
بحيث يفهم منهما يسميان اى الجار والمجرور فى اصطلاح النحاة
ظرفا مستقرا لاستقرار معنى المتعلق فيهما فيكون قوله مستقرا
بمعنى مستقرا فيه كقولهم المال مشترك اى مشترك فيه ويسمى
هذا حذفا وايصالا نحو زيد فى الدار اى وجد او موجود فان لم يكن
كذلك اى ان لم يكن المحذوف فعلا عاما متضمنا فى الجار والمجرور
او لم يحذف متعلقه يسميان ظرفا لغوا لكونه فضلة فى الكلام
يكون كاللغو منه والحاصل ان للمستقر ثلثة شروط كون المتعلق
من الافعال العامة وكونه محذوفا وكون معناه فى ضمن الجار
والمجرور وان فات البعض او الكل فلغو نحو زيد فى الدار اى كائن

بقرينة ثم انه بصيغة الفعل او الفاعل وزيد حاصل فى الدار
مثالان لفوت البعض بفوت الشرط الاول فى الاول وفوت
الثانى فى الثانى ومررت بزيد مثال لفوت الكل وقد يحذف الجار
وهو اى حذفه من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى على نوعين
لانه اما داخل تحت ضابط كلى ولم يحتج الى السماع فى جزئى بخصوصه
وهو قياسى او لم يدخل تحته بل يحتاج الى السماع فى كل واحد
واحد من الجزئيات فهو سماعى فالقياسى قدمه لانه مضبوط
وضبط السماعى لا يمكن الا به على ما سيجئ فى ثلثة مواضع
الموضع الاول هو المفعول فيه اى الذى وقع فيه مضمون عامله
فان حذف لفظ فى وما بمعناه على جوزه البعض ولم يلتفت
اليه المص لعدم تبادره منه اى من المفعول فيه قياس اى
مضبوط بقاعدة كلية كقولنا هذا اللفظ يجوز حذف فى منه لانه
مفعول فيه وكل مفعول فيه يجوز حذف فى منه بشرط كونه ظرف
زمان ينتج ان هذا اللفظ يجوز حذف فى منه ان كان اى المفعول
ظرف زمان مبهما كان ذلك الزمان او محدودا نحو سرت حينا
اى فى وقت ما وصمت شهرا اى فى شهر من الشهور القمرية
الشهر القمرى فى الامور الشرعية زمان ما بين الغرتين
فهو ثلثون يوما وقد ينقص منه يوم واما الشهر القمرى عند
الحساب هو زمان مفارقة القمر الى وضع يفرض له من الشمس

الى عوده اليه واما الشهر الشمسى فمن حلولها اول برج من
البروج التى اثنى عشر الى حلولها اول برج اخر يتلوه وعلى
جميع التقادير يكون الشهر محدودًا ثم الزمان عبارة عن متجدد
كيوم وليلة يقدر به متجدد اخر كشهر وسنة وغير ذلك وعن مقدار
حركة المعدد بحركة الفلك الاعظم عند اهل الهيئة واليوم عبارة
عن الذى بين طلوع النجم المستطير وبين غروب الشمس واما عند
المنجمين واهل الفرس والروم فهو ما بين طلوع الشمس وغروبها
ويعلم منه زمان الليل وكل منهما منقسم الى ساعات مستوية
ومعوجة وكل ساعة خمسة عشر درجة وكل درجة ستون
دقيقة وكل دقيقة ستون ثانية وكل ثانية ستون ثالثة
وهكذا الى غير النهاية اذا عرفت هذا فقد عرفت الليل والنهار
والشهر او ظرف مكان مبهما اى حال كونه مبهما وهو ما اى شئ
ثبت له اسم بسبب امر غير داخل فى مسماه اى مسمى ذلك
المكان المبهم كاليمين مثلاً فى قولك قعدت يمينك فانه اسم
للموضع الذى ثبت له ذلك الاسم بسببك وانت غير داخل
فيه بل خارج عنه وهو جانب يمينك الى انقطاع الارض كما
لا يخفى واذا ذهبت من مكانك الذى كنت فيه لم يثبت ولم
يصدق على ذلك الجانب اسم اليمين فيكون مبهما كالجهات
الست وهى امام بالفتح مقابل وجهك الى انقطاع الارض

وقدام بالضم مرادف للامام وخلف بالفتح والسكون ضد الامام
ويمين ويسار متقابلان وشمال بالكسر مرادف لليسار لا الجانب
الشمال المقابل للجنوب وفوق سمت رأسك الى فوق العلى
وتحت سمت قدمك الى تحت الثرى فكلها مبهمات ولعند
اعاد الكاف اشارة الى انه عطف على الجهات الست لا على تحت
ولا على امام لانه ليس من الجهات المذكورة الا انه ظرف مكان مبهم
عبارة عن المكان الذى كان حولك وقد يستعار للزمان نحو
عند الليل والنهار وقد يروى بحركات العين ويدخل عليه من
حرف الجارة لا غير كقوله تعالى كل من عند الله فيكون بمعنى الحضرة
والذات ولدى بمعنى عند وقد يفرق بينهما بان لدى مختص
بالحضور وعند بعم والغيبة تقول عندى مال مطلقا ولدى مال
ان حضر وفيه لغات اخر لدُ ولدُنْ بفتح اللام وضم الدال فيهما
ولَدْنِ بفتح اللام والدال او سكونه ولُدْنَ بضم اللام وسكون
الدال ولَدْ بفتح اللام او ضمها وسكون الدال على التقديرين
ووسط بسكون السين تقول جلست وسط القوم اى بينهم
وبين من الظروف اللازمة الاضافة نحو بينه وبين الله وقد يحذف
المضاف اليه ويراد نحو بين بين اى بين هذا وبين ذاك وازاء
وحِذاء وتلقاء مكسورات الاوائل ممدودات الاواخر بمعنى الجهة
فانها مبهمات من الامكنة وكالمقادير الممسوحة اى المطروحة

بالمساحة وهي استعلام ما في الكم المتصل القار من شبر ونصف
شبر او خطوة وخطوات ولكونها نوعا آخر من المبهم اعاد
الجار تأمل تدبر نحو فرسخ وميل وبريد الاول مقدار معلوم باثني
عشر الف خطوة فهو ثلثة امثال الثاني وهو اربعة الاف خطوة
فهو ثلث الاول والثالث اثنى عشر ميلا وهي ثمانية واربعون
الف خطوة او فرسخان فهو اربعة امثال الاول او ضعفه
لكن الخطوات امر خارج عن المقدار فلا ينافي كونه مبهما في
حد ذاته فان جميع هذه المذكورات يجوز فيها حذف في قياسا
اما الزمان المبهم فانه جزء مفهوم الفعل فيفهم الظرفية بلا واسطة
والمحدود منه محمول على المبهم واما المكان المبهم فمحمول على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام لا على المحدود ولعدم المناسبة بينهما
ولان المحدود محمول على الغير فلا يحمل عليه الغير الا جانبا وجهة
ونحوهما والكل مستثنات من قوله او ظرف مكان مبهما فانها
لا تقبل تقدير في ووسطا بفتح السين وسط الدائرة بالحركة
مركزها وهو نقطة مفروضة في حاق وسطها بحيث يكون البعد
بينها وبين محيطها واحدا من جميع الجهات وبالسكون داخلها
فيسكن المتحرك ويتحرك الساكن ثم انه بالحركة كالساكن يصدق
عليه ما ثبت له اسم بسبب انه غير داخل في مسماه فيكونهما
وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت البيت موضع

البيتوتة المشتمل على السقف والجدران الاربع او الثلث مثلا
من جانب واحد والدار اسم للعرصة بسبب البناء والسقف
والكل مبهم من الامكنة الاتية مستثنى من الحكم السابق لما
سيجيء بعيد هذا او كل اسم مكان وهو ما اشتق بزيادة الميم
المفتوحة في اوله ظرفا غير زمان لا يكون بمعنى الاستقرار نحو
المقتل والمضرب بفتح الميم فيهما وكسر الراء في الثاني لانه من
يفعل بكسر العين فان الضرب والقتل اللذين اشتق منهما
المضرب والمقتل ليسا بمستقرين فلا يظهر تقدير في فلا بد
منها ليؤذنا للظرفية وكذا ان كان اي اسم مكان بمعناه اي بمعنى
الاستقرار ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان فانهما
وان كانا بمعنى الاستقرار الا ان عاملهما كالاكل والشرب
مثلا في قولك اكلت مقامك وشربت مكانك ليس بمعنى الاستقرار
فلا بد من ذكر في تلميحا الى ظرفيتهما لعاملهما فان هذه المستثنيات
لا يجوز حذف في منها لعدم ظهور ظرفيتها بلا واسطة لفظة
في فلا يقال اكلت جانب الدار ولا شربت جهة البيت ولا
ضربت عمروا وسط الدار او مضرب زيد ومقامه بل يقال
اكلت في جانب الدار او في مضرب زيد وفي مقامه وهكذا واما
ان كان عامل القسم الاخير وهو اسم المكان الذي اشير اليه
بقوله وكذا ان كان بمعناه ولم يكن متعلقه بمعناه بمعنى الاستقرار

لنفسه يجوز حذف فی من ذلك الاسم لكون مفهومها مفهومًا
منه نحو قمت مقامه وقعدت مكانه فان كلا من القيام والقعود
وان كان عرضًا لكنه يمكن استقراره وليس كالقتل والضرب كما لا
يخفى وان كان ای المفعول فيه ظرف مكان حال كونه محدودًا وهو
ما ثبت له اسم بسبب امر داخل فی مسماه نحو دار فان الدار
اسم لموضع محدود بالجدران الاربع وهی داخلة فی ذلك الموضع
لكنها ليست اجزاء لها فلا يجوز حذف فی من ذلك المكان المحدود
اذ لا يحمل علی الزمان المبهم لعدم المناسبة بينهما قطعًا ولا على
المحدود منه ولا علی المبهم من المكان لعدم اصالتهما كما مر
اليه الاشارة فلا يفهم الظرفية بلا واسطة فی اذا كان الامر
كذلك فلا يقال صليت دارا بل فی دار لا يقال لو قيل صليت
دارًا لا يصح المعنی بغير تقدير فی فبقرينة فساد المعنی يفهم
تقديرها لانه يقال انهم لم يجعلوا فساد المعنی قرينة قطعًا
الا مما بعد دخل ونزل وسكن ای يجوز حذف فی من كل
مكان محدود واقع بعد هذه الافعال الثلث توسعا لكثرة
استعمالها او استقراء قيل واما دخلت الدار فتوسع ای
حذف الجار واوصل الفعل الی المجرور ونصب نصب المفعول به
توسعًا حتی ظن البعض انه مفعول به بجعل فعله متعديا
لكنه غير صحيح لان المشی محمول علی التنظير او علی التقيص ونظيره

ضربت

ضربت ونقيضه خرجت وهما لازمان فيلزم كونه لازما قياسا عليهما
كذا فی شرح الكافية نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد
تسلط النزول علی الخان والسكون علی البلدان الاول للغرباء
الذين ياتون من الفج العميق راكبين فاذا وصلوا اليه ينزلون
من دوابهم والساكن فی الثانی اكثر مما فی الاول واما تسليط
الدخول علی الدار فلان الاستعمال هكذا اكثر فالكل مناسب
للكل فتفكر اعلم ان المفعول فيه لكونه محلا للافعال شبه الاواني
التی هی محل الاشياء فلذا سمی ظرفا والثانی من المواضع التی
حذف الجار فيها قياسا المفعول له ای الذی فعل لاجله مضمون
عامله اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له
ای للفعل المعلل فی الوجود نحو ضربت زيدا تاديبا له وقعدت
عن الحرب جبنا فان كلا من التاديب والجبن فعل لفاعل الفعل
المعلل به ای لفاعل الفعل الذی علل هذا الفعل بذلك الفعل
لتحصيله اولوجوده ومقارن له فی الوجود فان زمان الضرب
والتاديب واحد وبعض زمان الجبن وان كان متقدما
علی زمان القعود لكن بعضه مقارنه فيصدق عليه انه مقارن
له فی الوجود تامل فان قيل ان الجبن ليس بفعل لفاعل الفعل
المعلل به لان الفاعل مختار وفعل المختار لا يكون الا [illegible]
والجبن ليس باختياری فينبغی ان لا يكون الشرط الاول شرطا

قلنا الحصر ممنوع لان الفعل اما اختياري او طبعي كذا في الوافية ثم
المراد بالفعل الحدث فلا يقال جئتك سمنا بل للسمن هذا عند
الجمهور خلافا للزجاج فان عنده مفعول مطلق والمعنى ضربت زيدا
ضربا وادبته تاديبا له وهذا تكلف بارد واذا لم يلتفت اليه المص
واذا وجد الشرطان المذكوران في المفعول له لشبهه المصدر فيتعدى
الفعل اليه بغير اللام كما تعدى الى المصدر بلا واسطة فاذا انتفى
احدهما او كلاهما لم يتعد بغيرها فاشار الى انتفاء الشرط
الاول بقوله بخلاف اكرمتك لاكرامك والى انتفاء الثاني
بقوله وجئتك اليوم لوعدك امس وانتفاؤهما كقولك
جئتك اليوم لاكرامك امس ولم يشر اليه المص ليعلم الحال
مما ذكره بالطريق الاولى لا يقال الشرط الاول منتف في قوله تع
يريكم البرق خوفا وطمعا لانه تع متنزه عن الخوف والطمع
مع ان قوله خوفا وطمعا مفعول له بغير اللام لانه اجيب
عنه بمنع كونهما مفعولا له بل كل منهما حال وبعد تسليم
كونهما مفعولا له قدر المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم
او الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وفي هذين
الموضعين اي المفعول فيه زمانا كان او مكانا منهما والمفعول
له اذا حذف الجار ينصب المجرور ان لم يكن المجرور نائب
الفاعل في الاول ويرفع ان كان نائبه فيه بالاتفاق وفائدة

القيد في الموضعين بقولنا في الاول لان الثاني لا يجوز ان
يكون نائب الفاعل فقوله ان لم يكن الى قوله بالاتفاق
مصروف الى الاول فقط دون الثاني والثالث من المواضع
التي حذف الجار فيها قياسا ان المصدرية وان المشددة
المفتوحة فالجارة يحذف منهما قياسا للتخفيف نحو قوله تع
عبس وتولى ان جاءه الاعمى وهو ابن ام مكتوم واستخلفه
رسول الله عم بالمدينة مرتين اي لان جاءه الاعمى وان المساجد
لله اي ولان المساجد ومحلهما مع ما في حيزها النصب على
رأي والجر على اخر كذا في شرح اللباب ولو ترك قوله فالجار
يحذف منهما قياسا لكان احضر والسماعي اي النوع الثاني من
الحذف فيما عدا هذه المواضع الثلثة مما سمع بان ما من العرب
متعلق بسمع فيحفظ ولا يقاس عليه اي على ذلك السماعي
ثم القياس بعد الحذف اي بعد بيان مواضع الجار قياسا و
سماعا في غير الاولين من القياسي وهما المفعول فيه وله ان لا
متعلقه اي متعلق الجار الى المجرور فتظهر عطف على توصل الا
المحلي في المجرور لزوال المانع من الظهور وهو اي الاعراب المحلي
اما النصب على المفعولية في بعض المواضع او الرفع على النائب
في بعض اخر عند سيبويه ويسمى اي حذف الجار وايصال المتعلق
الى المجرور حذفا وايصالا والوجه ظاهر نحو قوله تع واختار موسى

الشذوذ بمعنى ... [illegible] والفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذي يكون في كلام العرب كثيرا لكن مخالف القياس والنادر هو الذي يكون قليلا لكن يكون على القياس والضعيف هو الذي لم يصر حكمه على الثبوت ... [illegible] الشاذ يطلق كثيرا على النادر وهو المراد هنا [illegible]

قومه اى من قومه نزع الخافض وتعدى الفعل بنفسه الى المجرور فيظهر الاعراب المحلى وهو النصب ونحو قولهم مال مشترك فيه ومستقر فيه انتقل الضمير المجرور بعد حذف الجار الى المرفوع المستتر على النائبية وقد يبقى المجرور مجرورا بعد الحذف على الشذوذ والشاذ ما جاء على خلاف القياس وان كان كثيرا وقد يطلق على النادر وهو ما جاء على القياس قليلا لعل المراد هو الاخير كما يشعر به كلمة قد نحو الله لافعلن اى والله لافعلن نزع الخافض وابقى المجرور مجرورا ولا يجوز تعلق الجارين الكائنين بمعنى واحد بدون العطف بفعل واحد لفساد المعنى والمراد بالفعل هو الدال على الحدث فيشمل الفعل وشبهه ومعناه والتنوين من الاول لاصالة لا ينافي الشمول فلا يقال الغاء فصيحة ويجوز ان يكون عاطفة على قوله لا يجوز مررت بزيد بعمرو اذ المعنى التحقق مروري بزيد وهو بعينه بعمرو في حالة واحدة هف وفيه نظر لان كونه خلفا في الالصاق الحقيقي مسلم دون المجازي قيل لان مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به اشتغل بالعمل في مجروره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه انتهى وهو ليس بشئ لان اقتضاء العامل للعمل ليس بالاصالة بل بالواسطة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة كما مر في تعريف العامل فيجوز ان يقتضي الا فائدة هنا تعدد فيقتضي العامل ايضا بخلاف مررت بزيد وبعمرو فانه

بمنزلة مررت بزيد ومررت بعمرو فلا محذور ولا يقال ايضا ضربت يوم الجمعة يوم السبت اذ المعنى وقع الضرب متى يوم الجمعة هو بعينه يوم السبت هف بداهة بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد فان احد الجارين لظرفية الزمان والاخر لظرفية المكان ولا استحالة في ان الشئ الواحد يقع في زمان ومكان في حالة واحدة وبخلاف اكلت من ثمره من تفاحه فان الاول للتبعيض والثاني للتبيين فلا اتحاد في المال قيل فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني للمقيد ولما فرغ من بيان العامل في اسم واحد شرع في بيان احوال العامل في اسمين وتقسيمه فقال

والعامل في اسمين على قسمين ايضا اى كالعامل في الاسم قسم منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس اللغوي اى مرفوعه قبل منصوبه واما العكس الاصطلاحي وهو جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب والتصديق والتكذيب بحاله فليس بصحيح هنا كما لا يخفى القسم الاول ثمانية احرف لم يقل ثمانية حروف لكونها ثمانية ستة منها تسمى حروفا ايراد جمع الكثرة مع ان الانسب هو القلة ليس الا للعلية مشبهة على صيغة المفعول بالفعل الماضي لكونها اوائلها على ثلثة احرف فصاعدا كالفعل الفاء عاطفة والصاعد مقابل

مطلب حروف المشبهة بالفعل

بمنزلة

للهابط والهبوط هو النزول من العلو الى السفل فالصعود
يقابله والمعنى ولكونها صاعدًا الى الجانب الزيادة على الثلثة يعنى
كما ان الفعل يكون ثلاثيًا ورباعيًا اصليين وخماسيًا زائدًا
كذلك يكون هذه الحروف ثلاثيًا كانّ وانّ وليت ورباعيًا
كلعلّ وخماسيًا كلكنّ وفتح اواخرها اى بناء اواخر جميعها
على الفتح كالفعل ووجود معنى الفعل فى كل منها ولكون هذه الحروف
مشبهة بالفعل فى هذه الوجوه عملت عمله العرفى وهى كون منصوبه
قبل مرفوعه لا عمله الاصلى وهو عكس العرفى لانحطاط مرتبة الفرع
الاصل قيل كون المنصوب قبل المرفوع اقوى عمل الفعل لكونه على
خلاف المقتضى فعملت هذه الحروف عمله الاقوى لكمال مشابهتها له
وانت تعلم انه يلزم ان يعمل ما هو الاصل ادنى ما يعمل به الفرع تدبر
ولما كان هذا شبهًا معنويًا غير ظاهر جدًا اوضحه بقوله انّ وانّ
هما للتحقيق اى لتحقيق مضمون الجملة المدخولة بهما بلا تغيير
او به نحو انّ زيدًا قائم وبلغنى انك قاعد الاول بكسر الهمزة والثانى
بفتحها قدم ما هو بالكسر لان ام هذه الحروف واصلها قيل لكونها
امّ اخواتها تامل وقد تبدل العين من همزتها فى اللغة التميمية
وكانّ للتشبيه اى لتشبيه اسم بخبره نحو كانّ زيدًا الاسد قيل انه
يشكل ان كان خبره مشتقًا كما كانك قائم فلا وجه لتشبيه الاسم
بالخبر لاتحادهما والتشبيه يقتضى المغايرة ورد بان التقدير

كانك

كانك شخص قائم ويمكن ان يقال وان كانا متحدين فيما صدق
لكنهما متغايران بحسب المفهوم وهذا القدر كاف فى التشبيه قيل
اصل كانّ زيدًا الاسد انّ زيدًا كالاسد فقدم الكاف وركب
مع انّ وفتحت همزتها لدخول حرف الجر عليها والصحيح عدم
التركيب كاخواتها ولكنّ للاستدراك هو لغة طلب التدارك
واصطلاحًا دفع التوهم الذى نشأ من الكلام السابق
ويتوسط بين الكلامين المتغايرين نفيًا واثباتًا فيستدرك
بها النفى بالاثبات والاثبات بالنفى نحو ما جاءنى القوم لكن
عمروًا جاء وجاءنى القوم لكن خالدًا لم يجئ مفردة عند البصرية
ومركبة عند الكوفية من لا وكانّ بخلاف الهمزة ونقل حركتها
الى الكاف كذا قيل والتعويل على الاول وليت للتمنى اى لانشائه
وهو طلب الشئ محالًا كان او ممكنًا نحو قوله تعالى يا ليتنا نرد
ولا نكذب وقول الشاعر ليت الشباب يعود يومًا وليت
لى مالًا فانفقه قيل يتعلق ليت بالمستحيل غالبًا وبالممكن قليلًا
وفى الكافية واجاز الفراء ليت زيدًا قائمًا قيل اجراء له مجرى اتمنى
وجوز الكسائى ليتًا بتقدير كان اى ليت زيدًا كان قائمًا فقائمًا
فى المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند الكسائى انتهى
وقيل بناء على ان ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى زيدًا قائمًا ا
المتمنى كائنًا على صفة القيام فالجزآن منصوبان بمعنى ليت

واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان انتهى ولعل للترجي
بوقوع امر كقوله تع لعل الساعة قريب وهو في الممكن فقط فان الانسان
يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه فلا يقال لعل زيدا طائر
بل ليت زيدا طائر وبشد الجر بها كما مر من استشهاد السيرافي
في بحث الحروف الجارة قيل اصله عل بالتشديد زيد عليه لام الابتداء
هو الطمع ولو كان المطموع مكروها كقول القائل لعلي اموت اليوم
والاطماع في القرآن كقوله تع لعلكم تفلحون كما كان او الواردة فيه
للتشكيك او الايهام لانه تع منزه عن الطمع والشك وقيل
قد يجيء للتعليل وقال الكوفيون قد يكون بمعنى الاستفهام
كقولك لعل زيدا قائم لا بمعنى هل زيد قائم وقال البعض من جماعة
الفراء قد ينصب به الاسم والخبر وحكى يونس لعل اباك منطلقا
هذا او اطلب التفاصيل للمطولات ولا يتقدم معمولها عليها اي
لا يتقدم معمول هذه الحروف الستة على انفسها لكونها عاملة ضعيفة
فلا عمل لها حيث وجد معمولها بل لو احرزتها اولئلا يبطل الصدارة
الواجبة لها غير ان المفتوحة فانها حرف موصول كان المصدرية
والجملة التي تدخل عليها هي صلتها وهي لا يتقدم على الموصول لكونها
كالجزء منه ولها صدر الكلام اي وجب لها صدره ليدل كل
واحد منها في اول الامر والوهلة على نوع من الكلام تشبيهي
او تأكيدي او غيرهما غير ان المفتوحة يفيد هذا الاستثناء

ويجيء لعل للقطع والتحقيق مجازا كقوله تع ... البيضاوي ... لعله ... كذا في بعض ... وقوله تع فلعل ... التعجب الوارد فيه ... وكما كان التعجب ... الانسان ما اكفره

نفي وجوب الصدارة لها ولا يلزم من نفي الوجوب نفي الجواز وفاه
بقوله فلا تقع هي في الصدر اصلا اي لا وجوبا ولا جوازا لانها
مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر
قبله بلغني انك قائم ولو وقعت في الصدر كان المكسورة وقيل انك
قائم بلغني لالتبس ان بان لاحتمال كون بلغني خبرا بعد خبر بان
المكسورة فثبت عدم جواز الصدارة لها قبلها وتلحقها اي هذه الحروف
لفظة ما الكافة فتلغى اي تبطل عملها وتعزل عنه لفوات المشابهة
اللفظية وتصير مدخولها الى ما كان اولا كقوله تع انما انت
منذر وقوله تع انما اموالكم واولادكم فتنة وكذا البواقي وهذا
على افصح اللغات ويجوز اعمالها كما في بعض الاشعار كذا في الرضي
قيل وقد تكون ما بعدها ايضا غير كافة بل تكون زائدة نحو ليتما زيدا
قائم وتدخل هذه الحروف ح اي حين لحوق ما الكافة اياها على الافعال
لخروج مدخولها من صلاحية المعمولية بسبب الكافة فلا تختص
بالاسماء نحو انما يخشى الله من عباده العلماء ونحو انما ضرب
زيد فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تجعلها في حكم المفرد
بل تحققه وتؤكده وان المفتوحة مع جملتها الاسمية قبل الدخول
في حكم المصدر والخبر المسكوت عليه فقولك بلغني انك قائم في حكم
قولك بلغني قيامك ومن ثمة اي ومن اجل ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة والمفتوحة تخرجها وتجعلها في حكم

وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد لانه انسب
التطبيق بين المفرد والجمل افرادًا وجمعًا وكذا بين المضاف والمضاف
اليه في موضع الجمل لان لكل منها موضعا لا للجمل موضع ولما كان مواردها
غير معلومة جدا بينهما على ترتيب اللف بكلمة التفصيل فقال
فكسرت بالتانيث او للخطاب اي قرأت بالكسر همزة مادة ان في
الابتداء اي في ابتداء الكلام التام لكونه جملة نحو ان زيدًا قائم
في جواب القسم لكونه جملة مستقلة نحو والله ان زيدًا قائم قال الرضي
وقد يفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن
في خبرها لام ولعل ذلك لتاويلهم لها بالمفرد اي اقسمت بالله
على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصحيح جوابا للقسم انتهى
وفي الصلة اي في صلة الموصول نحو قوله تع وآتيناه من الكنوز
ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة لان الصلة لا بد ان تكون جملة مستقلة
مشتملة على ضمير الموصول وفي الخبر عن اسم عين اي ذات
ليس حدث نحو زيد انه قائم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت
خبرا للمبتدأ في تاويل المفرد قيل لانها لو فتحت لا يصح الحمل هذا واما
في الخبر عن اسم حدث نحو امري انك قائم يجوز فيه الفتح كذا في شرح
الرضي وفي جملة دخلت فيها على خبرها اي خبر ان لام الابتداء لانها
لا تجامع الا مع المكسورة لان لام الابتداء وضع لتاكيد مضمون
الجملة كان المكسورة نحو علمت ان زيدا لقائم وكقوله تع والله يعلم انك لرسوله

وبعد القول العري اي الخالي عن الظن وهو الطرف الراجح من النسبة
الحكمية والطرف المرجوح منها وهم والشك هو المساوي بين الطرفين
او المراد به ما يقابل اليقين فيعم نحو قل انه الله واحد فان القول
لا يمنع كون مدخوله جملة فبقيت على حالها قيل وانما قال العري عن
الظن اذ لم يعر عنه لكان في حكم افعال القلوب فتفتح وبعد حتى
الابتدائية اي الواقعة في ابتداء الكلام ولا تكون عاطفة فلا تغير
الجملة عما كانت عليه واما العاطفة فهي لعطف المفرد فتفتح بعدها
نحو اعتقاد ذلك حتى ان زيدًا يقوله وبعد حروف التصديق مثل
نعم وبلى واي بالكسر والسكون واجل وجير بمعنى نعم وان بالكسر
والتشديد مرادف نعم وتسمى ايضًا حروف الايجاب نحو نعم
ان زيدًا قائم لمن قال ازيد قائم او زيد قائم فان نعم لتقرير مضمون
ما سبق سواء كان استفهاما او خبرا ووقع في جواب ازيد قائم
بمعنى زيد قائم وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم واما بلى فهي في جواب
الم يقم زيد خاصة بمعنى قام زيد بمعنى قوله تع الست بربكم قالوا
بلى اي بلى انت ربنا وانما فتحت بعدها لوجوب كون ما بعدها جملة
وبعد حروف الافتتاح اي حروف تقع في مفتتح الكلام ويصدر
بها الجملة مثل الا واما وها وتسمى ايضا حروف التنبيه قال الرضي
وقد تقلب همزة اما هاء وعينا نحو هما وعما وقد يحذف الفها في
الاحوال الثلثة نحو ام وهم وعم انتهى نحو الا ان زيدا قائم ووجب الكسر

[illegible] في حروف التصديق وبعد واو الحال نحو قوله تع وان فريقا
من المؤمنين لكارهون لان هذه الواو تدخل وجوبا على الجملة
وضعا لا على المفرد فوجب الكسر بعدها تلك عشرة كاملة وكسرت
بعد الامر كقوله تع ذق انك انت العزيز الكريم وبعد النهي كقوله تع
لا تحزن ان الله معنا وبعد حرف النداء كقوله تع يا ايها النبي انا
ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وفتحت فاعلها اي حال
كونها فاعلة مع اسمها وخبرها والا فلا تكون هي فاعلة وانما فتحت
لوجوب كون الفاعل مفردا قيل فيه وجه لان الفاعل من اقسام
الاسم المرفوع والاسم من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون الا مفردة
نحو بلغني انك قائم اي بلغني قيامك وكذا ان كانت نائبة عنه
ومفعوله عطف على فاعله والكلام فيه كالكلام في قوله فاعلة
نحو علمت ان زيدا قائم اي علمت قيامه وجه الفتح كوجه في قوله فاعلة
ومبتداه نحو عندي انك قائم لوجوب كون المبتدأ مفردا حقيقة
او حكما لان المبتدأ مخبر عنه والجملة لا تصح الاخبار عنها ومضافا
اليها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس لوجوب كون المضاف
اليه مفردا وبعد لولا انه اي لان ما بعده فاعل الفعل مقدر وقد عرفت
ان الفاعل لا يكون الا مفردا فيجب الفتح بعده وجوز الكوفيون
كونه مبتدأ نحو لو انك قائم لكان كذا اي لو ثبت قيامك لكان كذا
اعلم ان لو حرف الشرط فيلزم الفعل بعده لفظا او تقديرا نحو [illegible]

وان دخل على الاستقبال على عكس ان الشرطية فانها للاستقبال
وان دخلت على الماضي نحو قولك ان اكرمتني اكرمتك كان تكرمني اكرمك
اي وقع منك اكرمي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه ولو قلت
لو تضرب اضرب فمعناه كمعنى قولك لو ضربت اي ان وقع الضرب منك
في الماضي وقع الضرب مني ايضا فيه وبعد لولا لانه اي ما بعده مبتداء وقد
عرفت ان المبتدا لكونه مخبرا عنه لا يكون الا مفردا خلافا للكسائي و
الفراء فان ما بعده فاعل عندهما نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا
ذهابك موجود لكان كذا واما عند الكسائي فالتقدير لولا وجد ذهابك
وبعد ما المصدرية التوقيتية اي الدالة على الوقت فلذا نسبت اليها
لانه اي ما بعدها فاعل لاختصاص ما المصدرية التوقيتية بالفعل لفظا
او تقديرا اختلف فيها فذهب البعض الى انها تدخل على الفعل لزوما
كليا وهو الاصح ولذا اختاره المص وجوز الاخرون دخولها على
الاسم ايضا نحو اجلس ما ان زيد قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم
بمعنى مدة ثبوت قيام زيد التفسير يفيد ان كلمة ما دخلت على الفعل
تقديرا وما بعده يفيد انها مصدرية توقيتية وبعد حرف الجر لانها تجر
اسما مفردا نحو عجبت من انك قائم اي عجبت من قيامك وبعد
حرف العاطفة للمفرد على المفرد لا للجملة على الجملة قيل الا عن عطف الجملة
بكاملة حتى يكون قوله المفرد قيدا واقعيا نحو عرفت امورك حتى
انك صالح اي عرفت صلاحك وبعد مذ ومنذ الاسميتين لدخولها

للظرفين في قوله حرف الجر وانما فتحت بعدهما لكون ما بعدهما مضافا
اليه لزمان مقدر وقد مر كون المضاف اليه مفردا نحو ما رأيته مذ
ومنذ انك قائم اي اول زمان عدم رؤيتي اياه زمان قيامك وحيث جاز
التقديران اي الجملة والمفرد جاز الامران اي الكسر والفتح كما في ان
التي وقعت بعد فاء الجزاء اي الفاء الداخلة على الجزاء نحو من يكرمني
فاني اكرمه ففيه جاز التقدير جاز الامران فان كسرت فالمعنى فانا اكرمه
فان ان مع اسمها وخبرها جملة جزائية فوجب الكسر وان فتحت
فالمعنى فاكرامي اياه ثابت فان ان مع اسمها وخبرها مبتدأ فوجب
الفتح وتخفف ان المشددة المكسورة لكثرة الاستعمال وثقل
التشديد بحذف النون الثانية مع حركتها فيلزم اللام الابتدا
ء لزوما كليا للفرق بين المخففة والنافية وقيل هي لام اخر اجتلبت
للفرق في خبرها لا في اسمها هذا في المخففة واما في المشددة فيجوز
دخول اللام على اسمها كقوله تع ان علينا للهدى وعلى خبرها نحو ان
زيدا لقائم وعلى المعمول المقدم على الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل كذا
في امتحان [illegible] ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها جوازا والكوفيون
يوجبون الغاءها لفوات فتح اعرابها وتدخل على ما هو الاصل عند
من جوز الغاءها ودخولها اي دخول المخففة على تقدير الغائها كائن
على فعل من افعال المبتدأ والخبر اي داخلة على الافعال الناقصة
وافعال القلوب لان الاصل في باب ان ان تدخل على المبتدأ والخبر

ولما فات هذا الاصل بسبب الالغاء التزم دخولها على ما يقتضيهما
حتى لا تخرج عن اصلها بالكلية نحو قوله تع وان كانت لكبيرة وان
نظنك لمن الكاذبين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل هي وجوبا
في ضمير شان مقدر كيلا يلزم ترجيح ما هو الاضعف مشابهة على
الاقوى فيها ولم يذكروه لئلا يفوت الحفظ الى اصله من تخفيفها
وقال في غيره اعلم ان ضمير الشان هو الضمير الغائب المذكر
المفسر بالجملة التي ليست فيها علامة التانيث كقوله تع قل هو الله
احد وهو ضمير القصة هو الضمير المؤنث المفسر بالجملة المشتملة
على تلك العلامة كقوله تع انها لا تعمى الابصار ومرجعهما في الضمير
ما في الضمير من الشان والقصة فان قيل العمل في الظاهر اقوى
من العمل في المقدر فيلزم ترجيح الاضعف على الاقوى قلنا ان
المفتوحة لا تزاد من العمل والمكسورة تعمل تارة وقد لا تعمل فالعمل على الدوام
يقابل العمل في الظاهر فلا يلزم ذلك ويلزمها لزوما اكثريا لا كليا ان يكون
قبلها فعل من افعال التحقيق فلا يرد [illegible] قوله تع وان عسى ان يكون
وهذا شايع غير مستحسن من قال [illegible] انها ان كان قبلها فعل يلزم
ان يكون ذلك الفعل منها فانه توجيه حرف وتاويل غير ظاهر جدا [illegible]
ذلك اللزوم [illegible] في الوهلة الاولى بانها هي المخففة لا الناصبة
فان هذا الفعل كالمخففة للتحقيق فناسب لها نحو علمت ان زيد
قائم اي انه وتدخل تلك المخففة اكثريا كما يلزم قبلها فعل من افعال

التحقيق على الفعل مطلقا اى متصرفا اولا ويلزمها مع الفعل المتصرف
غير الشرط والدعاء حرف النفى كلا وما ولم وغيرها ليكون كالعوض من
النون المحذوفة كذا قيل نحو علمت ان لا تقوم او السين عطف على
قوله حرف النفى نحو قوله تع علم ان سيكون او سوف كقول الشاعر
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا او قد نحو علمت ان
قد تقوم ولزوم احدى هذه الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان
المصدرية الناصبة فان هذه الثلثة لا تجامع مع تلك الناصبة كيلا
يفصل بينها وبين معمولها باحدى هذه الثلثة ولتكون كالعوض من المحذوفة
ولو كان ذلك الفعل غير متصرف او شرطا او دعاء لا يحتاج الى احدى هذه الحروف
حيث لا التباس ولا احتياج فان ان المصدرية لا تدخل على هذه
الافعال لان مدخولها يجب ان يكون مؤولا بالمصدرية ولا يؤول
الشرط والدعاء بالمصدر وكذا غير المتصرف لعدم مصدره نحو قوله تع
وان عسى ان يكون وتبينت الجن ان لو كانوا والخامسة ان غضب
الله عليها امثلة على ترتيب المثلات وتخفف كان فتلغى اى يبطل
عملها وتعزل لجنه لفوات فتح الاخر على الافصح اى الاستعمال الافصح
نحو كان ثدياه حقان اى ثديا صدر المعشوق حقان يعنى كالحقين
فى الاستدارة والصغر والقياس حقتان لان جمع لفظه اتاه
حقة وسقطت على غير القياس لضرورة الشعر وكلم لغ قيل
ثدييه وتخفف لكن فتلغى ايضا وهى الحرف المشابهة بالفعل

ولمشابهتها

ولمشابهتها العاطفة فاجريت مجراها ووجبت الغاؤها هذا
عند اكثر النحاة خلافا للاخفش ومتبعيه نحو ما جاءنى زيد لكن
عمرو حاضر الواو عاطفة ولكن لغو ويجوز ح اى حين الالغاء دخولها
اى دخول كان ولكن المخففتين على الفعل لانه ما الغى عملها فى مدخولها
المبتدأ والخبر بعد التخفيف جاز دخولهما على الفعل نحو كان قام زيد
وما قام زيد لكن قعد ومنه قوله تع ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن
رسول الله اى ولكن كان رسول الله والسابع من الحروف
الثمانية التى شبهوها قبل مرفوعها لفظة الا الواقعة فى المستثنى
المنقطع لا مطلقا فان العامل فى المتصل ما دل على الحدث ليس الا على
الرأى الاصح وهو الذى لم يخرج من الافعال مبنيا للمفعول اى غير
مخرج من متعدد جزئيا ته او اجزاؤه لفظا او تقديرا سواء
كان ذلك الغير المخرج من جنس المستثنى منه او من غير جنسه
نحو جاءنى القوم الا زيدا مريئا بالقوم جماعة خالية عن زيد وجاءنى
القوم الا حمارا لكونها بمعنى لكن علة لما فهم من السوق يعنى يعمل
الا فى المستثنى المنقطع كالحروف المشبهة لكونها بمعنى لكن التى
هى منها وان كان الحل على هذه المنوال فيقدر له الخبر حيث لم يظهر
وهو الاغلب والاكثر نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ
لا خفاء فى هذا التفسير والثامن من تلك الثمانية لا التى
لنفى الجنس او لنفى صفته لا نفسه كما اذا قيل لا رجل قائم مثلا نحو

لنفي القيام عن الرجل لا لنفسه وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة لامتناع
عمل لا هذه في المعرفة لفقدان الجنسية فيها مضافة الى شيء او
مشبهة بها اي بمضافة لكونه اسم المفرد مبنيا على ما ينصب به يعني
ان كان نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء او
بالكسر فعلى الياء والكسر نحو لا مسلمين ولا مسلمات في الدار
وانما بني لتضمنه معنى من نحو لا غلام في الدار لا من غلام فيها لكونه
جوابا لقوله هل من غلام في الدار غير مفصولة عنها اي عن لا لضعفها لنفيها
في العمل نحو لا غلام رجل جالس عندنا ولا خيرا من زيد والقسم الثاني
الذي اشير اليه بقوله وقسم على العكس حرفان ما ولا المشبهتان
بليس قيل هذه اسمية حجازية في كونهما للنفي اي للنفي المطلق او
نفي الاستقبال في الثاني ونفي الحال في الاول لكن مشابهة بليس
اتم لكونهما لنفي الحال فيعمل في المعارف والنكرات بخلاف الثاني
فانه في النكرات فقط ولا يخفى ان عملهما في لغة الحجازيين وبنو
تميم لا يثبتون لهما العمل لانهما يدخلان الاسم والفعل وكل
ما يدخل على القبيلتين لا يعمل كذا في الوافية ويقولون ان الاسم
والخبر بعد دخولهما كما كانا قبل الدخول لكن قوله مع ما هذا
بشرا على لغة اهل الحجاز والدخول على المبتدأ والخبر اي في ذكره
عليهما وشرط عملهما عند من اثبت العمل لهما ان لا يفصل بينهما
وبين اسمهما بان الزائدة والنافية المؤكدة ولا بخبرهما او الا بغير

اى غير ان وتقدمهما في العمل لعدم اصالتهما فيه وان لا ينتقض النفي
بالا لان عملهما لكونهما بمعنى ليس في النفي فلما بطل النفي بالا بطل عملهما
وفي الكافية وانما زيد ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل
العمل قيل وانما وخصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم
قيل قيدها لانه لو انتقض بغير معناها لا يبطل عملهما بل يعمل لان
فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائم ولا رجل غير حاضر وشرطه لا
معهما اي مع الشرطين المذكورين آنفا اسمها نكرة لضعف شبهها
بليس فلا يعمل الا فيما هو ضعيف وهو النكرة بالنسبة الى المعرفة او
حملها على لا التي لنفي الجنس وقد مر امتناع عملها في المعارف والفرق
بينها وبين لا بمعنى ليس ان الاولى لنفي الجنس والماهية والثانية لنفي
واحد من الجنس فمعنى لا رجل في الدار لا رجل فيها قطعا لا واحدا
ولا اثنين ولا جماعة لان نفي الماهية يستلزم نفي جميع الافراد
وبالنسبة الى الثانية فالمعنى لا واحد من الرجال فيها فيجوز ان يوجد
فيها اثنان او ثلثة كذا في الوافية نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضر
مثالان لما استجمع الشروط وان لم يوجد احد الشروط المعتبرة في
عملهما لم تعملا نحو ما ان زيد قائم مثال لانتفاء الشرط الاول وما قائم
زيد بالفصل بالخبر والسابقة بطن وما زيد مهوا اضاب الاولى
ايراده تمييزه بقوله وما بخبرهما وما زيد الا قائم مثال لانتفاء الشرط
الثاني واشتراط تمييزها سهل ولذا ذكرها لكن الاولى مثال لانتفاء

اسم لا نحو لا زيد حاضر حتى يكون مثالاً لانتفاء الشرط الثالث فتبصّر
قوله وان لم يوجد احد الشروط لم تعملا قيل ترك لحصوله بقيد يدل رجل بزيد
فتدبر ولا يتقدم معمولهما عليهما لما ذكر في عدم الفصل بينهما وبين اسمهما
ولما بيّن ما هو العامل في الاسم بقسميه اراد ان يبيّن ما هو العامل
في الفعل المضارع من اللفظي اسماه فقال والعامل في الفعل المضارع
متنوع على نوعين ناصب وجازم لانه اعرابه اما نصب فالعامل هو
الاول او جزم وهو الثاني او رفع بالخلو عنهما او بالوقوع موقع
الاسم وكلاهما من المعنوي ولا جر فيه فلا جار فالناصب اربعة
احرف منها ان الكائنة للمصدرية سميت بها لجعل مدخولها
في تأويل المصدر وهي اصل النواصب ولذا قدمت على اخواتها وحكي
عن الخليل ان الناصب هي حسب والبواقي لا تنصب الا باضمارها
وقوله للمصدرية احترز عن الزائدة والمفسرة مثل قوله تعالى فلما
ان جاء البشير القاه على وجهه فارتد بصيراً وقوله تعالى فاوحينا اليه
ان اصنع الفلك الاية ولن قدمت على كي لمناسبتها بما قبلها في الحرف
الاخير حرف براسه عند سيبويه قيل اصله لا وقيل لا ان فابدلت
الالف نوناً او حذفت الهمزة تخفيفاً والالف لالتقاء الساكنين لنفي
المؤكد في الاستقبال لا المؤبد كما توهمت المعتزلة والاكثرون جمعوها
بين المؤبد وغيره كقوله تعالى لن تراني يا موسى ونحو لن يغفر الله
فان قيل لم جمعوها بينهما ولم يجوزوا النفي المؤكد كما ذهب اليه الزمخشري

قلنا لان الادلة الواردة في حق عدم مغفرة الشرك وفي حق رؤية
الله تعالى للمؤمنين في دار الاخرة كثيرة محمولة على ظواهرها عند اهل السنة
والجماعة خلافاً للمعتزلة والمشبهة والكرامية حيث اولوها عن ظواهرها
وانكروا الرؤية في دار الاخرة وادلة كل من الفريقين واجوبة لتنجية
ورد اسئلتهم ودفع شبههم في الكتب الكلامية واما الرؤية في
الدنيا فغير واقع لغير سيدنا عليه السلام ليلة المعراج وقد اختلف
فيها هل هي عينية ام فؤادية قال العلامة التفتازاني ثم الصحيح
انه عم انما رأى ربه بفؤاده لا بعينه واما الرؤية في المنام فقد
حكيت عن كثير من السلف ولا خفاء في انها نوع مشاهدة بالقلب
دون العين هذا كلامه وكي للسببية اي لسببية ما قبلها لما بعدها
نحو كي اسلمت كي ادخل الجنة وكونها حرف ناصب عند الكوفيين
وقد مر كونها حرف جر عند الاخفش واكثر اهل البصرة فانتصاب الفعل
بعدها بتقدير ان ثم انها قدمت على اذن لقلة حروفها ولطول ذيل ما
بعدها واذن قيل اصله اذ ان حذفت الهمزة الثانية تخفيفاً وقيل
يجوز الوقف عليها بالالف والنون وقيل لا يجوز بالالف وقيل اذا
الغيتها فاكتبها بالنون واذا اعملتها فاكتبها بالالف للشرط والجزاء قولاً
وفعلاً في الاكثر مثل قولك لمن قال اتيتك اذن اكرمك وشرط عملها ان يكون
اي الفعل الذي دخل عليه مستقبلاً لان الغالب في اذن كما اشير اليه
بتضمنه معنى الشرط والجزاء ولذا لا عمل فيهما ليس الا الاستقبال فيكون

غالب حال اذن استقبالا وهو عامل ضعيف فلا يعمل الا اذا كان
على غالب حاله كذا قيل غير معتمد على ما قبله خبر ثان لقوله يكون
والسر فيه ان فعله لو اعتمد على شيء قبله لقوى قوة فصار ذلك
الفعل كالسابق عليه وهو لا يعمل فيما قبله لضعفه في العمل وان اريد
به اي بهذا الفعل الحال او اعتمد على ما قبله كان لا لم تعمل كلمة اذن وجوبا
لعدم وجوده على غالب حاله وهنا قرينة لو اعتمد يكون كالسابق عليه
نحو اذن اظنك كاذبا لمن قال ذلك هذا القول مثال لما اريد به الحال
ومثال ما اعتمد على ما قبله قوله ونحو انا اذن اكرمك لمن قال جئتك
برفع الفعل بعد اذن على الغاية وجوبا واما لو اعتمد على ما قبلها قطعا
فيجوز الاعمال والالغاء بناء على ضعف الاعتماد ووجوده فالجملة
ويجوز اضمار ان خاصة مصدر كعافية يقال خصصت الشيء بكذا
خصه خصوصا وخاصة والتقدير وخصت ان بالاضمار خاصة لكونها
ام النواصب او حال بمعنى مخصوصة كاضربت سمعا اي مسموعا
فينصب المضارع به اي بان المضمر بعد الفاء السببية في جواب
الامر نحو زرني فاكرمك اي فان اكرمك فالمعنى ليكن منك زيارة
فاكرام مني على ما ذهب اليه الجمهور او زرني فاكرامي ثابت على ما
ذهب اليه الرضي في جواب النهي والنفي والاستفهام وغيره
من التمني والعرض وامثلة الكل وسائر تفاصيل هذا المبحث
في المفصلات ولما فرغ من النواصب شرع في الجوازم فقال

والجوازم

فصل الجوازم في الفعل المضارع

والجازم في الفعل المضارع انما سمي الجازم جازما لقطع حركة الاخر
او الحرف الاخير والجزم لغة هو القطع خمسة عشر كلمة بعضها حروف
وبعضها اسماء وانما قال كلمة اربعة منها حروف وما عداها اسماء
فيران تجزم كل واحدة من تلك الحروف فعلا واحدا وهي اي تلك الحروف
الجازمة لم ولما لنفي الماضي يعني يقلبان المضارع ماضيا وتنفيانه وفي
لما استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ونفي
المتوقع بخلاف لم وقد يستعمل لما في غير المتوقع نحو ندم فلان ولما
ينفعه الندم ولام الامر ولا النهي للطلب اي لطلب الفعل وطلب
تركه لا لترك الطلب فالطلب مشترك بينهما ولام الامر مكسورة وفتحها
لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم كقوله تع ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا قيل قال الكسائي التسكين
بثم قبيح ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله ولا النهي تدخل
على المخاطب والغايب والمتكلم وعلى المبني للفاعل والمفعول والفرق
بين النهي والنفي ان الاول يستعمل في الانشاء والثاني في الاخبار وانما
شابه كل منها بان التي هي ام الجوازم عمل عمله وهو الجزم واحد عشر منها
تجزم فعلين ان كانا مضارعين تسمى كلم المجازات يعني كل واحدة
منها كلمة تقتضي الجزاء ويجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
اعتبارا لا حقيقة لان كلم المجازات لا تجعل الشيء سببا لشيء بجزم
لا ذهنا ولا خارجا نحو ان تضربني اكرمك فالضرب ليس بسبب

للاكرام وصدر ليس بمسبب للضرب لا ذهنا ولا خارجا بل في اعتبار
المتكلم اظهارا للمكارم بمقابلة الاهانة كذا في بعض شروح الكافية ومن ان
مبتدأ وخبر والحكم مملاحظة العطف هي موضوعة للشرط والجزاء نحو
ان تفعل افعل والفرق بين ان وان او ان اذا للقطع وان للشك و
قد يستعمل كل مكان الاخر وحيثما واين وانى للمكان يعني كل للشرط والجزاء
في المكان لكن الاول لا يجزم بدون ما والثاني بها وبدونها كافة عن
الاضافة في الاول وفي الثاني مزيدة لزيادة الابهام كقوله تعالى
اينما تكونوا يدرككم الموت وعليك سائر الامثلة واذما حرف
برأسه عند سيبويه واتباعه ومركبة من اذ الظرفية وما
الكافة عن طلب الاضافة عند المبرد واذ ما بزيادة ما لينا سب
ان في الابهام ومتى بدون ما وبها للزمان نحو اذما او اذا ما
تؤمن تخلص ومتى حيثما تثب تقبل ومهما قيل مركبة من مه
ما وقيل من ما ما فما بمعنى الكف وما شرطية في الاول ومزيدة
في الثاني وقيل بسيطة لا مركبة متضمنة لمعنى الشرط نحو قولك
مهما تفعل ترى وما نحو ما تفعل تجده ومن نحو من يعمل صالحا
يكن خيرا واي مع ما وبدونها كمتى وتضاف الى المعرفة والنكرة
ويدخل عليها التنوين اي لاحد الشيئين نحو ايا ما تدعوا ويدل على اسمية جميعها
سدمس التعريض الاعراب المحلي وجوز اضمار ان خاصة من
بينها لاصالتها فينجزم المضارع بها اي بان المقدرة بعد الامر

نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن
خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي
مالا انفقه والعرض نحو ان تنزل بقيت خيرا وبعد الدعاء نحو غفر الله تدخل
الجنة وغيرها ولما فرغ من السماعي باقسامه اراد ان يشرع في القياسي
فقال والعامل القياسي اي عامل ما يمكن ان يذكر في حق عمله قاعدة
كلية موضوعها غير محصور اي افراد موضوع تلك القاعدة غير محصورة
في عدد معلوم بل ضبطها بتلك القاعدة ولا يضره اي لا يضر كونه
عاملا قياسيا كون صيغة سماعية جواب دخل يكاد ان يقال
ان الصفة المشبهة كحسن وكريم ومثل صعب وشديد هكذا سمع
من العرب فكيف يصح ان يعد من العامل القياسي فاجاب رح
بقوله ولا يضره ح يعني كونه قياسيا ليس باعتبار الصيغة بل
باعتبار امكان ذكر القاعدة الكلية التي موضوعها غير محدود في
حق عمله نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فاذا ضممت الى هذه الكبرى
صغرى هكذا هذه صفة مشبهة وكل صفة مشبهة ترفع الفاعل
ينتج من الشكل الاول هذه ترفع الفاعل وتلك الكبرى قاعدة كلية
افراد موضوعها غير محصورة بخلاف السماعي كما عرفت فيما سبق
وهو اي العامل القياسي على ما ذهب اليه المص سبعة الاول الفعل
على الاطلاق واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر واسم المضاف والاسم المبهم التام ومعنى الفعل

ووجه الضبط هكذا ان الحصر القياسي في هذه التسعة لانه اما
اصل في العمل وهو الاول اولا فهو اما مشتق منه وهو السادس
او مشتق صدر عنه الفعل وهو الثاني او وقع عليه هو وهو الثالث
اولا يكون كذلك فهو اما يتم باحدى الاشياء الخمسة وهو الثامن
او يضاف الى شيء وهو السابع اولا يكون كذلك فهو اما الخالي معنى
الفعل وهو التاسع او على زائد على الاصل الفعل وهو الخامس اولا وهو
الرابع هذا هو الحصر الاستقرائي قيل لا فائدة فيه يعني لا فائدة معتد بها
انما المفيد هو الحصر العقلي وهو الدائر بين النفي والاثبات ولا يكون
القسم الاخير مرسلا عند العقل وان كان مرسلا عنده لكنه يدفع
بالاستقراء فهو استقرائي والا فعقلي قيل الحصر العقلي في امثال هذا المقام
متعسر فكل فعل اي فعل كان يرفع الفاعل او اسما وارد اسظهرا
كان او مضمرا وينصب معمولات كثيرة حسب الاقتضاء مفاعيل
او لا كالخبر والحال سواء كان للفاعل بلا واسطة او بها ويجوز
تقديم منصوبه لا مرفوعه لانه كالجزء عليه لكونه اقوى عملا فيعمل
حيث وجد وهو اي الفعل مطلقا على نوعين لازم ومتعد
قدم المتعدي لطول ذيله فاللازم قدمه لتقدمه في اللفظ ومن عكس
كابن الحاجب حيث قال فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب
وغير المتعدي بخلافه نظرا الى ان المتعدي اقوى عملا واكثر استعمالا
وارد فائدة ما ادى الفعل يتم فهمه اي فهم معمومه وهو اللازم نحو زانا

كما لا يمكن فهم ثانا مع الفعل
وجوده لا المفعول به لعدم توقف
كل وجود المفعول

بغير ما وقع عليه الفعل اللغوي وهو المفعول به الصريح نحو قعد زيد
وجلس عمرو ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر لان حرف الجر
يفضي معنى الفعل الى الاسم واذا لم يوجد حرف الجر لم يوجد الافضاء فلا
ينصب بدونها قيل وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت
زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالالف المفاعلة نحو ماشيته
او سين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به انتهى
فمنه اي من اللازم افعال المدح والذم اي افعال تدل على انشاء المدح
والذم وضعا فليس منه مثل مدحت وذممت لانهما اخباران وهي
نعم موضوعة للمدح اي لانشاء المدح او اجادة وبئس للذم وهما اصلان
في بابهما بكسر الفاء وسكون العين اكثرنا في لغة بني تميم قيل قال
سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم ولاتحادهما
في احكامهما الآتية اوردهما في بحث واحد وشرطهما اي شرط عملهما
ان يكون الفاعل معرفا باللام قيل هي لام الجنس ليحصل بالتخصيص
بعد ذلك التوكيد لان التفصيل بعد الاجمال ابلغ من ذكر الشيء
مفصلا اولا انتهى وقيل للعهد الذهني اختاره المصنف في امتحانه
وقيل للاستغراق ورده الرضي حيث قال واعلم ان اللام في
نعم الرجل ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي دار
وقيل يصح الحمل على كل منها ولكل دلائل تركت للتطويل او مضافا
اليه اي الى ذلك المعرف باللام اما بغير واسطة او بها او مضمرا

والحروف التي يتعدى بها الفعل سبعة الباء
واللام وفي وعن والى ومن وعلى ١٢

مميزا بنكرة اى مبينا بها وفيه اشارة الى ان انتصاب تلك النكرة
على التمييز وانما اضمر قبل الذكر سلوكا بطريق المبالغة والتوكيد فان
السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك ذهنه لطلبه ووجد من نفسه
داعية الاستعداد للتنبه على البيان الذى يأتيه فكان ذلك بمنزلة
اخلاء نفسه للتفهم ولاشك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتدا
بالبيان ذكره صاحب الضوء منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة
او معرفة اضافة لفظية ويجئ امثلة جميعها ويذكر بعد ذلك الفاعل
المعرف باللام او المضاف او المضمر غالبا المخصوص اى اسم مسمى
بالمخصوص بالمدح او الذم تخصيصا وتعيينا بعد الابهام وهذه
الجملة مستأنفة جوابا لسؤال يكاد ان يقال ان قولك نعم الرجل
فعل وفاعل وما ذكر بعد لاى فائدة وباى اسم مسمى وباى شئ تكتسى
من الاعراب فقال ويذكر بعد ذلك الخ مطابقا للفاعل افرادا او تثنية
او جمعا تذكيرا او تأنيثا او غيرها واما قوله تع بئس مثل القوم الذين
كذبوا فمتاول بالحد التاويلين احدهما تقدير مثل والثانى جعل الذين
صفة للقوم وحذف المخصوص وهو اى مخصوصهما مبتدأ مؤخر
وما قبله خبره مقدم عليه ولا يجوز العكس لان الفعل مع فاعله لا يقع
مبتدأ بغيرتا ويل بالمصدر ويجوز تقديرهو على ان يكون المخصوص
خبرا عنه نحو نعم الرجل زيد ونعم غلاما الرجل الزيدان ونعم فرس غلام
الرجل هندا ونعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا زيد فاضمر الاول

يميز

فاضمر الاول لتمييز الثانى عنه ونعم صاحب رجل هو ونعم حسن الوجه
انت هذه امثلة موعودة على الترتيب الذى اشير اليه سالفا
وكذا امثلة بئس وقد يحذف المخصوص اذا علم بقرينة دالة على
تعيين المحذوف كقوله تع نعم العبد اى نعم العبد ايوب وقد دل
السياق والسباق على ان المخصوص المحذوف هو ايوب عم وقوله تع
فنعم الماهدون اى نحن وقد يتقدم على الفعل كما هو الاصل فى المبتدا
ولكن التاخير لكونه بمنزلة التفسير نحو الزيدون نعم الرجال و
سا مثل بئس فى انشاء الذم والشرائط والاحكام المذكورة انفا
نحو ساء الرجل زيد لكن قد عرفت ان يشاء اصل فى بابه كنعم وحبذا
مركب من فعل هو حب وفاعل ومعنى حب صار محبوبا اصله
حبب من باب حسن للمدح وفاعله ذا ويجرى بعد التركيب
مجرى نعم فى افادة المدح ويستوى فيه المذكر والمؤنث نحو
حبذا الرجل زيد وحبذا المرأة هند فكل من الرجل والمرأة صفة
لذا وما بعدهما المخصوص بالمدح قيل الغالب فى حبذا الاسمية
وقيل الفعلية وقيل الطرفان متساويان وقد يقال حبذا
زيد فى حبذا الرجل زيد ولا يقال نعم زيد فى نعم الرجل
زيد وقد يفرق بينهما بان الفاعل فى الاول ليس له لفظة ذا ولا
يتغير اى لا يثنى حبذا ولا يجمع ولا يؤنث لكون المفرد المذكر
يستعمل فى الكل حبذا وبعده يوجد فاعله يذكر غالبا المخصوص

كما يذكر بعد فاعل نعم واعرابه كاعراب مخصوص نعم في كونه مبتدأ وله وجوه
آخر احدها كونه خبر مبتدأ محذوف كما اشير اليه في مخصوص نعم
والثاني ان حبذا مبتدأ وما بعده خبره بناء على ان المغلب في حبذا
الاسمية والثالث كونه بدلا من ذا وقد منع كونه صفة اذ نحو حبذا
زيد والمتعدي اي القسم الثاني من الفعل مطلقا ما لا يتم فهمه بغير
ما وقع عليه الفعل وهو المفعول به الصريح كما مر وبه خرجت الافعال
الناقصة فان اخبارها ليست مما وقع عليه الفعل وانها افعال شبيهة
بالمتعدي في اقتضاء المنصوب لكن قد يسمى مرفوعاتها فواعل
ولا يسمى منصوباتها مفاعيل بناء على ان كل فعل ناقصا كان او تاما
لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول كذا في الشيخ الرضي ورسم
المتعدي بما نصب المفعول به بغير واسطة واللازم ما يختص بالفاعل
وفي امتحانه رح ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق
منه اسم مفعول ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه
ذلك يعني بغير واسطة حرف الجر انتهى وهو اي المتعدي على ثلثة
اضرب استقراء الاول متعد الى مفعول واحد وبه يتعدى ويتجاوز
من الفاعل اليه فيسمى متعديا او مجازا نحو ضرب زيد عمرا ويجوز
حذف مفعوله بقرينة للتعميم مع الاختصار كقوله تع والله يدعوا
الى دار السلام اي جميع عباده وبدونها اي بدون القرينة نحو
فلان يأكل ويشرب عند عدم القرينة والثاني متعد الى مفعولين

وهو

وهو على ثلثة اقسام القسم الاول منها ما كان مفعوله الثاني مباينا
للاول بحسب المفهوم وما صدق نحو اعطيت زيدا درهما فان مفهوم
كل من المعطي والمعطى له مباين للآخر تباينا كليا ولا يصدقان على
شيء اصلا كما لا يخفى ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما اختصارا
مع قرينة وبدونها لصحة السكوت مع الحذف كقولك اعطى او
اعطى دينارا جوابا لمن قال فلان هل اعطى عمروا دينارا وكقولك
فلان يعطي درهما عند عدم القرينة الحالية او المقالية والقسم الثاني
من تلك الاقسام الثلثة افعال القلوب اي افعال مسماة بافعال
القلوب لما فهم من قوله وهي افعال دالة على فعل قلبي اي دالة
على معنى قائم في القلب والعقل كالعلم والظن لا فعل وتأثير فان العلم
مثلا هو الصورة الحاصلة في العقل فيكون من مقولة الكيف
وهو الاصح وقد فسر بقبول الذهن لها من المبدأ الفياض فيكون
من مقولة الانفعال وقال جمهور المتكلمين منكرين للوجود الذهني
انه اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم فيكون من مقولة الاضافة
فيكون العلم من الموجودات الخارجية لكن الحق انه من الاعتبارات
العقلية والموجودات الذهنية كما بين في موضعه ثم ان قوله وهي
افعال دالة الخ جملة مفسرة كاشفة لافعال القلوب يستفاد منه
التعريف وهو فعل دال على معنى في القلب داخل على المبتدأ والخبر
لا تعريف لها صراحة فلا يتوهم انه تعريف بالافراد ولا نراد فتدبر

داخلة على المبتدا والخبر ناصبة اياهما على المفعولية يعنى يغير
كل واحد من تلك الافعال المبتدا والخبر فينصب كل واحد منهما
على المفعولية فصار ما كان مبتدأ مفعولاً اولاً وما كان خبراً مفعولاً
ثانيا نحو علمت زيدًا فاضلاً ورأيت ووجدت عمروًا عابدًا وهذه
الثلثة للعلم ولها معان اخر اما الاول فقد يكون بمعنى عرفت الذات
فلا يتعدى الى المفعول الثانى نحو علمته اى عرفت ذاته واما الثانى
فقد يكون بمعنى الرؤية نحو رأيته واما الثالث فقد يكون بمعنى وجد
الضالة اى صادفتها فلا يقتضى المفعول الثانى وزعمت للعلم تارة
واخرى للظن ولذا اورد بين ما يفيد العلم وبين ما يفيد الظن
وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يكون من هذا الباب
كقوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وظننت وخلت وحسبت
وهذه الثلثة للظن وقد مر معنى الظن وقد يجى الاول بمعنى
الظنة وهى التهمة فلا يقتضى المفعول الثانى نحو ظننت اى اتهمت
وقد يكون بمعنى اليقين من افعال القلوب ايضاً وهب بالفتح
والسكون بمعنى احسب على زنة اضرب غير متصرف اى لا يجى
من هب ماض ولا غيره ولا يجوز حذف مفعوليها معاً او حذف
احدهما فقط بدون قرينة لعدم الفائدة اذ لا يعلم المحذوف
بلا قرينة فلا يفيد الكلام نوعاً فاسداً واما عدم جواز حذف
احدهما بدون القرينة فلانهما بمنزلة الواحد لان مضمونهما

معاً

معاً فى الحقيقة هو المفعول به فلو حذف احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع قرينة كثر حذفهما معاً اختصاراً مع
حصول الفائدة نحو فلان يعطى ويمنع اى يعطى عمروًا درهماً ومنه
قولهم من يسمع يخل اى يخل مسموعه حقاً وقل حذف احدهما
فقط اذ المحذوف منها كالملفوظ فلا يلزم حذف بعض اجزاء الكلمة
الواحدة لكنه لما كان كذلك فى الوهلة الاولى قل الحذف ومن خصا
يصها جمع خصيصة والخواص جمع خاصة وهى والخصيصة بمعنى واحد
وقد مر سابقاً جواز الالغاء اى ابطال العمل من جهة اللفظ
والمعنى جوازاً والاعمال اذا توسطت تلك الافعال بين معموليها
اما الاول فلضعفها فى العمل واما الثانى فلكونها افعالاً متعدية
نحو زيد علمت منطلق برفع زيد ومنطلق او نصبهما او تأخرت
عنهما نحو زيد منطلق علمت لكن الرفع فيه اولى ومنها اى بعض
من خصايصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها معاً ضميرين
المتصلين متحدى المعنى بان يكون ضمير المتكلم او المخاطب
او غيرهما نحو علمتنى وعلمتك قائماً ولا يجوز ذلك فى ساير
الافعال فلا يجوز ضربتنى بل ضربت نفسى والسر فيه زيدة
ما قالوا وهى لزوم اتحاد الفاعل مع المفعول فى مثل ضربتنى
فلا يجوز ولا يلزم ذلك فى مثل علمتنى قائماً اذ تقديره علمت
قيامى فيجوز وحمل لوقف عدم على زنة علم وفقد على زنة ضربت

في هذه الجواز على وجه حمل النقيض على النقيض والنقيضان عبارة
عن ثبوت الشيء ونفيه كزيد موجود وزيد ليس بموجود واما
الضدان فهما امران موجودان بينهما غاية الخلاف بحيث لا يصح اجتماعهما
كالسواد والبياض ومنها جواز دخول انّ المشددة المفتوحة
على مفعوليها نحو علمت انّ زيدًا قائم وكلمة انّ مع مفعوليها
قائم مقام مفعولي علمت فلا حاجة الى تقدير المفعول الثاني كما فعله
الاخفش واما التعليق بكلمة الاستفهام كما ومتى والهمزة وغيرها
او كلمة النفي كلا وان وما وغيرها او لام الابتداء او لام القسم
او انّ المكسورة المشددة اذا دخل في خبرها لام الابتداء
قيل شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقًا انتهى
ولا يكون الغاء ايضًا كقوله تع والله يعلم انك لرسوله الى ابطال
العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير تعليق وهو كون
الشيء متعلقا فكأن هذه الافعال من حيث الابطال لفظًا
ومن حيث الاعمال معنى معلقة كامرأة مفقودة الزوج وفائدة
الاشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق ثم وجه التعليق بكلمة
الاستفهام وما عطف عليها انها بحيث الوضع تقتضي الصدارة
فتقتضي عدم تغير مدخولها وهذه الافعال تقتضي تغيره ففي
رعاية حق احديهما فقط تضييع حق الاخر ولا يمكن رعاية كلا
الحقين معًا فوفقت بين المقتضيين في رد حق الاول لفظا

قوله النقيض او النقيض فانهما لا يجتمعان ... الخ

وحق الثاني معنى تداركًا لحق كل من المقتضيين بقدر الامكان فيعم
جواب اما اديم التعليق هذه الافعال اى افعال القلوب وغيرها
مما ذكر بعيدها ولا من خواصها كالالغاء نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو ورأيت ما زيد منطلق ووجدت لزيد منطلق وزعمت
ان زيدًا لقائم وكل فعل فابى ان يعم التعليق كل فعل اصطلاحي دال
على ما في القلب غيرها نحو شككت ازيد منطلق وشبهت ما
زيد منطلق وتبينت لزيد منطلق ويعم كل فعل يطلب به العلم
الفهم نحو امتحنت ان زيدًا لعالم وسألت لزيد كريم ومنه
اي من الفعل الاخير افعال الحواس للحس الظاهرة كلمست وابصرت
وسمعت وشممت وذقت فانها افعال يطلب بها العلم فان
الاول لطلب العلم بان الملموس هل هو خشن ام لين والثاني
لطلب بان المبصر اسود ام ابيض والثالث ان المسموع على
املح ام كريه والرابع ان المشموم هل طيب ام غير طيب والخامس
ان المذوق هل هو حلو ام حامض والتعليق يعمها والاشياء غير
خافية والقسم الثالث من المتعدي الى المفعولين افعال ملحقة
بافعال القلوب في مجرد الدخول لا في خواصها المذكورة من الالغاء
وغيره على المبتدا والخبر ناصبا لهما على المفعولية وعدم جواز
حذفهما معًا اى حذف المبتدا والخبر معًا او حذف احدهما فقط
بلا قرينة وقلة حذف احدهما مقيدًا بها اى بالقرينة نحو صيّر كعيرت

زيدًا قائمًا وجعل بمعنى صيّر كقوله تع فجعلناه هباءً منثورًا او بمعنى
اعتقد باطلاً كقوله تع وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثًا
ولها معان اخر كالخلق والبعث والشروع فح لا يكون من هذا الباب
وترك بمعنى صيّر واتخذ كقوله تع واتخذ الله ابراهيم خليلاً والقسم
الثالث من الفعل المتعدى متعدٍ الى ثلثة مفاعيل كل فعل لازم اذا
نقل الى باب الافعال يتعدى الى مفعول واحد كاذهب زيد عمرًا
ومتعدٍ الى مفعول واحد يتعدى الى مفعولين بالنقل الى هذا الباب
كافتح زيد عمروًا بابًا ومتعدٍ الى مفعولين يتعدى بالنقل الى ثلثة مفاعيل
نحو اعلم واري معلومًا فانه مجهولًا بمعنى الظن من ملحقات افعال
القلوب وانبأ واخبر ونبّأ وخبّر وحدّث الثلثة الاخير من
التفعيل ولكونها معنى الاثنين قبلها مشتملة بمعنى الاعلام الحقت
بهما ولم يجعلوا من الاخير منقولًا الى الافعال فعلًا ملحقًا بهما
على وتيرة انبأ ونبّأ واخبر وخبّر لان الاحداث هو الايجاد و
ليس فيه اعلام بخلاف التحديث كما لا يخفى وقد جاء في التنزيل نبأني
العليم الخبير بمفعول واحد فقط وانبؤني باسماء هؤلاء بمفعولين
ثانيهما بحرف الجر تدبر وهذه اى الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل
بلا ملاحظة الملحقات مفعولها الاول وهو المفعول بزيادة الهمزة كما في
مفعول باب اعطيت في الاحكام المذكورة فيما سبق من التباين
بين مفعوليه تباينًا كليًا وغيره والاخيران من المفاعيل الثلثة

كمفعولي باب علمت فيما مر من الاحكام كعدم التباين بين مفعوليه
وغيره نحو اعلم زيد عمرًا بكرًا فاضلًا ثم اعلم انه بعد ما علمت تقسيم
الفعل الى اللازم والمتعدى اعلم تقسيمًا آخر له وهو انه اى الشان
لا بد لكل فعل اصطلاحى من مرفوع اذ يكون الفعل النحوى الذى هو
جزؤه مفهومه قائمًا به فان تم به اى ان صار الفعل بمرفوعه كلامًا تامًا
من قبيل تم الشىء بهذا مشترة اى صار مشترة تامة ولم يحتج
الى غيره يسمى اى ذلك الفعل في اصطلاح النحاة فعلًا تامًا لانه
يتم بمرفوعه في افادته فائدة تامة ويسمى مرفوعه فاعلًا لصدور
الحدث الذى هو جزء مفهوم الفعل عنه ويسمى منصوبه ان كان
الفعل متعديًا مفعولًا به لوقوع الحدث الفعلى عليه والا فليس له
منصوب يسمى بالمفعول كالافعال السابقة من المتعدى واللازم
وان احتاج عند قوله فان تم به كلامًا ولم يحتج الى غيره الى معمول
منصوب يسمى فعلًا ناقصًا لانه لا يتم بالمرفوع بل يحتاج الى غيره
ويسمى مرفوعه اسماله لنقصانه عن رسم الفاعل وهو ... الكون
عليه وقد يسمى فاعلًا ايضًا كما مر اليه الاشارة ومنصوبه خبرًا له
لنقصانه عن رسم المفعول وهو كونه فضلة من الكلام لكونه لا يسمى
مفعولًا اصلًا لعدم الاستغناء عنه قطعًا ولا يدخل اى الفعل
المحتاج الى المعمول المنصوب الا على المبتدأ والخبر في الاصل يعني
كونهما مبتدأ وخبرًا قبل دخول هذا الفعل عليهما وبهذا الحيثية

لاعطاء الخبر حكم معناه وذا لا يحصل الا بالدخول عليها كذا قيل
وهو على قسمين بالاستقراء الاول ما لا يدل على معنى المقاربة اى على
معنى القرب الى الحال سيجيء تفصيله في القسم الثاني فهو السابع
من اطلاق الفعل الناقص نحو كان فهو اما للدوام كقوله تعالى وكان الله
عليما حكيما او للانقطاع فلا بد من قرينة حالية او مقالية كقول الفقير
كنت ذا مال وكان زيد غنيا فافتقر او بمعنى صار بلا انقطاع وعدم
سابق بخلاف صار فلذا لا يصح ان يقال صار الله عليما حكيما وقد
يكون كان بمعنى ثبت ووجد فيتم بالمرفوع ولكونها اما في هذا الباب
قدمت على سائره وصار للانتقال من صفة الى صفة او من حقيقة
الى حقيقة اخرى كقولك صار زيد عالما وصار الماء هواء او من مكان
اخر فتكون من التامة اللازمة كقولك صار فلان من بلد الى بلد
اى انتقل منه اليه قدمت على اخواتها الاتية لمناسبتها بما قبلها
وكذا آل ورجع وحال واستحال كقولك ان العداوة تستحيل مودة
وتحول وارتد كقوله تعالى فارتد بصيرا او جاء وقعد يعني كل منها
كصار في الاحتياج الى الخبر المنصوب اذا كان اى جميع هذه بمنزلة
صار بمعنى صار من الناقصة فانه قد يكون من التامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان كما مر او من ذات كقولك صار زيد من بكر
الى عمرو وقد يجيء جاء بمعنى كان اعلم ان بعضهم حصر الافعال
الناقصة على ثلثة عشر وعدوها من العوامل السماعية كصاحب المصباح

وبعضهم

وبعضهم زادوا عليها ستا هي من آل الى جاء كابن مالك وبعضهم
خمسا كابن حاجب وبعضهم عدوها خمسة وعشرين ولم يذكر سبعة
منها الا الاربعة وهي كان وصار وما دام وليس فالظاهر انها غير
منحصرة فيما حصره ويمكن ان يقال ان الحصر حصر الاصول دون التوابع
وما زاد بعضهم منها دون الاصول فتدبر ولا يخفى عليك ان كونها افعالا
عند جمهور النحاة خلافا للزجاج فانها عنده حروف لا افعال واصبح وامسى
واضحى الاول من الصبح وهو اول النهار والثاني من المساء وهو اخر
النهار والثالث من الضحوة وهي وقت الضحى وظل وبات الاول
من الظلول وهو جميع النهار والثاني من البيتوتة وهي جميع الليل
نحو اصبح زيد قائما وامسى زيد نائما واضحى زيد سائرا وظل زيد
صائما وبات زيد عروسا فكونها من الناقصة اذا اقترن مضمون
الجملة باوقاتها فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام
زيد لوقت الصباح وكذا سائر الامثلة واما اذا اريد بها الدخول
في الاوقات المخصوصة فهي تامة كاصبح زيد بمعنى دخل في الصباح
وعلى هذا غيره وقد تجيء هذه الخمسة بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى
زيد غنيا وظل وبات زيد فقيرا اى صار زيد كذا وآض وعاد وغدا
وراح كلها بمعنى صار واما اذا كان الاول بمعنى رجع من سفره
والاخيران بمعنى مشى في وقت الغداة ومشى في وقت الرواح
فهي تامة كما لا يخفى ثم الناقصة صنفان بسيط ومؤلف وما

البسيط جزء من المؤلف والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم الاول
ثم شرع في الثاني بقوله ومازال مضارعه يزال كخاف يخاف لا يزول
كقال يقول فانه تام كزاله يزيله اي فرقه ومابرح زيد اي ذهب وزال
عن مكانه ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء وما افتأ وما ونى من ونى
يني اي ضعف ومارام من رام يريم اي برح كلها اي كل واحد مما
برح وما عطف عليه بمعنى مازال معناه دوام خبره لاسمه كقولك
مازال زيد عالما اي دام كونه عالما مذ زمان حصول العلم له وما دام
ما مصدرية توقيتية ظرف الشيء قبله نحو اجلس ما دام زيد
جالسا اي مدة دوام جلوسه وقد يجيء تامة كقوله تع ما دامت
السموات والارض وما في الماويات سوى ما دام نافية والماد ثانية
ايضا بمعنى النفي واذا اقترن النفي بالنفي يكون اثباتا وليس لنفي
مضمون الجملة في الحال عند الجمهور فمعنى ليس زيد قائما ليس له قيام
الآن وعند سيبويه للنفي مطلقا وتبعه ابن السراج وقد يدخل
الباء في خبره خاصة تقول ليس زيد بمنطلق دون اخواته والاكثرون
على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي انه حرف ولحاق الضمير في
لست لستما لستم تشبيها بالفعل لكونه على ثلثة احرف
وبمعنى ما كان ولكونها رافعا وناقصا كما الحق الضمير في هاء
هائيا هاؤا هائي هائيا هائين مع كونه اسم فعل تشبيها
بالفعل وانما ولي الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به وهي تتصل

بغير

بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكرنا في هاهنا الكلام الرضي وقد
يتضمن بعض الفعل التام بمعنى صار وليس بعد ملحقا بصار كا
للواحق السابقة بل معناه في ضمن معنى ذلك الفعل فهو نوع آخر
منها فيصير ذلك الفعل ح ناقصا اي من الافعال الناقصة فيحتاج
الى الخبر المنصوب كما يحتاج اليه هي نحو تم التسعة بهذا عشرة اي
صار عشرة فقوله عشرة خبر تم وتامة صفة لعشرة او حال منها
مأخوذة من تم وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا وغير ذلك مثل
حكم زيد عادلا اي صار عادلا حاكما ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار
كل الافعال الناقصة وان لم تكن ظروفا وفي ليس خلاف فلا تتقدم
على انفسها ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها كم كان مالك فح يجب
التقديم او تأخيرها كنحو صار عدوي صديقي فح يجب التأخير هذا
ان اريد بالجواز نفي الضرورة من الطرفين وان اريد نفيها عن
طرف فقط وهو جانب التأخير فنقول ويجوز التقديم ما لم
يمنع مانع منه فيشمل الجواز للوجوب ولم يذكر جواز تقديمها
على اسمائها كابن الحاجب لظهوره لان تقديم الخبر على المبتدأ
غير شهير وههنا اخر ذكرها الشيخ الرضي وهي انه اذا كان
الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تأخير الاسم عن الخبر كان في الدار
رجل وكذا اذا دخل على الاسم لفظة الا نحو لم يكن قائما الا زيد
وكذا اذا اتصل بالاسم ضمير الخبر نحو كان في الدار صاحبها وكذا

اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندك انك قائم هذا
واطلب التفاصيل والوجوه من الشيخ المذكور الآ خبرما في اوله
لفظة ما كما زال ومادام لان ما في بعضها نافية وفي بعضها مصدرية
كما اشير اليه سالفاً والنفي يقتضي الصدارة والمصدرية تجعل
مدخولها في تأويل المصدر ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه على ما
سيجئ خلافاً لابن كيسان فانه يجوز التقديم مستدلاً بان ما في
هذه الافعال للنفي فيكون اثباتاً ذكره في الامتحان اذا عرفت هذا
فاعرف انه لا يجوز نحو قائماً ما زال زيد بتقديم الخبر ولا يجوز ايضاً
اجلس جالساً مادام زيد وكذا ان بدل ما بان ما النافية فانها تقتضي
الصدارة فلا يجوز التقديم كما لا يجوز قبل التبديل واما ان بدل
بلم ولن فيجوز التقديم نحو قائماً لم يزل زيد وقاعداً لن يزال قيل
لم يذكر لما لانفهام حكمه بالمقايسة على لم وجه جواز التقديم
اما في لم فانه كالجزء من الفعل فكانه خرج عن كونه حرف نفي
فلا يقتضي الصدارة وفي لن للحمل على سوف كذا قيل والقسم الثاني
من الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر في الاصل ما اي فعل يدل على
معنى القرب اي على معنى هو قرب الخبر الى الحال رجاء او حصولاً
او شروعاً فان عسى في قولك عسى زيد ان يخرج تدل على
قرب حصول الخروج لزيد حال كون ذلك الخروج مرجواً له
لا مجزوماً به وكاد في قولك كاد زيد ان يخرج تدل على قرب حصول

الخروج لزيد مجزوماً به له وطفق في قولك طفق زيد ان
يخرج تدل على قرب حصول الخروج جزماً لاجل شروع الفاعل فيما
يفضي الى الخبر ويسمى افعال المقاربة لدلالتها على معنى القرب
ولا تكون اخبارها الا فعلاً مضارعاً فقط استقراء قيل لان بعضها
للترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال وبعضها للدلالة
على قرب حصول الخبر من الحال وكل واحد من الترجي والدلالة على
قرب حصول الخبر لا يكون الا بالمضارع نحو عسى وخبره الفعل
مع ان بالفتح والسكون الدالة على الاستقبال والرجاء فيكون
تأكيداً للترجي المدلول عليه بعسى غالباً اي في الغالب الاستعمال نحو
عسى زيد ان يخرج فمحله ان يخرج خبر عسى بتقدير مضاف اي
عسى زيد ذا خروج او عسى حال زيد ان يخرج ليصح الحمل على الا
قيل انها ليست بخبر بل نصبها شبهاً بالمفعول وقيل انها بدل
الاشتمال مما قبلها والمعنى يرجى زيد خروجه قيل والذي ارى
ان هذا وجه قريب اي قريب الى الصواب لان فيه اجمالاً ثم تفصيلاً
وهذا اوقع في النفوس واسرع قبولاً وفي الاخيرين يكون عسى
من الافعال التامة فلا يحتاج الى الخبر المنصوب وقد يحذف ان
اي في بعض الاستعمال يحذف ان من خبره كما يحذف من خبر كاد
في اكثر الاستعمال تشبيهاً له به وقد يتقدم السين مقام ان
نحو عسى زيد سيقوم ذكره في اللب وقد تكون عسى تامة بان

مع المضارع نحو عسى ان يخرج زيد بمعنى قرب خروج زيد فجملة
ان يخرج فاعل عسى ويحتمل ان يتنازع كل من عسى وان يخرج في زيد
فان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني وجملة ان يخرج خبر عسى
مقدما وان اعملت الثاني اضمرت اسم عسى والجملة المذكورة خبره
ويحتمل ان يكون تلك الجملة من باب تقديم الخبر على الاسم ويجوز ان
تكون هي اسم عسى قائما مقام الخبر وعلى هذه الوجوه تكون عسى
ناقصة ثم اعلم ان عسى فعل عند الجمهور غير متصرف لتضمنه انشاء
الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب معاني الحروف والحروف
لا يتصرف فيها خلافا للزجاج فانه عنده حرف لما رأى من عدم تصرفه
وكونه بمعنى لعل وكاد في الرقني من كدت يكاد كيدا كهبت يهاب
وحكى الاصمعي كودا ابالوا وفيكون كخفت يخاف خوفا والاول اشهر
اشهى وخبره غالبا مضارع بلا ان في امتحان الدرر لدلالته على الجزم
فلا يناسب ان الدلالة على الرجاء وقيل لدلالته على الاستقبال
المنافي للحال وعليه كلام في الامتحان فلا تغفل نحو كاد زيد يخرج وقد
يكون مع ان كعسى وكرب على زنة ضرب بمعنى قرب وهو مثل
كاد في وجهيه اي في كلا استعماليه بلا ذكر ان غالبا وبها نادرا
وهلهل على زنة زلزل وغلغل بمعنى كاد الا انه يدل على المبالغة
في القرب وطفق من باب علم بمعنى اخذ واخذ من باب نصر بمعنى
شرع وانشأ كذا وجد لفظا ومعنى واقبل عليه اي توجه اليه وهب

كنشد

كنشد بمعنى فعل كذا وجعل بمعنى خلق كقوله تع وجعل الظلمات والنور
وعلق بكسر اللام بمعنى فعل كذا قيل واخبارها اي اخبار كل من
هلهل الى هنا الفعل المضارع بلا ان واوشك كاسرع لفظا ومعنى
وهو يستعمل استعمال عسى تارة تقول اوشك زيد ان يخرج و
اوشك ان يخرج زيد واستعمال كاد تارة اخرى تقول اوشك
زيد يخرج بلا ان ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها
لكونها افعالا ضعيفة لعدم تصرفها فلا تعمل فيما هو مقدم عليها
والثاني من العامل القياسي اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل
لمن قام به بمعنى الحدوث ذكره ابن الحاجب والمراد بالفعل المصدر
وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا ولفظه من الثلاثي المجرد
وزن فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بزيادة الميم المضموم
مقام حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر ثم اسم الفاعل والمفعول
وسائر المشتقات مشتقات من المصدر وهو مصدر للجميع
بلا واسطة وبها على المذهب المنصور ولما كان بحث الاشتقاق
من مباحث التصريف احال المص التعريف واشتغل ببحث هذا
الفن فقال فهو يعمل عمل فعل المعلوم للمشابهة المذكورة فيما سبق
وكونه مشتقا من المعلوم والثالث من القياسي اسم المفعول
وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه فوزنه من الثلاثي المجرد
مفعول ومن غيره على صيغة اسم الفاعل من ذلك الباب لكن

مطلب اسم الفاعل والمفعول

بلفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول فهو يعمل عمل فعله المجهول لكونه مأخوذاً منه ثم ان لكل منهما سواء كان مجرداً عن اللام او مقارناً له شرط في العمل فهو اما في الفاعل المنفصل او المفعول به او غيرهما فاشار الى الاولين بقوله وشرط عملهما في الفاعل المنفصل اصلاً في الفاعل ونائباً في المفعول والمفعول اى الصريح لان الشيء اذا اطلق ينصرف الى الكمال وجه الاشتراط لكونهما اقوى المعمولات فيحتاج كل منهما الى شرط ليكون به اقوى على العمل وانما قيد الفاعل بالمنفصل اذ المتصل اعتباري محض فلا يحتاج الى المقوى في العمل فيه كذا قيل ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيرب لانهما ح في قوة الموصوف مثل ضارب صغير ومضروب حقير ولا موصوفين نحو جاءني ضارب شديد لان الصفة تبعدهما عن المشابهة بالفعل لكونهما ح مسنداً اليه باسناد الصفة الى ضميرهما وان وصفا بعد العمل لم يضر الوصف عملهما السابق للمشابهة التامة قبل الوصف فيعمل قبله والوصف طار بعد العمل فلا يضره نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد صفة ضارب ثم ان كانا باللام وقد مر انها اسم موصول او حرف تعريف لا يشترط لعملهما غير ما ذكر من عدم التصغير وعدم الموصوف فما ذكر شرط مشترك بين المجرد عن اللام والمعرف بها وقد مر مثال المجرد ومثال المعرف نحو الضارب غلامه عمرواً

امس عندنا

امس عندنا وان كانا مجردين منهما يشترط الاعتماد مع ما ذكر على المبتدأ نحو زيد عالم اخوه وزيد ضارب عمرواً او الموصوف نحو مررت برجل ضارب بشراً او ذي الحال نحو جاءني زيد راكباً غلامه وجه اشتراط الاعتماد على احدها لتقوية المشابهة بالفعل اذ ح يسند الفاعل او المفعول الى صاحبه او الاستفهام نحو اقائم الزيدان وهل قاتل العمران او النفي نحو ما قائم الزيدان وغير قاعد العمروان وليس ذاهب البشران وجه الاشتراط على احدها لازدياد المشابهة للفعل لان النفي والاستفهام بالفعل اولى كذا قيل ويشترط في نصبهما المفعول به فضلاً على الشروط المذكورة الدلالة على الحال او الاستقبال لئلا يخالفا بالفعل زماناً في العمول القوة نحو زيد ضارب عمرواً الآن او غداً فلا يصح امس مكان الغد او الآن ثم الدلالة على الحال اعم من التحقيق والحكاية كقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه وتثنيتهما وجمعهما مطلقاً كمفردهما في العمل بالشروط المذكورة وكذا اى اسم الفاعل والمفعول في المذكورات من الشروط والعمل ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال كضراب ومفعول لمجهول ومفعال كمكثار ولكن لا يشترط في العمل هذه الثلث من المبالغة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لدلالتها على الحدث مؤكدة هذا على المذهب المنصور خلافاً للكوفيين فانها عندهم لا تعمل والوجه مع الجواب مسطور في بعض شروح الكتاب والرابع

من القياسي الصفة المشبهة باسم الفاعل في كونها مثنى ومجموعا
وغيرهما من التذكير والتأنيث وهي ما اشتق من فعل لازم
لمن قام به على معنى الثبوت وصيغها سماعية كحسن وصعب
وشديد فهي تعمل عمل فعلها لكونها مشابهة لاسم الفاعل فيما ذكر آنفا
بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل التي مرت ذكرها قبل غير معنى الحال
والاستقبال فانه لا يشترط في عملها لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار
المنافيين للزمان نحو زيد حسن وجهه والخامس من القياسي اسم
التفضيل وهو ما اشتق من فعل لموصوف قام به الفعل ووقع
عليه بزيادة على غيره ذكره ابن الحاجب في الكافية والتفصيل فيها
وشروحها على اكمل وجه وهو لا ينصب المفعول به بالاتفاق وضعف
اسم اسم التفضيل في العمل لاشتماله على الزيادة التي لا يدل عليها الفعل
واستعماله اما بالاضافة كزيد افضل الناس او بمن كزيد افضل من عمرو
او بلام العهد نحو زيد الافضل ولا يجوز الجمع بينها ولا اثنين منها
ولا الخلو عنها الا ان يكون المفضل عليه معلوما مثل الله اكبر اي اكبر
كل شيء او اكبر من كل شيء لكن كونه تع اكبر ليس ككبر الاشياء
فانه بكثرة الاجزاء وصغرها بقلتها تعالى عن ذلك علوا كبيرا ولا
يرفع الفاعل الظاهر لقوته وضعف اسم التفضيل الا اذا صار اسم
التفضيل بمعنى فعل يرفعه لاعتماده على صاحبه كالصفة المشبهة توضيحه
انه كان اسم التفضيل وصفا حقيقيا مفضلا على نفسه لمتعلق ما جرى

عليه

عليه منفيا عنه لرفع الزيادة المفهومة من ذلك التفضيل وبجعوله
موصوف ويسند هو الى ضميره فيتقوى المشابهة بالفعل فيه
فيرفع الفاعل الظاهر كالصفة المشبهة وكونه بمعنى الفعل كائن بان يكون
اي اسم التفضيل وصفا في الواقع ونفس الامر لمتعلق ما اي شيء
جرى ذلك الاسم التفضيل عليه اي على ذلك الشيء فالشيء المجرى
عليه في المثال هو رجل والجاري عليه اسم التفضيل والمراد بالجريان
هنا كونه نعتا له في اللفظ والمتعلق مكسور اللام هو الكحل
المشترك بين العينين واحسن وصف له مفضلا حال من المتعلق
باعتبار التعلق اي تعلق المتعلق بما جرى عليه على نفسه الجار
متعلق بمفضلا والضمير للمتعلق باعتبار غيره اي باعتبار التعلق
اي غير ما جرى عليه وهو زيد في المثال الاتي منفيا اي حال كونه
ذلك التفضيل منفيا عما جرى عليه او بان يكون منفيا نحو ما رأيت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن مع فاعله
الظاهر وهو الكحل صفة رجلا وفي عينه حال من ذلك الفاعل
وقوله منه الضمير للكحل والجار متعلق باحسن وقوله في عين
زيد حال من الضمير المجرور في منه فحاصل المعنى ما رأيت رجلا
حسن الكحل حال كونه في عين رجل من الكحل حال كونه في عين
زيد فاحسن بمعنى حسن لان النفي ينفي القيد وهو الزيادة
فيبقى اصل الحسن في كحل عين رجل فالعينان اما متساويان

في الكحل او الاول دون الثاني ففي مقام المدح ينفي المساوات فتعين الثاني فالكحل مفضل عليه في اعين جميع الرجال ومفضل في عين زيد هذا زبدة ما قالوا وههنا طريق آخر ذكره الفاضل الجامي ويعمل اي اسم التفضيل في غيرهما اي في غير المفعول به والفاعل الظاهر من المستكن والظروف وغيرهما مع ضعفهما اما المستكن فلكونه اعتباريًا محضًا يعمل فيه واما الظروف فيكفي فيها رائحة الفعل والسادس من القياس المصدر وهو لغة موضع الصدور يسمى المصدر لكونه موضع صدور الفعل هذا على مذهب البصريين وقال اهل الكوفة المصدر الفعل بمعنى فاعل فسمي به لكونه صادرًا من الفعل وعرفًا اسم الحدث الجاري على الفعل هذا ما قالوا في تعريف المصدر لكن يراد عليه ان الجري من الالفاظ المشتركة والاولى صيانة الحد من الالفاظ المشتركة والمبهمة وانما كان الجري منها لانه يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصوله ومشتق منه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال ايضًا هذه الصفة جارية على هذا الشيء اي هذا الشيء صاحبها والمراد هنا هو الاول فالاولى ان يعرف المصدر هكذا اسم يشتق منه الفعل كذا في الشيخ الرضي وشرط عمله في الفاعل والمفعول به الصريح ان لا يكون مصغرًا كضريب ولا موصوفًا كضرب شديد لان عمله بان مع الفعل معنًا بسبب الاشتقاق والفعل لا يصغر ولا يوصف فلا يجتمع ان مع الفعل قيل الوصف بعد العمل لا يضر العمل السابق قياسًا على ما سبق فتدبر ولا مقترنا بالحال لان ان المصدرية للاستقبال اذا دخلت على المضارع وللمصدرية فقط اذا دخلت على الماضي فلا تجتمع بالحال ولا معرفًا باللام لان اللام من خواص الاسم فلا يؤول هو بان المصدرية عند الاكثر من النحاة يعني شرط عمله فيهما هذه المذكورات عند اكثر النحاة وعند بعضها يعمل المصدر المعرف باللام قليلًا في الضرورة الشعرية كقوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعًا فانتصاب مسمعًا بالضرب المعرف باللام على المفعولية مع احتمال تقدير الفعل وهو اعني او المصدر منكرًا اي عن الضرب بضرب مسمعًا ومحصل الكلام في هذا المقام ان عمل المصدر على مراتب اولها وهي اولها ان يعمل مجردًا عن اللام والاضافة فيرفع وينصب كالفعل كضرب زيد عمروًا وثانيها ان يعمل مضافًا كعجبت من ضرب زيد عمروًا وثالثها وهي ادناها ان يعمل معرفًا باللام كاعجبني الضرب زيد عمروًا ولا عددًا اولانوعًا ولا تاكيدًا مع ذكر الفعل او بدونه والفعل مراد جملة حالية ناظرة الى قوله او بدونه وعلى كلا التقديرين العمل للفعل القوي لا المصدر التضمين غير لازم الحذف توضيح لما قبله وتوطئة لما بعده وان كان الفعل لازم الحذف فيعمل المصدر لقيامه مقام الفعل اي فيجوز العمل نيابة عنه لا المصدرية ويجوز للفعل المقدر

عند السيرافي قال في الكافية وان كان بدلا منه فوجهان قيل
هنا اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية انتهى ورده المصنف
في الامتحان فلا تعمل نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا نائب
عنه لانه ليس كالفعل ولا الفاعل والمفعول في النسبة الى الفاعل ولا يجوز
هذا اي الحذف بلا نائب في غير المصدر من الفعل والفاعل والمفعول
لكون النسبة الى فواعلها ماخوذة في مفهوماتها ولا يضمر الفاعل
فيه اي في المصدر لانه لما جاز الحذف بلا نائب لكون النسبة نسبة
الفعل الى الفاعل جاز ان لا يضمر فيه بل يجوز ان يبقى بلا فاعل
ولا يتقدم معموله ان لم يكن ظرفا عليه عند المص والقاضي البيضاوي
حيث حال في اللب ومعموله يتقدم لو ظرفا كقوله تع فلما بلغ معه
السعي وعند الجمهور لا يتقدم عليه ولو ظرفا والسر فيه ان المصدر
مقدر بان مع الفعل فكما لا يتقدم ما بعد ان عليها لا يتقدم ما
بعد المصدر عليه كذا قيل والسابع من القياسي الاسم المضاف
سواء كانت الاضافة معنوية او لفظية وهو يعمل الجر لكون حرف
الجر مقدرة فيه اكثريا فيعمل الجر بواسطتها وشرطه اي شرط
عمله ان يكون اسما مجردا عن تنوينه في اللب ولو مقدرا
قال المص هنا بمعنى انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة
نحو كم رجل وحواج بيت الله ونائبه كنوني التثنية والجمع

لاجل الاضافة وهي نسبة غير تامة بين المضاف والمضاف اليه
وجه الاشتراط ان الاضافة تدل على عدم تمام الكلمة والتنوين
ونائبه تدلان على تمامها وان لا يكون المضاف مساويا للمضاف
اليه في العموم والخصوص المتساويان هما الشيئان المتحدان
فيما صدق كالانسان والناطق لكن المراد هنا اعم من المترادف
اعني الشيئان المتحدان بحسب المفهوم كالليث والاسد ولا اخص
منه مطلقا والاخص المطلق من الشيء ما لا يصدق على كل ما
صدق عليه ذلك الشيء بل على بعضه كالانسان والحيوان اذ
لا فائدة ح من الاضافة وهي ما يطلق عليه لفظة الاضافة على
نوعين معنوية ولفظية انما سمي الاول معنوية والاخرى لفظية
لان الاولى تفيد تعريفا او تخصيصا في المعنى وان كانت مفيدة
للتخفيف في اللفظ ايضا والاخرى تفيد التخفيف في اللفظ فقط و
انما قدم الاولى على عكس ما في اللب لان المعنى مقصود بالذات
والمص قدم الاخرى نظرا الى تقدم اللفظ بالنسبة الى السامع
فالمعنوية اي الاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة كاسم
الفاعل والمفعول مضافة الى معمولها صفة كفاعلها و
مفعولها فيه تسامح ان الاضافة المعنوية في الحقيقة بين
نسبة غير تامة بين المضاف الذي هو غير صفة وبين
المضاف اليه الذي هو غير معمولها سواء كان ذلك المضاف

غير صفة اصلاً نحو غلام زيد او يكون صفة لكنها غير مضافة الى معمولها
كقوله وضارب عمرو كان امس اذ النفي منسلط على مجموع القيد والمقيد
فيصدق عليه انه غير صفة مضافة الى معمولها وشرطها تجريد المضاف
من التعريف اما باللام او بجعله واحداً من جملة مسمياته
لئلا يلزم تحصيل الحاصل او طلب الادنى مع وجود الاعلى وهو التعريف
وما لا يمكن تجريده كالمضمرات لا يكون مضافا وهي اي الاضافة المعنوية
اما بمعنى من لتبيين الجنس ان كان المضاف اليه جنساً شاملاً
للمضاف وغيره لا يتوهم منه ان المضاف ههنا اخص من المضاف اليه
مطلقاً وذا لا يجوز لما عرفت بل المراد منه انه اخص منه من وجه نحو
خاتم فضة فان الخاتم قد يكون منها ومن الذهب والفضة قد يكون
خاتما وقد لا يكون بل غيره كالمنطقة والدراهم او بمعنى اللام التمليكية
في غيره اي في غير الجنس المذكور وهو اي القسم الثاني الاكثر وروداً
في الاستعمال نحو غلام زيد ودار عمرو وقد يفرق بينهما بصحة اطلاق
الثاني على الاول في القسم الاول دون الثاني وقد يكون الاضافة بمعنى
في نحو مكر الليل وضرب اليوم ولم يتعرض اليه المص لندرته و
قد ردها اكثر النحاة الى الاضافة اللامية فمعنى مكر الليل مكر له اختصاص
بالليل لوقوعه فيه وعلى هذا معنى ضرب اليوم وغيره والظاهر
من كلام المص انه تبع لمن ردها الى اللامية وتفيد اي الاضافة
المعنوية تعريفاً اي تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة

لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت وذا في المعرفة دون
النكرة ذكره في الامتحان فمعنى غلام زيد مثلا غلام معهود بينك وبين
مخاطبك مخصوص لزيد ومنسوب اليه ومعنى غلام لزيد مخصوص
ومنسوب اليه من غير الاشارة الى المعهود فالاول معرفة والثاني
نكرة ولا يضره ان يقال غلام زيد من غير اشارة الى معهود معلوم
من العلمان لانه بحسب الاستعمال كما ان المعرف باللام للاشارة
الى المعين ومعهود في اصل الوضع لم يستعمل من غير اشارة اليه كذا
ولقد امر على اللئيم يسبني والمضاف غير غير ومثل وشبه فانها
لا تتعرف بالاضافة وكذا نظير وسوى فانها لكمال نكارتها كانها
وقعت في احشاء بحار الابهام فلا تتعرف بالاضافة الى المعرفة
ما لم يشتهر كل منها بمماثلة المضاف اليه في شيء من الاشياء
كالعلم والشجاعة فاذا اشتهر يتعرف او يضاف غير الى ضد واحد
مثل الحركة غير السكون نحو غلام زيد مثال لما كان المضاف اليه
معرفة الاولى تركه اكتفاء بما سبق من قوله غلام زيد ودار
عمرو وقد ترد وتخصيصاً عطف على قوله تعريفاً ان كان المضاف اليه
نكرة نحو غلام رجل فان غلام قبل الاضافة الى رجل يعم غلام
رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خص بغلامه وخرج غلام امرأة
وقلت الشركاء وههنا ايراد اورده المص في امتحانه وجواب
حققه الفاضل الاطوى بما لا مزيد عليه واللفظية اي الاضافة اللفظية

ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فغلام زيد وكريم البلد
غير لفظية ولا تقيد بتلك الاضافة اللفظية شيئا لا تخفيفا ولا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في حكم الانفصال في اللفظ والمعنى على ما كان قبل
الاضافة والتخفيف اما في المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة نحو
ضارب زيدا وحكما نحو حواج بيت الله او في المضاف اليه فقط نحو
القائم الغلام والاصل القائم غلامه حذفا الضمير واستتر في المضاف
وابدل عنه اللام او في المضاف والمضاف اليه معا نحو حسن الوجه والاصل
حسن وجهه ومعمور الدار من قبيل اضافة المفعول الى نائب الفاعل
والسابق عليه اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها والسابق على السابق
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله والضاربا زيد مثال لحصول التخفيف
بسقوط نون التثنية والضاربو زيد مثال لحصول التخفيف بسقوط
نون الجمع فعلم ان التخفيف في جانب المضاف بثلثة اشياء وامتنع
نحو الضارب زيد لعدم التخفيف لا في جانب المضاف ولا في جانب المضاف
اليه فان التنوين فيه سقط بحرف التعريف قبل الاضافة وجاز الضارب
الرجل مع عدم التخفيف قطعا حملا له على وجه المختار في حسن الوجه
وانما جاز هذا لوجود التخفيف في جانب المضاف اليه اذ اصله الحسن
وجهه حذف الضمير واستتر في المضاف وابدل اللام عنه ولانا في
التخفيف كون اللام بدلا من الضمير لانه انقل منها ووجه الحمل انهما
مشتركان في كون المضاف صفة وكون المضاف اليه معرفا باللام اعلم

ان في قولهم

ان في قولهم الحسن الوجه ثلثة اوجه جر الوجه وهو وجه المختار
ورفعه على الفاعلية ونصبه تشبيها بالمفعول والثامن من القياسي
الاسم المبهم التام باحد الاشياء الخمسة الآتية فانه اي جعل جعل
الاسم المبهم التام من العامل القياسي لانه ينصب اسما نكرة بعده
ان لم يقتضي التام الاضافة اليه على التمييز لكونه مشابها بالفعل فان
الفعل يتم بالفاعل وهذا الاسم باحد الاشياء الآتية فكما ان الفعل
ينصب مفعولا بعد تمامه بالفاعل فكذلك ذلك الاسم ينصب اسما
نكرة بعد التمام به على التمييزية قيل لان ذلك الاسم شابه الفعل و
التمييز الذي بعده المفعول وتمامه اي كونه بحالة يمتنع اضافته اي
الاضافة الاسم المبهم الى الشيء معها اي مع تلك الحالة انما فسر به
اشارة الى ان المراد بالتمام هنا معناه العرفي لا اللغوي ومعنى تمام الشيء
بالشيء لغة كون الثاني جزأ من الاول كذا قيل باحد خمسة اشياء
بنفسه بدل من قوله باحد وذلك التمام كائن في الضمير المبهم اكثر يا
نحو ربه رجلا ويا له رجلا ونعم رجلا فان الضمير فيها اسم مبهم لعدم
تقدم المرجع لا لفظا ولا معنى تام بنفسه فينتصب عنه رجلا على التمييز
ليزيل الابهام واللام في له رجلا للتعجب كما في قولهم يا لله وللدواهي وفي
اسم الاشارة نحو قوله تع ماذا اراد الله بهذا مثلا قيل وقد يتم الاسم
بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما في الضمير وهو الاكثر
نحو ربه رجلا ويا لها رجلا ولله دره رجلا اذا كان مبهما وثانيهما اسم

الاشارة نحو قوله تع ماذا اراد الله بهذا مثلاً والناصب المميز في
الصورتين هو نفس التمييز واسم الاشارة انتهى وبالتنوين عطف
على نفسه وهو ثان من خمسة اشياء اما لفظاً نحو رطل زيتاً فان رطل
اسم مبهم تام بالتنوين فينصب عنه رجل على التمييز فان قيل ان الواضع
قد وضع الرطل لنصف المن فلا اقل ولا اكثر منه فيكون الموضوع له معنى
معينا فلا يكون الرطل مبهما قلنا نعم لكنه مبهم باعتبار جنسه فانه لا يعلم
منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او الزيت او غيرها او تقديراً
نحو مثقال ذهبا واحد عشر رجلا فان التنوين منع عن لفظ مثقال
واحد عشر لفظاً لا تقديراً لكون الاول غير المنصرف والثاني مركبا فالتركيب
يمنع التنوين لانه يقتضي الامتزاج والتنوين عدمه ومميز ثلثة الى
عشرة الغاية ههنا داخلة تحت المغيا اراد بالذكر ما هو مميز العدد لانه
ربما يغاير لسائر التميز فانه لا ينصب بل هو مجرور للتخفيف فانه
يسقط التنوين مع المضاف وقد يترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب
على البدل ذكره الرضي مجموع لفظا او معنى ليطابق المعدود العدد ولم
يذكر مميزها دون الثلثة لانه لم يوضع له مميز بل اقيم المعدود مقام العدد
فيما دون الثلث فيقال رجل رجلان ولا يقال واحد رجل واثنان رجلا
نحو ثلثة رجال واربعة رهط وخمس نسوة وكقوله تع سبع ليال
وثمانية ايام الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع
لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته فان مائة ليست

بجمع

بجمع اذ لو كانت جمعا فاما لفظها او من غير لفظها كنسوة والاول
غير واقع لعدم مفردها والثاني خلف لانها اما جمع العشرة او العشرين
او الثلثين او الاربعين فيلزم اطلاق المائة على الثلثين او على
الستين او على التسعين او على المائة والعشرين بناء على ان اقل الجمع
ثلثة امثال والمفرد والكل خلف قيل هي ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلا
لتها على عدد معين انتهى فتأمل وكان القياس ثلثمائة لان للمائة جمعين
احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون ولا يضاف اليه العدد ولم
يبق الا المئات لكن وقوع جمع المؤنث بعد الثلث اخواته خلاف معتادهم
فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر كذا قالوا ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين منصوب لا مجرور بالاضافة كما سبق لتعذرها اما في العقود
الثمانية فلان نونها شبيهة بنون الجمع وليست بنون الجمع حقيقة
فلا يسقط ولا يبقى بالاضافة واما في غيرها فلكراهتهم كون ثلثة اسماء
كاسم واحد مفرد اي لا مجموع ابدا لكون المفرد اصلا واخف من
الجمع وحصول الغرض به وهو رفع الابهام فالمراد بالمفرد ههنا بقرينة
السياق ما يقابل الجمع لا يقال المركب قيل لكونه اخف مع ثقل التركيب
والقلة في الفضلة اولى فتدبر ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه اي
جمع الالف فان جمع المائة لا يستعمل مع التمييز فلا يقال ثلثمائة رجل
كما يقال ثلثة آلاف رجل ولذا لم يقل وجمعهما لا ينصب بل هو مجرور
لكونه مضافا مفرد لما مر واما قوله تع ثلثمائة سنين فعلى البدل

اونزل الجمع منزلة المفرد وهو ستة ثمانية رجل والف درهم
وبنون التثنية وهو الثالث من خمسة اشياء نحو منوان سمنا
فسمنا تميز عن الاسم المبهم الذى تم بنون التثنية فان المنوان
يحتمل الموزونات وسمنا يرفع ذلك الاحتمال عنه ويجوز فى بعض
هذين القسمين وهما الثانى والثالث مما تم باحد خمسة اشياء
الاضافة الى تميزهما اضافة بيانية للتخفيف اذ يسقط التنوين
ونون التثنية ويرفع الابهام بها ايضا نحو رطل زيت ومنوا
سمن ولا يجوز الاضافة فى غيرهما لتعذرها فى الاول فان المرفة
لا تضاف ولا يمكن التجريد ثم الاضافة وكذا الرابع فان نونه لا
يسقط لانه ليس بنون الجمع حقيقة والاضافة تقتضى السقوط
واما الخامس فلان المضاف الى شئ لا يضاف الى شئ اخر فى تلك
الحالة وبنون شبه الجمع اى يتم الاسم المبهم به وينصب عنه
التميز وهو الرابع من خمسة اشياء نحو عشرون درهما
فدرهما يرفع الابهام من عشرين فانه يحتمل اجناس المعدودات
وهو اسم موضوع لضعاف عشرة وليس بجمع على حد مسلم ومسلمون
اذ لو كان جمعا لعشرة يلزم اطلاق عشرين على ثلثين وهو خلف
فى امتحانه لا يجوز اضافة عشرين على قلة وبالاضافة وهى
الخامس من خمسة اشياء نحو ملؤه عسلا يسمى هذا القسم
من المبهم التام مقياسا فانائه اذا اقلت لى ملؤه عسلا فقد

تست

بلغ مقابلة

قست ماعندك من العسل على هذا الاناء واما البواقى
سوى الاولى فتسمى مقادير ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه
والتاسع من القياسى معنى الفعل والمراد منه كل لفظ يفهم منه
اى من ذلك اللفظ معنى فعل اصطلاحى فالاضافة لامية وذلك اللفظ
غير لفظ الفعل فان معنى الفعل يفهم منه ايضا ولا يسمى معنى الفعل
ولما كان معنى الفعل محتملا بين الحدث مع الزمان وبين ذلك اللفظ
عين ما هو المراد بقوله والمراد منه اه بعض من ذلك اللفظ الذى
يفهم منه معنى فعل اسماء الافعال اى اسماء معانى الافعال فان
المفهوم منها هو المعانى لا الالفاظ مثلا رويد اسم من اسماء الافعال
يفهم منه معنى امهل لا لفظ امهل كما لا يخفى وحذف المضاف للايجاز
شهير فهى اى اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى او المضارع
على قلة كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع قيل المراد بهما تضجرت
وتوجعت عبر عنهما بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء الحالى
وتقديم الاول لكثرة وبعلها اى ما كان بمعنى الامر او الماضى يحل استماله
اى كمال استماله ولا يتقدم معموله عليه مرفوعا كان او منصوبا لكونه بمعناه
فالمرفوع فاعل لا يتقدم والمنصوب للفرق اذ يجوز تقديمه فى الفعل
كما سبق الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو ها زيدا اى خذه ورويد
زيدا اى امهله كلمة رويد فى الاصل مصدر ارود صغرت بعد حذف
الزوائد وخلع منها معنى المصدرية ثم يسمى بها الفعل وبنيت

كما بني وأستوى فيها الواحد والمثنى والمجموع نوعًا من الاختصار
وفرقًا بينها وبين الفعل ولكونها مصدرًا في الاصل ولم يسمّوها افعالًا
مع ان معانيها مفهومات منها لكون صيغها مخالفة لصيغ الافعال و
انها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض ذكره الشيخ
الرضي وهلم زيدًا اى احضره استعمال هلم في كلامهم على وجهين لازم
يتعدى بالي كقوله تع هلم الينا اى اقبل الينا ومتعد بنفسه كقوله تع هلم
شهداءكم اى احضروهم وهي مركبة عند اهل البصرة والكوفة ومفردة عند
اهل الحجاز والها للتنبيه على الاول فاصلها ها لم حذفت الالف لكثرة الاستعمال
وهل ام على الثاني وهات شيئًا اى اعط وحيهل الثريد اى ائته وحيهل
مركب من حي بمعنى تعال وهل للتعجيل ويقال حيهلًا بالتنوين وحيهلا
بالالف وحيهل بسكون اللام او بسكون الهاء وحي يستعمل لازمًا
متعديًا بعلى كقوله حي على الصلوة حي على الفلاح ومتعديًا بنفسه بمعنى
ائت وبله زيدًا اى دعه واتركه تركًا وعليك زيدًا اى الزمه من اللزوم
لا من الالزام قيل اذا تعدى بنفسه يكون بمعنى ما قال المص واذا
تعدى بالباء يكون بمعنى تمسك ودونك عمرًا اى خذه وتراك زيدًا
اى اتركه تركًا وغير ذلك من قولهم صه بمعنى اسكت وحي
بمعنى تعال وورائك بمعنى انظر الى ما خلفك وغيرها والثاني وهو
ما كان بمعنى الماضي نحو هيهات الامر اى بعد جدًا قيل اصله هيهية
فقلبت الياء الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبناؤه فيه الحركات الثلث

انتهى وشتان زيد وعمرو اى افترقا لم يقل شتان زيدًا افترق
لان اسم لافترقا وهو يقتضي شيئين وقد يزاد بعدهما توكيدًا
نحو شتان ما زيد وعمرو وذكره صاحب الفتوح وسرعان زيد
ووشكان عمرو اى قرب قيل في هذه الاربعة مبالغة ليست في
مسمياتها وغير ذلك كاف واوه وغيرهما يشير الى انها كثيرة لا
تحصى ومنه عطف على ومنه سابقًا الظرف المستقر وقد مر تفسيره
سالفًا وهو لا يعمل في المفعول به بالاتفاق من النحاة لضعفه وقوة
المفعول به ولا في الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد على احد ما ذكره
وهو الاشياء الخمسة المذكورة في بيان شرط اسم الفاعل والمفعول
وانما قيد الفاعل بالظاهر لان المستكن لضعفه يعمل فيه بلا اعتماد
على شيء او الموصول نحو زيد في الدار ابوه فاعل للظرف بالاعتماد على
المبتدا على مذهب المحققين وفاعل للفعل المقدر على ما ذهب اليه البعض
وما في الدار احد وجاءني الذي في الدار ابوه فاعل للظرف بالاعتماد
على الموصول وانما اشترط هذا لكون الظرف مقدرًا بالفعل لان
الموصول لا بد له من الصلة وهي لا تكون الا جملة واما اشتراط ذلك
فلما مر ويجوز كون الظرف خبرًا مقدمًا في مثل هذه الامثلة وما بعده
مبتدأ مؤخرًا واذا لم يرفع اى الظرف المستقر ظاهرًا اى اسمًا ظاهرًا
على الفاعلية فقاعله ضمير مستتر فيه اى في ذلك الظرف منتقل ذلك
الضمير من متعلقه المحذوف وهو فعل من الافعال العامة كما سبق

ويعمل في غيرهما اى غير الفاعل والمفعول به كالحال والظرف والمفعول
معه وغيرها بلا شرط اى بلا شرط الاعتماد على احد ما ذكر في الفاعل
لضعفها ومنه المنسوب اى من ذلك اللفظ اسم المنسوب فانه يعمل
كعمل اسم المفعول لكون معناه مفهومًا منه نحو مررت برجل هاشمي
اخوه اى منسوب الى الهاشم وفلان عالم محمدي خلقه فانه قبيل المفعول
من المنسوب معنى المفعول لا معنى الفعل فيقال لاسم الفاعل والمفعول
معنى الفعل ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل
برجل اسد غلامه واسد على اى مجترئ تفسير للاسد في الثاني
فلذا اى فلاجل ان الاسد بمعنى المجترئ عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه
معنى الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى وهو الله في السموات اى المعبود
بالحق فيها قوله في السموات معمول فيه للفظة الله لما يفهم منها من
معنى المعبود وهذا هو الموافق لقول من قال ان لفظة الجلالة مشتقة
من اله بمعنى عبد واختلف فيها قال بعضهم انها مشتقة وبعضهم انها
غير مشتقة وبعضهم انها مشتقة لكن لا نعرف المشتق منه ونتورع
عن طلبه واختلف القائلون بالاشتقاق انها مشتقة من اله
بمعنى تحير لان العقول تتحير في ادراك كنهه او اله بمعنى عبد
لانه سبحانه وتعالى معبود بالحق ومنه اسماء الاشارات كهذا
بمعنى اشير وليت بمعنى اتمنى ولعل بمعنى اترجى وحروف النداء
كيا وايا بمعنى ادعو وحروف التشبيه كالكاف بمعنى اشبه والتنبيه

كما لا بمعنى انبه والنفي كما بمعنى الفعل المنفي وغيرها مثل ما شانك بمعنى
ما شانك بمعنى ما تفعل وسائر الامثلة غير خفية فهذه المذكورات من
اسم الاشارة الى هنا يعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل
كالحال والظرف والمفعول المطلق وفيه خلاف ذكره البعض ولما فرغ
من احد قسمي العامل يعني اللفظي اراد ان ابين قسم الاخر فقال
والعامل المعنوي ما لا يكون للسان فيه حظ اى لا يمكن ان يتلفظ
باللسان وانما هو معنى يعرف بالقلب اى يتصور في العقل وهو اثنان
عند الجمهور وثلثة عند الاخفش الاول من العامل المعنوي رافع
المبتدأ والخبر وقيل كل من المبتدأ والخبر رافع للاخر وهو خطأ لكونه
على خلاف ما عليه الجمهور وانما عمل فيهما دون احدهما لانه عبارة
عن التجرد وهو يقتضي شيئين وانما عمل الرفع مع ضعفه لان كلا
منهما مشابه بالفاعل من حيث ان الاول يكون مسندًا اليه والثاني
يقع ثانيًا من الكلام وهو اى رافع المبتدأ والخبر التجرد عن العوامل
اللفظية لاجل الاسناد اى تجردهما عن جنس العامل اللفظي
لاجل كون احدهما مسندًا اليه والاخر مسندًا من قبيل قولهم
العصبة كل من يأخذ ما ابقته الفرائض اى جنسها كما فسره
السيد السند فلا يرد شيء ثم التجرد عنها اعم من عدم دخول
العامل اللفظي ابتداء بحسب العرفي والتجرد بعد الدخول نحو زيد
قائم وان تصوموا خير لكم والثاني من العامل المعنوي رافع الفعل

المضارع وهو وقوعه بنفسه لابشئ اخر كالناصب والجازم
موقع الاسم نحو زيد يضرب وجاءني رجل او زيد يضرب فلفظ
يضرب واقع موقع ضارب في هذه المواقع المفردات وذلك الوقوع
انما يكون اذا تجرد المضارع عن النواصب والجوازم وذلك هو
مذهب البصرية ورافعه هو التجرد المذكور عند الكوفية وكون
وقوع المضارع موقع الاسم اقوى مراتب المضارع عمل فيه عمل الرفع
الذي هو اقوى وجوه الاعراب والثالث عند الاخفش هو عامل
الصفة وهو كونها صفة لمرفوع او منصوب او مجرور وهو معنوي
يعرف بالقلب فمجموع ما ذكرنا من العوامل ستون عاملا فطرح
مما ذكره البعض وهو الشيخ عبد القاهر سبعة واربعين لكن
زاد على ما ذكره سبعة عوامل كما لا يخفى على من تامل كلامهما
وقد اورد التفصيل بعض الشراح واحترزنا عن الاطناب لما
فرغ من بيان المؤثر شرع في بيان المتأثر فقال الباب الثاني الكلام
فيه كالكلام في الباب الاول وقدم في بيان المعمول اي في بيان
تقسيمه وبيان كل قسم من اقسامه بيانا وافيا لطالبه وقد سبق
صحة الظرفية فلا تغفل ثم المعمول ما دار عليه الاعراب لفظا او تقديرا
او محلا اعلم اولا اي قبل ان يشرع في بيان المعمول لتوقفه على هذا البيان
وهو ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع في التركيب مثل زيد
غلام دار من عن وغيرها لم تكن تلك الالفاظ معمولة كما لا تكون

عاملة لان المعمول يقتضي العامل وهو يقتضي المعمول وليس هنا
عامل ولا معمول وان وقعت تلك الالفاظ فيه اي في التركيب فهي
على ثلثة اقسام الاول ما اي لفظ لا يكون معمولا اصلا اي قطعا
وبوجه من الوجوه وهو اثنان الاول الحرف مطلقا اي سواء كان
عاملا او لا لعدم المقتضي فيه وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة
بل هو من اصول المبنيات والثاني من الاول الامر بغير اللام مثل
اضرب واعلم عند البصريين قيل اهل البصرة هم الخليل وسيبويه
والاخفش ويونس واتباعهم وهي مثلثة الفاء والافصح هو
الفتح واهل الكوفة هم المبرد والكسائي والفراء والثعلب واتباعهم
فانه اي لم يكن الامر بغير اللام معمولا قطعا عند الفريق الاول لانه
لما حذف عنه حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابها
للاسم الفاعل واعرب وحمل فيه مبني للمفعول وتغير لما قبله خرج
جواب لما عن المشابهة لزوال سببها فعاد الى اصله وهو البنا
وهو ايضا من اصول المبنيات وقال الكوفيون هو معرب مجزوم
بلام مقدرة لان المحذوف المقدرة كالملفوظ والقسم الثاني من
الاقسام الثلثة ما لا يكون معمولا دائما اي لا ينفك عن الاعراب
اللفظي او التقديري او المحلي لوجود المقتضي فيه وهو اثنان ايضا
اي كالقسم الاول الاول الاسم مطلقا اي اي اسم كان حتى حكم
على اسماء الافعال بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد

مسند الخبر يفهم من كلام البعض ان الحاكم هو من اهل البصرة
وهذا الحكم مقيس على اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب قيل
هذا قياس مع الفارق فتأمل او منصوبة المحل على المفعولية مطلقا
لافعال مقدرة وان قال بعضهم لا محل لها من الاعراب وذلك البعض
هو الاخفش على ما قيل قيل وهم المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور
على ما نقله ابن هشام انتهى وعبارة المعرابية عما نقله ابن هشام
فتفكر لكونها بمعنى الفعل ولذا بنيت كما بنى وعلى ضمير الفصل اى
حكم على ضمير الفصل نحو كان زيد هو القائم بالحرفية فلا يكون معمولا
قطعا وانما سمى هذا ضمير الفصل لفصله بين المبتدا والخبر لدفع
اللبس بينه وبين النعت فى مثل قوله زيد هو القائم وقيل سماه
الكوفية عمادا اى ضمير العماد لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط
عن الخبرية وقد يقع بين الحال وذيها نحو جاء فى زيد هو راكبا
وبين اسم ان وخبره كقوله تع ان شانئك هو الابتر و
بين معمولى كان كمثاله رح لانها فى الاصل مبتدا وخبره وقد دخل
عليها العوامل اللفظية وذلك الضمير يطابق للمبتدا افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وغيبة وخطابا وتكلما كذا فى امتحانه المص
ولكون صورته صورة الضمير يسمى به والحكم بالحرفية لدلالته على
معنى غير مستقل وهو الدفع المذكور خلافا لبعضهم من اهل البصرة
فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب وهذا بعيد لعدم نظيره

في الاسم

فى الاسم والكوفيون يجعلونه تأكيدا لما قبله ذكره فى الامتحان و
رد مذهبهم فى هذا الحق بان المضمر لا يكون تأكيدا للمظهر وقد يدخل
على ذلك الضمير لام الابتداء نحو انك لانت الحكيم الرشيد واما اللام
الداخلة ولما اختلفوا فيها والسابق بين حرفيتها واسميتها و
كان السابق فى صورة الاسم واللاحق فى صورة الحرف اورد عنوان
اللاحق مغايرا لعنوان السابق على الصفات يعنى اسم الفاعل
والمفعول اذا كانا بمعنى الحدوث لا مطلقا لانهما اذا لم يكونا بمعناه
فاللام الداخلة عليهما كاللام الداخلة على الصفة المشبهة وقد مر
انها حرف التعريف اتفاقا فقال بعضهم وهو ابو عثمان المازنى
انها حرف تعريف حقيقة لا صورة فقط وقد سبق التفصيل فى بحث
المشبه كغيرها اى كغير هذا اللام الداخلة على سائر الاسماء كالرجل
والفرس فلا تكون معمولا كغيرها وقال اكثرهم وهم الجمهور هى اسم
موصول حقيقة لكنها حرف تعريف صورة بمعنى الذى فى المفرد المذكر
او التى فى المؤنث فتكون معمولا كسائر الموصولات لكن اعطى اعرابها
اى اعراب هذه اللام لما بعدها من مدخولها من اسمى الفاعل والمفعول
لما انتقل ما مصدرية وضمير الفاعل عما بعدها من الفعلية الى الاسمية
لان اللام لا تدخل على الفعل ولو كانت موصولا حقيقة فاصل جاء
الضارب زيدا جاءنى الذى ضرب زيدا فالاول اى اسم الموصول معمول
لانه فاعل والثانى اى الفعل الذى يقع صلة غير معمول لانه مبنى

فلما غير هذا الكلام اى الذى ضرب الى الضارب صار الاول فى صورة
الحرف والثانى فى صورة الاسم يعنى اسم الفاعل فلما كان الحرف غير معمول
والاسم معمولا انعكس الحكم وهو الاعراب المحلى والمراد بالعكس
هو اللغوى اى اعطى اعراب الاول الى الثانى بحسب اللفظ ترجيحا
لجانب اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظى فالاعراب
بحسب الحقيقة للاول والثانى مما يكون معمولا واما الفعل المضارع
فانه يرفع بالعامل المعنوى اذا تجرد عن الجازم والناصب والا فبا
حدهما يكون معمولا والقسم الثالث من الالفاظ التى وقعت فى التركيب
ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثانى
وهو ما كان معمولا دائما فيكون اى ما لا يكون معمولا وهو اثنان ا
اى كالقسم الثانى والقسم الاول الاول الماضى فان الاصل فيه ان لا
يكون معمولا لعدم مقتضى الاعراب وهو فى الافعال المشابهة التامة
للاسم وقد سبق تفصيلها لكن قد يقع موقع الاسم او المضارع
فيكون معمولا فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب
واذا وقع بعد الجازم شرطا وجزاء يحكم على محله بالجزم لظهور
ذلك الاعراب فى المعطوف على ذلك الفعل الماضى نحو اعجبنى ان
ضربت وتقتل بالنصب معطوف على محل ضربت وهو النصب بان
المصدرية وان ضربت وتقتل بالجزم معطوف على محل ضربت
الذى وقع شرطا بعد الجازم نحو ضربتك واقتل بالجزم ايضا

معطوف على محل ما وقع جزاء للشرط المذكور وفى غير هذين
الموقعين لا يكون الفعل الماضى معمولا لما مر والثانى مما كان الاصل
فيه ان لا يكون معمولا الجملة هى والكلام مترادفان عند اكثر النحاة
وعند البعض كل كلام جملة من غير عكس كلى وهى اى الجملة على قسمين
الاول جملة فعلية والشرطية والظرفية داخلتان فيها فلا ينافى
قوله قولهم الجمل اربع وهى المركبة من الفعل لفظا كالفعلية والشرطية
او معنى كالظرفية وغيرها وفاعله اى فاعله قيد لكل من قوله لفظا او معنى
نحو ضرب زيد وان تكرمنى اكرمك وهيهات زيد اى بعد زيد واقائم
الزيدان اى ايقوم الزيدان وافى الدار زيد اى احصل فى الدار زيد
والثانى جملة اسمية وهى المركبة من المبتدا والخبر او من اسم الحرف
العامل وخبره كحروف المشبهة بالفعل نحو زيد قائم وان زيدا قائم
لا يخفى عليك ان اقسام الجملة على ما ذكره المص تقتضى ان تكون سبعة
وذلك لان المركبة من الفعل لفظا مع فاعله اما مركبة من غير
اداة الشرط او بها ومن المركبة منه معنى مع فاعله اما مركبة من
الفعل معنى غير مشتق وهو اما اسم فعل او ظرف مستقر او مركبة
من الصفة المشتق والمركبة من الاسم اما مركبة من المبتدا
والخبر او اسم الحرف العاملة وخبرها لكن المص جعل الخمس الاول
جملة فعلية والاخيرتين جملة اسمية تقليلا للاقسام ولا يغفل
مما ذكر اتفاقا عن عدم التنافى بين الكلام المص وبين قولهم الجمل

اربع فان اريد بالجملة لفظها شروع فى وجه كون الجملة معمولة مع
انها من حيث هى تستحق الاعراب فلابد له اى للفظ الجملة من اعراب
لكونه فى حكم الاسم المفرد والاسم المفرد اذا وقع فى التركيب فلابد
له من اعراب وكذا ما فى حكمه حتى يجوز وقوعها فى كل ما اى كل موضع
وقع ذلك الاسم المفرد فيه اى فى ذلك الموضع فتقع اى تلك الجملة
تفريع على قوله فى كل ما وقع فيه مبتدا وفاعلا ونائبه وغير ذلك
من الحال والمفعول نحو زيد قائم جملة اسمية اى هذا اللفظ جملة
اسمية فان قيل قوله هذا اللفظ ليس بمفرد بل هو من المركبات
التقييدية مثل الحيوان الناطق فلا يكون مفردا فلم يكن قوله زيد
قائم فى حكم الاسم المفرد قلنا قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المثنى
والمجموع وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف وقد يطلق على ما يقابل
المركب وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا اللفظ مفردا اى ليس
بجملة وهذا المعنى الاخير هو المراد هنا فلا اشكال ومنه اى من
لفظ الجملة التى وقعت معمولة بارادة لفظها مفعول القول نحو قوله تع
واذا قيل لهم آمنوا اى لفظ آمنوا وكذا اى كالسابق من جملة المذكورة
ان اريد بها معنى مصدرى اما بواسطة ان المشددة المفتوحة
او ان او ما المصدريتين صفة لما وان كقولك بلغنى انك قائم
اى بلغنى قيامك يعنى خبره وكقوله تع وان تصوموا خير لكم
اى صيامكم خير لكم او بغيرها اى بغير ان وما بعدها من المصدريتين

نحو الجملة التى اضيف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم اى نفع
صدق الصادقين قال الله تعالى قوله ونحو يوم ينفع الصادقين
الصحيح ان المضاف اليه الجملة فتأمل ووفق بين كلاميه ونحو قوله تع
سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم اى مستو عندهم انذارك
وعدم انذارك باهوال القيمة وعقوبات الجحيم فيها فهم لا يؤمنون
فى دار الدنيا وجملة أانذرتهم مبتدا لخبر مقدم والجملة خبر ان
فى صدر الآية الكريمة ومعنى الاستفهام منسلخ ونحو تسمع
بالمعيدى خير من ان تراه اى سماعك به خير من رؤيتك اشار
بالتفسير الى ان جملة تسمع مبتداء وهذا ضرب مثل لمن خبره
اولى من رؤيته والمعيدى رجل عالم فصيح بليغ حقير المنظر
منسوب الى معيد تصغير معد بعد الترخيم بحذف احد الدالين
قاله رجل يقال له المنذر فانه قد سمع فصاحة المعيدى وبلاغته
فتعجب واذا رآه استحقره وقال تسمع بالمعيدى خير من ان
تراه ثم ضرب مثلا وهذا الاخير اى مثل تسمع مقصور على السماع
من العرب العرباء وما وقع فى غير هذين الذين اريد بالجملة
لفظها واريد بها معنى مصدرى لا يكون له اعراب الا ان تقع تلك
الجملة خبرا لمبتداء فح تكون معربة ضرورة لانه خبر المبتداء معمول
مرفوع لا محالة نحو زيد ابوه قائم فجملة ابوه قائم خبر لمبتداء
قبله او لباب ان اى تقع تلك الجملة اخبار الحروف المشبهة بالفعل

نحو ان زيدًا ابوه قائم فجملة ابوه قائم خبر ان فتكون اى كل واحدة
من الجملة الواقعة خبر لمبتدا او لباب ان مرفوعة المحل اذ التقدير
معدود محصور وليست الجملة منه واجراء الاعراب فى لفظها غير
ممكن او لباب كان اى لافعال الناقصة كلها نحو كان زيد ابوه عالم
وصار زيد ابوه عاقل وغيرهما او لباب كاد اى لافعال المقاربة نحو
كاد زيد يخرج وعسى زيد يخرج وغيرهما او تقع تلك الجملة مفعولًا
ثانيا لباب علم اى لافعال متعدية بنفسها الى مفعولين نحو علم
زيد عمروًا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم اى لافعال متعدية
الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم زيد عمروًا بكرًا ابوه قائم او تقع معلقا
عنها بسبب الاستفهام والنفى ولام الابتداء وقلدة معنى
التعليق سالفًا نحو علمت اقائم زيد او حالا نحو جاءنى زيد وهو
راكب فتكون اى المذكورات من الجمل فى هذه المواضع منصوبة
المحل اذ الجملة المعلق عنها مفعول بحسب المعنى ووجه البواقى
ظاهرة او تقع جوابا لشرط جازم بعد الفاء المشعرة بالجزائية
فيما لا يأتى الجزاء بالجزم كالجملة الاسمية او بعد اذا للمفاجاة
نحو ان تكرمنى فانت مكرم وكقوله تع وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون وفيها معنى الفاء ولما اشعرت ربط
ما بعدها الى ما قبلها كالفاء فتكون اى الجملة الواقعة ما بعدهما
مجزومة المحل اما كونها مجزومة فلكونها جزاء كالجازم اما كونها

علما فلعدم كونها من التقديرى وعدم الجزم فى لفظها او تقع تلك
الجملة صفة لنكرة نحو ما جاءنى رجل ابوه قائم اى قائم الاب او معطوفة
على مفرد نحو زيد قائم ضارب ويقتل وجملة يقتل معطوفة على ضارب
وهو مفرد اى ليس بجملة لكنه مركب مع فاعله فالمركب اعم من الجملة
تدبر او على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد
او يقع بدلا من احدهما اى من المفرد والجملة التى لها محل من الاعراب
مثل قوله تع سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
فجملة لا يؤمنون بدل من الجملة التى قبلها وهى خبر ان كما مر اليه
الاشارة او تأكيدا لفظيا للثانية اى الجملة المذكورة التى لها محل
من الاعراب نحو جاءنى زيد عالم زيد عالم وزيد ضرب ضرب او بيانا
لها اى للثانية على راى فيكون اعرابها اى اعراب الجملة المذكورة
من المعطوفة على المفرد وعلى ما لها محل من الاعراب وغيرهما الى
هنا على حسب اعراب المتبوع ان رفعا فرفع ان نصبا فنصب وان
جرا فجر وان جزما فجزم فظهر من هذه الجملة اى المذكورات هنا
ان الجملة المطلقة ليست الجملة بمعنى فالاولى للجملة قسمان
قسم فى تأويل المفرد فيكون له اعراب فى كل موضع من المفرد
الواقع فيه وذلك القسم ايضا اى كالجملة المطلقة قسمان القسم
الاول ما اريد لفظه وقد مر مثاله والقسم الثانى ما اريد به معنى
مصدر باحد الاشياء المذكورة وقسم من الجملة اتام تخريجها

لاظهار مقسمتها فى الوهلة الاولى اعانة للمبتدى والآن نحتج
اليها لايكون فى تأويل المفرد بل يبقى على حالها جملة فلا تكون معمولة
اذ الجملة من حيث هى لا تستحق الاعراب لكونها مستقلة فى الافادة
الا فى خمسة مواضع فانها فى تلك المواضع معمولة مع انها ليست
فى تأويل المفرد خبر اى خبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها
ومفعول وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحالة وتابع
من الصفة وغيرها والسر فى كونها معمولة فى تلك المواضع ان
الخبر ليس بمستقل فى الافادة فيحتاج الى شيء به يرتبط الى المبتدأ
وهو الاعراب وكذا الكلام فى مفعول وغيره ثم اعلم اى بعد ما علمت
السابق مما يكون ومما لا يكون معمولا ان المعمول على نوعين اى
منحصر فيهما لانه اما معمول بالنظر الى نفسه لا غير وهو معمول
بالاصالة واما تابع الى الغير فى العمل وهو معمول بالتبعية والاول
اربعة اقسام وانما انحصر فيها لان العمل اربعة اقسام رفع و
نصب وجر وجزم فالمعمول ايضا اربعة اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور ومجزوم اما المرفوع اى المعمول المرفوع بالاصالة ولكون
الرفع اقوى قدمه على المنصوب فتسعة اقسام بالاستقراء بعضها
اصول وبعضها لحوق بها وواحد الفعل المضارع القسم الاول
من المرفوعات الفاعل مظهرا كان او مضمرا ولكونه اصل المرفوعات
عند جمهور النحاة قدمه على سائر المرفوعات وان كان قد قيل ان

اصلها هو المبتدأ لكونه على ما هو الاصل فى باب مسند اليه وهو
التقدم والجمهور ان الفاعل جزء للجملة الفعلية وهى اصل الجمل فجزء
الاصل اصل فان قيل ان نائب الفاعل يكون جزءا من الجملة الفعلية
قلنا ان دليلهم ان الفاعل جزء للجملة الفعلية دليل على اصالة الفاعل
بالنسبة الى المبتدأ واما اصالته بالنسبة الى نائب الفاعل فهو ان النائب
فرع المنسوب عنه كما لا يخفى وهو اى الفاعل ما اى اسم مرفوع ولو
محلا اسند اليه الفعل اى فعل كان وبه خرج المبتدأ التام خرج به ما
اسند اليه الفعل الناقص والمقاربة المعلوم خرج به ما اسند
اليه المجهول او ما بمعناه كاسم الفاعل والمصدر واسم الفعل وغيرها
نحو ضرب زيد مثال لما اسند اليه الفعل ثم ما بمعناه والقسم الثانى
نائب الفاعل عقب الفاعل بنائبه لكونه نائبه والفصل بينهما بنبغى
كريه ثم العنوان به اخصر من قولهم مفعول ما لم يسم فاعله واظهر
منه لعدم تناوله بالبس منه كدرهما فى نحو اعطى زيد درهما خلاف
قولهم مفعول ما لم يسم فاعله تدبر وهو ما اسند اليه الفعل التام
المجهول خرج به ما اسند اليه المعلوم او ما بمعناه كاسم المفعول واسم
المنسوب نحو ضرب زيد مثال لما اسند اليه المجهول او مضروب
الزيدان وزيد هاشمى ابوه مثال لما اسند اليه ما بمعناه والمبتدأ
يخرج بقوله الفعل ولما بين تعريف الفاعل ونائبه اراد ان يبين
انهما من اى شيء كانا فقال ولا يكونان اى الفاعل ونائبه الا اسمين

تام المعلوم واقام الزيدان وهيهات زيد

او محمّ تأويله لانّ الفاعل ونائبه لايكونان الّا مسندًا اليهما والفعل
والحرف لايكونان مسندًا اليهما بل الاوّل يكون مسندًا والثانى لايكون
مسندًا ولامسندًا اليه فلايكون منهما فاعل ولانائب غير انّ الثانى
اى الّا انّ النائب عن الفاعل قد يكون جارًّا ومجرورًا نحو مرّ بزيد
وقد سبق التحقيق انّ النائب هو المجرور فقط والجارّ آلة ووسيلة
للافضاء فيجب افراد عامله اى عامل هذا النائب لئلّا يكون متعددًا
وتذكيره لانّ المذكّر اصل ولاحتياج الى العدول عنه ولايجوز تقديمهما
على عاملهما لانّ العامل مؤثّر والمعمول متأثّر والمؤثّر مقدّم اولئلا
يلزم الالتباس الفاعل بالمبتداء واقوى فى امثاله ليس الّا الاستقراء
ولاحذفهما معًا اذ عاملهما مسند وهما مسند اليهما والمسند من
غير مسند اليه غير مفيد الّا من المصدر حيث يجوز حذف الفاعل
بلانائب عنه وقد مرّ وجهه فى بحث العامل القياسى وكلّ منهما اى كلّ
واحد من الفاعل ونائبه قسمان قسم مضمر اى ليس باسم ظاهر
بل ضمير عبارة عن المتكلم او المخاطب او النائب وقسم مظهر اى اسم
ظاهر فالمضمر ايضًا اى كالفاعل والنائب المطلقين قسمان مستتر
موقوف مبنى وليس باسم حقيقة بل حكما على ما حقّقه المصنف امتحان
وبارز فالمستتر ايضًا اى كالمضمر قسمان واجب الاستتار بحيث
لايجوز ابرازه اصلا تفسير للوجوب معنى ولايسند عامله الّا اليه
من قبيل عطف اللازم على الملزوم وجائز الاستتار بحيث يسند

عامله تارة اى فى بعض الاحيان اليه اى الى الضمير المستتر وتارة
الى الظاهر اى يسند اليه فالاوّل اى القسم الاوّل من المستتر وهو
واجب الاستتار كائن فى المتكلمين بعنى وحده ومعه غيره والمخاطب
المفرد المذكر والمخاطبة المفردة عند الاخفش فانّ اليا فيها عنده للمخاطبة
من غير الماضى قيد لكلّ من المتكلمين والمخاطب نحو اضرب ونضرب وتضرب
امثلة المتكلمين والمخاطب على الترتيب واسم فعل الامر نحو نزال بمعنى
انزل وصه ومه بالسكون بمعنى اسكت واكفف بخلاف اسم فعل
الماضى مثل هيهات فانّ الاستتار فيه جائز وافعل التفضيل فى غير
مسئلة الكحل فانه فى تلك المسئلة يرفع الفاعل الظاهر لاعتماده على معنى
كالصفة المشبهة على ما سبق التفصيل واما فى غيرها فلايرفع لضعف
وقوة الفاعل فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو فالضمير المستتر
وجوبا تحت افضل لزيد واسم الفاعل والمفعول وبمعناهما كالاسم المنسوب
والصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن وقد سبق
بيان شرط عملهن فى بحث عامل القياسى فى الفاعل الظاهر واما اذا
وجد شرط عملهن فيرفع الفاعل بها والامثلة فى ذلك للبعض نحو
جاءنى ضارب او مضروب او اسد ناطق او هاشمى او حسن
ونحو فى الدار زيد فزيد مبتدأ لافاعل الظرف وهو خبر مقدم عليه
وذكر النحو لدفع توهّم العطف على ضارب وفى تثنية اسم الفاعل والمفعول
وجمعهما السالم مطلقا بيان مذكرًا كان او مؤنثا وقيل غير مقيد بوجود

شرط العمل فيهما ولا بعده انتهى ولا يبعد ان يكون اشارة اليهما و
انما وجب الاستتار فيهما حملاً على تثنية الفعل وجمعه للمشابهة
الصورية لا للزوم تعدد الفاعل كما في الفعل نحو جاءني رجلان ضاربان
او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون و يستتر وجوبا
في عدا وخلا حال كونهما فعلين لا حرفين اذ في الحروف لا يتصور الاستتار
ولا الابراز فضلا عن الوجوب والجواز و يستتر ايضا في ما عدا وما خلا
وليس ولا يكون حال كون كل من هذه المذكورات التي ههنا في باب الاستثناء
وانما وجب الاستتار فيها للاستمرار او للاختصار وقيل ليكون
كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى نحو جاءني القوم عدا او خلا او
ما عدا او ما خلا زيدا او ليس او لا يكون زيدا وانما ترك الثلثة التي اشير
اليها للظهور والاكتفا والثاني من قسمي الاستتار وهو جائز الاستتار
كائن في الغائب للمفرد والغائبة المفردة ماضيا او مضارعا او امرا او نهيا
نحو زيد ضرب او يضرب او لتضرب او لا تضرب فالضمير المستتر
جوف قوله ضرب لجواز ان لا يستتر بل يظهر ويقال ضرب زيد وكذا
البواقي من امثلة الغائب المفرد والغائبة المفردة يعني يقال تارة
زيد ضرب وتارة اخرى ضرب زيد وكذا البواقي فعلم ان الفواعل المستترة
في تلك الامثلة جائزة الاستتار فلا يستتر فيه ضمير اذ لو استتر
يلزم تعدد الفاعل والاضمار قبل الذكر واللازم باطل والملزوم مثله
ومن جنس الفعل اي جائزة الاستتار كالغائب المفرد والغائبة المفردة

مماذ

مما ذكر من اسمي الفاعل والمفعول وغيرهما اذا وجد شرط عمله وقد
مر في بحث العامل القياسي غير التثنية والجمع المذكورين في الاستتار
الواجب وقد مر وجه الوجوب نحو زيد ضارب او مضروب او اسد
ناطق او هاشمي او حسن لو في الدار ويقال ايضا زيد ضارب غلامه
وكذا البواقي من الامثلة فلا يستتر الضمير ح ولما مر ولما فرغ من
قسمي المستتر شرع في بيان البارز الذي هو قسم من مطلق المضمر
فقال واما البارز المتصل ففي تثاني الافعال وهو اي البارز المتصل حال
كونه في التثاني الالف نحو ضربا وضربتا وضربتما في تثنية المخاطب
والمخاطبة والقياس فيهما ضربتا بسكون البا الا انه زيدت الميم
لئلا يلتبس لتثنيتهما بتثنية الغائبة ولدفع اللبس بالالف الاشباع
واختلف فيه فقيل الضمير البارز في ضربتما هو التاء وحده والالف علامة
التثنية وقيل الالف مع الميم والتاء علامة للخطاب وقيل الالف والميم
زائدة والتاء للخطاب والمختار عند البعض هو الاخير للاطراد بين
التثاني ويضربان وتضربان وليضربا في تثنية امر الغائب واضربا
في تثنية امر الحاضر ولا يضربا ولا تضربا في تثنية نهي الغائب والحاضر
وجمعها المذكر اي البارز المتصل في جمع الغائب والمخاطب وهو اي البارز
المتصل حال كونه في ذلك الجمعين الواو سواء بقيت او لا نحو ضربوا و
ضربتم وفيه واو محذوف اذ اصله ضربتموا حذفت الواو لعدم وجدان
الاسم في كلامهم اخره واو مضموم ما قبله سوى هو ولما حذفت الواو

وصار الميم ساكنا اذ الاصل في الحروف هو السكون وحذف الالف
اذ اثباتها للفرق ولا احتياج بعد الحذف ويضربون وتضربون
وجمعها المؤنث وهو اى البارز المتصل حال كونه في جمعها المؤنث
النون نحو ضربن وضربتن ويضربن وتضربن وليضربن وفي المخاطب
المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده حال كونهما في الماضي وهو اى
البارز فيهما التاء المتحركة نحو ضربت كائنا بحركات الثلث في التاء والمتكلم
مع غيره في الماضي ايضا اى كالمتكلم وحده في الماضي وهو اى ذلك البارز نا
نحو ضربنا وفي المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو الياء نحو تضربين و
اضربي ولا تضربي عند الجمهور واما عند الاخفش فالياء للمخاطب والفاعل
مستتر وجوبا كما مر ولما مضى مباحث المضمر افضت النوبة الى مباحث
المظهر فقال واما المظهر فظاهر اى الفاعل الظاهر ونائبه غير محتاج الى
البيان والتوضيح كالمضمر لكن بعض احواله يحتاج الى البيان ولذا
قال واذا اسند اليه العامل فعلا كان او شبهه يجب افراده اى افراد
العامل اذ به يحصل الغرض ولا وجه للعدول عنه وغيبته اى يجب غيبة
العامل لان المتكلم والمخاطب لا يسندان الا الى المضمر لوجوب الاستتار
فيهما كما سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعا الا انه ناظر الى الافراد
دون الغيبة تدبر ومثل اكلوني البراغيث من النوادر وقيل لان الفعل
يدل على ماهية الحدث والتعدد فيها نحو ضرب الزيدان او الزيدون
جوزوا دخول الالف والواو عليه تنبيها على الاعلام وجموعها دون افرادها

وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا المؤنث اما لفظي وهو ما فيه علامة التأنيث
لفظا او تقديرا واما حقيقي وهو ما بازائه ذكر من الحيوان من الادميين
مفردا او مثنى متصلا بعامله واما لو كان جمعا او منفصلا عن عامله
او كان من غير الادميين فليس بواجب التأنيث في العامل بل
يجوز التذكير والتأنيث على ما سيجيء يجب تأنيثه اى تأنيث العامل
للتطابق بين العامل والمعمول واعلاما بتأنيث الفاعل في الوهلة
الاولى ان كان العامل متصرفا وغير المتصرف كافعال المدح والذم والتعجب
كالحروف في عدم التصرف فلا يجب التأنيث نحو ضربت هند والحذان
وزيد ضاربة جارية وكذا اى كالوجوب السابق اذا اسند العامل
الى ضمير المؤنث اى الى ضمير يرجع ويعود الى المؤنث والمراد به اعم
من الحقيقي الادمي وغيره من الاعتبار فيصح قوله غير جمع المذكر المكسر
العاقل فانه مؤنث باعتبار الجماعة فاذا اسند الى ضميره لم يجب
تأنيث العامل نحو هند ضربت او ضاربة والشمس طلعت او طالعة
والناقة سارت او سارية وفي غيرهما اى في غير الموضعين المذكورين
يجوز تأنيث عامله وتذكيره لان التأنيث اولى للتطابق اشار
اليه بالتقديم ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا او لا من الادميين
او لا متصلا بعامله او لا مظهرا كان او لا بشهادة الامثلة نحو
طلعت او طلع الشمس مثال التأنيث الغير الحقيقي وانما جاز كلا الوجهين
اما التأنيث فللتطابق واما التذكير فلضعف تأنيث الفاعل لكونه

غير حقيقي ونحو سارت او سار الناقة مثال التأنيث الحقيقي
من غير الادمي ووجه جواز الوجهين انما لان تأنيث غير الآدمي
ليس كتأنيث الآدمي ونحو جاءت او جاء المؤمنات مثال التأنيث
الغير الحقيقي من الادمي لكونه بالتأويل ولذا جاز التذكير قال صاحب الضوء
ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما
ان الجمع فرع التوحيد كما ان التأنيث فرع التذكير والثاني ان جمع المكسر
فرع على جمع المصحح فاجتمع فيه فرعيتان فلما كانت تأنيثه لاجل المثنا
كان تأنيثا غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو فعل الرجال
وفعلت الرجال ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى
اذا جاءك المؤمنات انتهى ونحو جاءت او جاء القاضي اليوم امرأة
مثال التأنيث الحقيقي الآدمي منفصلا عن عامله وانما جاز التذكير فيه
لانه لانفصاله عن العامل ضعف قوته في استدعاء تأنيث العامل
ونحو الرجال جاءت او جاؤا مثال الاسناد الى ضمير المؤنث المؤول
ولذا جاز تذكير العامل وجاءت او جاء الرجال مثال الاسناد الى ظاهر
جمع المذكر المكسر ولما كان البحث في ذكر المذكر والمؤنث لزم تعريفهما
لكن المذكر من المؤنث بمنزلة العدم من الملكة انما تعرف بملكاتها
ولذا اكتفى بتعريف المؤنث والاعدام فقال المؤنث ما فيه علامة
التانيث اي اسم في آخره علامة التأنيث لفظا اي تلك العلامة
في لفظه او ملفوظة فيه او تقديرا اي في تقديره او مقدرة فيه تدبر

وهي اي العلامة الموضوعة للتأنيث التاء الموقوف عليها حال كون
تلك التاء هاء نحو ظلمة وطلحة مثال التأنيث اللفظي وشمس ونار
مثال التأنيث التقديري فان التاء في تقديره بشهادة التصغير
وهو مما يرد الاشياء الى اصولها والالف المقصورة عطف على التاء
نحو حبلى ودعوى وبشرى والالف الممدودة نحو حمراء وصحراء وشيماء
الف التأنيث الممدودة هي الالف بعد الهمزة في الاخير والمقصورة هي
الالف بدونها فعلم من هذا ان المذكر ما ليس فيه علامة التأنيث لفظا
او تقديرا وهذا اي كون المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا والمذكر بدونها
جار في غير ثلثة منتهيا الى عشرة فان مذكرها بالتاء ومؤنثها بحذفها
على عكس ما ذكر في غيرها نحو ثلثة رجال واربع نسوة وانما انعكس
الامر فيها لان في الثلثة تأنيث باعتبار الجماعة فاعطيت التاء لمذكرها
لكون المذكر اصلا سابقا وبقيت مؤنثها بلا تاء للفرق واما الواحد
والاثنان فعلى القياس المسلوك فيه فيقال واحد واثنان للمذكر
وواحدة واثنتا واثنتان للمؤنث واذا ركبت الثلثة الى تسعة
مع العشرة اثبت التاء في الجزء الاول مفردا اي لا في الثاني ايضا في المذكر
لان التاء لما جعلت علامة للتذكير حال الافراد جعلت علامة له حال
التركيب ايضا لئلا يقع التخالف بين الحالتين ولم يثبت في الجزء
الثاني كالاول لان الثلثة مع العشرة بعد المزج كالكلمة الواحدة ولا يجوز
اجتماع علامتي التذكير والتأنيث في الكلمة الواحدة واما احد عشر

الى ثلثة عشر فعلى القياس تقول احد عشر رجلاً واحدى عشرة
امراة واما العقود الثمانية فالمذكر والمؤنث فيها سواء تقول عشرون
رجلا نحو ثلثة عشر رجلاً بفتح الشين عند الجمهور وسكونها عند
الحجازيين وكسرها عند بني تميم حذراً عن توالي الفتحات وفي الثاني
فقط لا في الاول في المؤنث كراهية اجتماع العلامتين من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ثلث عشرة امراة عرف المؤنث اولاً
ثم اشار الى تقسيمه وتعريف كل قسميه فقال المؤنث الحقيقي ما بازائه
ذكر من الحيوان يعني ان المؤنث على قسمين حقيقي وغير حقيقي
وهو اللفظي فالحقيقي ما خلق في مقابلة مذكر من جنس الحيوان نحو
امراة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل والمؤنث اللفظي بخلافه
اي ملتبس خلاف الحقيقي حيث لا يكون بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه
بمجرد وجود علامة التانيث في لفظه لفظاً او تقديراً او حكما نحو غرفة
وشمس وعقرب فالحرف الرابع في نحو عقرب في حكم تاء التانيث
بدليل عدم الظهور في تصغيره ولما بين التانيث الحقيقي واللفظي
في المفرد اراد ان يبين اي جمع من الجموع مؤنث باعتبار الجماعة
لكن لما توقف بيانه كونه مؤنثاً على بيان ذاته عرف اقسام
الجمع اولاً فقال والجمع المكسر اعلم اولاً ان الجمع مطلقا ما دل
على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغير ما اما بزيادة او نقصان
او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكماً وهو نوعان

صحيح ومكسر فالصحيح اما مذكر او مؤنث والمكسر اما عاقل او غير
عاقل وهو مطلقا ما تغير صيغة مفرده لحصول الجمعية تغيرا حقيقياً
او اعتبارياً وجمع المذكر السالم ما لحق آخر مفرده هذه العبارة خال
عن التاويل وعبارة الكافية خال عن التطويل واو مضموم ما قبلها
في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب والجر ونون مفتوحة
في جميع الاحوال عوضاً عن الحركة او التنوين والفتحة للخفة فتعادل
ثقل الواو والياء او الضمة والكسرة وهما لعلة الواو والياء في غير
الاضافة يعني لحذف النون في غير الاضافة فان النون تحذف فيها
اي في الاضافة لانها تدل على عدم التمام والنون تدل على التمام نحو
مسلمون ومسلمين بكسر الميم الثانية في حالة النصب والجر وجمع
المؤنث السالم ما لحق آخر مفرده الف وتاء في احوال الثلثة نحو مسلمات
ومؤمنات والتثنية لعل ذكره استطرادي ما اي شيء لحق آخر
مفرده الف في حالة الرفع او ياء في حالتي النصب والجر ليدل على ان
مع مفرده مثله من جنسه قيل هذا يشكل بتثنية باب التغليب
مثل ابوين وقمرين لان الملحوق المذكور في هذا الباب لا يدل على ان مع
المفرد مثله من جنسه لان الام ليست من جنس الاب والشمس
ليست من جنس القمر فالحد ليس بجامع واجيب عنه بان الام يحمل
مسماه باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم
بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان وبهذا

لاعتبار بيّني وكذا الشمس بالنسبة الى القمر مفتوح ما قبلها للفرق
بينها وبين الجمع ولخفة الفتحة وكثرة التثنية لم يجعل الامر عكسا
ونون مكسورة في جميع الاحوال اذ لو فتحت كما في الجمع يلزم توالي
الفتحتان في غير الاضافة وفيها تحذف النون لما مر نحو مسلمان
ومسلمين بفتح الميم الثانية وكل جمع غير جمع المذكر السالم مؤنث
لكونه اي كل جمع بمعنى الجماعة فيكون مؤنثا في المعنى واما جمع المذكر
السالم فلغلبة جانب التذكير لسلامة مفرده واختصاصه بذكور العقلاء
لا يكون مؤنثا وان امكن ان يعتبر فيه معنى الجماعة واذا كان الحال
على هذا المنوال فيجب تذكير عامله فتقول جاء المسلمون مثال لما
كان العامل فعلا او رجل قاعد ناصروه مثال لما كان العامل موازنه
واذا اسند العامل الى ضميره اي الى ضمير جمع المذكر السالم يجب كونه
اي كون العامل او الضمير والاول اولى بالنظر الى السباق والسياق
والثاني ارجح لان الجمع في الحقيقة هو الضمير لا الفعل واباه السياق
حتى ممنوع جمعا مذكرا لتطابق العامل بالمعمول او الضمير بالمرجع
نحو المسلمون جاؤوا او يجيئون او جاؤن في الاصل جائيون
واما جمع المذكر المكسر [illegible] وقد سبق تفسير المكسر اذا اسند
الى ضميره اي ضمير جمع يعود الى المكسر العاقل فيجب ان يكون
عامله مفردا مؤنثا بتأويل الجماعة في المرجع فيطابق الضمير اليه
في التأنيث او جمعا مذكرا باعتبار الافراد وكل فرد مذكر فيطابق

الضمير بالمرجع في التذكير نحو الرجال جاءت او جاؤوا مثالان لما كان
العامل فعلا والاول مفرد مؤنث والثاني جمع مذكر او جائية او جاؤن
مثالان لما كان العامل شبهه فعل على سبق السباق وغيرهما اي
غير المجمعين المذكورين آنفا من المجموع بيان للغير اذا اسند
العامل الى ضميرها اي الى ضمير المجموع يجب كون عاملها مفردا مؤنثا
باعتبار معنى الجماعة او جمعا مؤنثا اشعارا بان الضمير الذي تحت
العامل مؤنث نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية او جاء
امثلة لما اسند العامل الى ضمير جمع المؤنث السالم من العقلاء
والاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات
امثلة لما اسند العامل الى ضمير جمع المذكر المكسر من غير العقلاء
ونحو الحشرات قتلت او قتلن او مقتولة او مقتولات والافراس
حضرت او حضرن الخ والثمرات جمعت او جمعن الخ وغيرهما
والقسم الثالث من المرفوعات المبتدأ مفعول من الا[illegible]
وانما سمي المبتدأ مبتدأ لوقوعه ابتداء اي مقدما على الخبر
اكثريا وهو اي المبتدأ في اصطلاحات نوعان [illegible]
التعريف قبل التقسيم كما في المشتق قسمه اولا الى نوعين
واراد ان يعرف كل قسميه فقال الاول الاسم [illegible] والمؤول به
اي بالاسم المسند اليه [illegible] به الخبر وتالي قسمي المبتدأ اذ هما
مسند اليه [illegible] عن العوامل اللفظية التجريد اعم من عدم الدخول

ابتدلوا من السلخ بعد الدخول والمراد من العوامل جنسها
والجنس يشمل القليل والكثير فلا يرد شيء كما اشير اليه
في بحث العامل المعنوي وذلك لما تقرر في محله ان الجمع المحلى باللام
يبطل عنه معنى الجمعية فصار للجنس فيتناول كل فرد من العوامل
فيرجع الى ما قال البيضاوي وهو المجرد عن العوامل اللفظية فيخرج
ما لم يتجرد عن عامل لفظي كاسم باب ان وكان ولا يخفى عليك
ان المراد بالعوامل المؤثرة فلا يخرج عن الحد مثل بحسبك درهم
نحو زيد قائم وحق الله عالم الاول مثال للاسم والثاني للمؤول
ولا بد له اي للنوع الاول من المبتدا من خبر ليفيد ويحصل
السكوت عليه والثاني اي النوع الثاني من المبتداء الصفة والمراد
منها ما يشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
المنسوب والمستعارة وهو الدال على ذات مبهمة الواقعة صفة
الصفة بعد كلمة الاستفهام او النفي كالهمزة وهل وما في الاول
وما ولا وان وغير وليس في الثاني حال كونها رافعة لظاهر
اي غير مستكن فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن
الحق ذكره الفاضل الجامي نحو اقائم الزيدان في مثال الاستفهام
وما قائم الهنديان في مثال النفي ونحو قريشي اخواك في منسوب
و ... الزيدان في ... والاخير بهمزة المبتدا اي للنوع
الثاني منه لكونه بمعنى الفعل نحو اقائم الزيدان ايقوم الزيدان

ومعنى

ومعنى ما قائم ما يقوم الزيدان والفعل يقتضي الفاعل لا الخبر
بل فاعله اي فاعل ذلك النوع ساد مسده اي مسد الخبر اعلم
ان ههنا احتمالان احدهما تطابق الصفة بالظاهر افرادا نحو
اقائم زيد او تثنية نحو اقائمان الزيدان او جمعا نحو اقائمون الزيدون
ففي الاول جاز الامران اي كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها
ساد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء مؤخرا والصفة خبرا مقدما
عليه وفي الاخيرين يتعين ان يكون الصفة خبرا مقدما والاسم
الظاهر مبتدأ مؤخرا وثانيهما عدم التطابق وهو ما ذكره المص
من قوله اقائم الزيدان وقد عرفت ان الصفة مبتدأ والاسم الظاهر
فاعلها ساد مسد الخبر ولا يجوز تعدد المبتدأ مع عدم تعدد خبره
اي لا يجوز تعدده في محاوراتهم وكلام المؤلفين استقراء قيل
لامتناع قيام عرض واحد في حالة واحدة في محلين والاصل في المبتدأ
تقديمه على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة على الحال فيه ان هذا ليس بكلي او يصح ان يقال هذا زيد
وقد يؤول هذا بهذا مسمى بزيد قال الفاضل العصام فالحق انه حكم
اكثري وشرطه اي شرط المبتدأ في كونه مبتدأ ان يكون معرفة ليحكم
عليه بالخبر ويفيد ويخطر بالبال ان اطلاق الشرط على كونه المبتدأ
معرفة احسن واولى من اطلاق الاصل عليه وهو المفهوم من كلام
ابن الحاجب حيث قال وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل

فيه ان يكون معرفة صرّح به الفاضل عبد الرحمن الجامي او نكرة مخصصة
بوجه من وجوه التخصيص التي اشار اليها ابن الحاجب في الكافية لانه
اذا تخصصت النكرة قلّت الشركاء فتقرب الى المعرفة نحو قوله تعالى
ولعبد مؤمن خير من مشرك فالعبد شامل للمؤمنين والكافرين بالوصف
بالمؤمن قلّت الشركاء حيث خصّ العبد بالعبد المؤمن فقرب بالمعرفة
وجعل مبتدأ اختلفوا في مدار صحة الاخبار عن النكرة فذهب
الجمهور الى التخصيص بوجه ما والمحققون الى حصول الفائدة وقولهم
كوكب انقض الساعة على قول المحققين لحصول الفائدة ويجوز
حذفه اي حذف المبتدأ عند قيام قرينة دالّة على الحذف نحو زيد
في جواب من القائم اي القائم زيد فحذف المبتدأ وهو القائم لقيام
قرينة وهي السؤال وقد يجب حذف المبتدأ اذا قطع النعت
بالرفع عن المنعوت نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع لا بالجرّ اي هو اهل
الحمد ويجب ايضاً في نعم الرجل زيد اذا كان التقدير هو زيد والقسم
الرابع من المرفوعات خبر المبتدأ الذي اشير اليه بقوله ولا بدّ له
من خبر وهو القسم الاول وهو اي الخبر المجرّد عن العوامل اللفظية
وقد مرّ معنى التجريد والمراد من العوامل ما سبق في بحث المبتدأ
واحترز به عن خبر باب انّ وكان وغيرهما المسند به اي الذي
يوقع الاسناد واحترز به عن اول قسمي المبتدأ فانه المسند اليه
المسند به وجوز ان يجعل الباء بمعنى الى ويرجع الضمير ح

الى

الى المبتدأ وان يجعل من باب حذف الصلة اي المسند به الى المبتدأ وعلى
التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ فانه مسند الى فاعله لا الى
المبتدأ غير الفاعل ومعناه خرج به مثل يضرب في قولك يضرب زيد
القسم الثاني من المبتدأ اذ قد عرفت انّ اقائم الزيدان بمعنى ايقوم
الزيدان نحو قائم في زيد قائم وقاعد في عمرو قاعد وذاهب في بكر ذاهب
ويجوز تعدده اي تعدد الخبر بغير تعدد المخبر عنه بلا عاطف وبعاطف
اما لفظاً ومعنىً واما لفظاً فقط لجواز اجتماع الاعراض المتعددة في
محل واحد نحو زيد قائم قاعد وزيد سالم وعاقل وهذا حلو حامض
اي مز وقد يكون الخبر جملة اي على وجه الوضعية والقلة على ما
يفيد كلمة قد فكان كونه مفرداً اصلاً كثيراً ولو قال والخبر قد يكون
جملة كما في الكافية لصحّ مثالاً لوقوع الخبر جملة اسمية وفعلية
والجملة الظرفية داخلة في الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة
مستقلة لا يقتضي الارتباط بشيء اصلاً فلا بدّ من عائد ترتبط
الى المبتدأ وذلك العائد اربعة ضمير ولام ووضع المظهر موضع المضمر
كون الخبر تفسيراً للمبتدأ ان لم تكن تلك الجملة خبراً عن ضمير الشان
مثل قل هو الله احد فالجملة هنا كالمفرد لكونها عبارة عن الشان
فلا تحتاج الى الرابطة نحو زيد ابوه قائم مثال للجملة الاسمية او
قام ابوه مثال للجملة الفعلية ويجوز حذفه اي حذف العائد اذا
كان ذلك العائد ضميراً لفظاً لقرينة دالّة على الحذف نحو البرّ الكرّ

غير الفعل بتاء

اى منه بقرينة البيع واما غير الضمير فلا يجوز الحذف اذ وضع المظهر
موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد وكون الخبر
تفسيرًا للمبتدأ لا يقبل الحذف اذ الخبر ح عين المبتدأ ذكره الفاضل الرضي
واصله اى اصل فى الخبر ان يكون نكرة ليفيد اذ الاخبار عن شيء والحكم
عليه بما لا يعرف حتى يفيد وقد يكون الخبر معرفة لو حصل الفائدة بكون
النسبة مجهولة عند المخاطب نحو قولنا الله الهنا ومحمد نبينا عم
ويجوز حذفه عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو اى زيد قائم
فحذف قائم حذفا جائزا بقرينة السؤال وقد يكون الحذف واجبًا
فيما التزم فى موضعه غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب ذكرها ابن الحاجب
فى الكافية ولما اراد ان يبين حالا من جملة احوال الخبر فقال وان كان
المبتدأ بعد اما اى لو وقع بعد كلمة اما الشرطية وجب دخول الفاء
فى خبره ايذانا لمعنى الشرط وابقاء لحق ما كان وهو ان اما لما كانت
متضمنة لمعنى الشرط وجب دخولها على الفعل ولما لم تدخل عليه لدخولها
على الاسم وجب دخول الفاء فى جوابها نحو اما زيد فمنطلق الا
لضرورة الشعر اى الدخول ليس بواجب فيها كقوله اما القتال
لا قتال لديكم لا لنفى الجنس قتال مبنى على الفتح اسم لديكم خبره
والجملة خبر المبتدأ والعائد هو العموم الشامل على المبتدأ المفهوم من
النفى او لاضمار القول اى الا لاضمار القول فان دخول الفاء
على الخبر ليس بواجب فى الاضمار كالضرورة كقوله تع فاما الذين

اسودت وجوههم اكفرتم فيقال لهم اكفرتم فالضمير القول مع
الفاء استغناء بالمقول وهو كقوله تع اكفرتم وان كان اى المبتدأ
اسمًا موصولًا بفعل او ظرف او موصوفا به اى الموصول بالظرف والفعل
او نكرة موصوفة باحدهما اى الفعل والظرف او مضافا اليه اى
الى نكرة مذكورة وغيرها من الموصول والموصوف اولوكان عطف على قوله
اسمًا مضافا الى نكرة موصوفة بمرد المفرد هنا مقابل بالجملة او غير موصوفة
اصلًا جاز دخول الفاء فى خبره فى جميع الصور من قوله وان كان
اسمًا ايذانا لمعنى الشرط المتضمن له المبتدأ حكما يجوز دخول
الفاء يجوز تركه لانه ليس هنا شرط ولا جزاء حقيقة وكذا اى كالمواضع
المذكورة فى جواز دخول الفاء فى الخبر جاز دخوله فى الخبر اذا دخل عليه
اى على المبتدأ المذكور لفظة ان وان ولكن من الحروف المشبهة
بالفعل بخلاف سائر نواسخ المبتدأ اى باقيها حرفا كان او فعلا
ووجه جواز دخوله فى النواسخ الثلثة اما فى المشددة المكسورة
فلانها لا تخرج الكلام عن الخبر الانشائية فلا تأثير لها فى
مدخولها فصار اسمها كالشرط وخبرها كالجزاء والحق بها
ان المفتوحة ولكن المشددتان والحق سيبويه ان المكسورة
بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والحق بعضهم ان
المفتوحة ولكن بهما فى المنع المذكور مع ان القران العظيم ناطق
بقولها ولذا لم يلتفت اليهما المص نحو الذى يأتينى او فى الدار

فله درهم مثال لقوله ان كان اسمًا موصولاً بفعل او ظرف وكقوله تع
قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم مثال لقوله او موصوفا
به داخلاً عليه ان ونحو رجل يأتينى او فى الدار فله درهم مثال لقوله
او نكرة موصوفة باحدهما او غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم
تمثيل لقوله او مضافا اليها وكل رجل عالم فله درهم تمثيل لقوله او لفظ
كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم تمثيل لقوله
او غير موصوفة اصلاً اورد مثالاً لكل من الممثل على الترتيب اعانة
للمبتدأ فلله دره رح وفى غيرها اى غير المواضع المتعددة هنا
لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام معنى الشرط والجزاء الموجب
او المجوز لدخول الفاء والقسم الخامس من المرفوعات اسم باب
كان يعنى افعال الناقصة باسرها وحكمه حكم الفاعل فى كونه اسمًا
او مؤلا به وفى عدم تقديمه على عامله وعدم الحذف وغيرها مما مر فى
بحث الفاعل والقسم السادس من المرفوعات خبر باب ان
يعنى الحروف المشبهة بالفعل كلها وامره اى حكمه ولم يقل وحكمه للتفنن
فى العبارة كامر خبر المبتدأ فى جميع ما ذكر فى بابه لكن لا يجوز تقديمه
اى تقديم خبر باب ان على اسمه اذ لو قدم وصار مرفوعه مقدما
ومنصوبه مؤخرا كما فى الفعل لتساوى الاصل والفرع وهو غير
مرضى عندهم الا ان يكون خبره ظرفا فح يجوز تقديمه للتوسع
فى الظروف لو كان الاسم معرفة كقوله تع ان الينا ايابهم ويجب لو نكرة

نحو

نحو ان فى الدار رجلاً فان قيل قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من
قوله لا يجوز فيكون الظرف مستثنى بجواز التقديم لا بالوجوب
فالمثال غير مطابق للممثل قلنا المراد من الاستثناء نفى عدم الجواز
وهو يعم الوجوب ايضا والقسم السابع من المرفوعات خبر لا التى
لنفى الجنس لا لجنس نفسه كما لا يخفى وحكمه اى حكم خبرها ايضا
اى كحكم خبر ان كحكم خبر المبتدأ ان عرفت حكم خبره عرفت حكم
خبرها الاشتراك فى الحكم ان خبرها قبل دخولها عليه خبر المبتدأ
ولما دخلت هى عليه نسخت اعرابه وبقى حكمه الا فى التقديم لو ظرفا
وكثرة الحذف لو عاما نحو لا غلام رجل عندنا اى ليس بموجود
او ليس بجالس عندنا والقسم الثامن من المرفوعات التسعة
اسم ما ولا المشبهتين بليس ووجه الشبه بينهما كونهما للنفى و
دخولهما على المبتدأ والخبر وحكمه اى حكم اسمهما حكم المبتدأ اى حكمه
وقد مر حكم المبتدأ والقسم التاسع من المرفوعات التسعة المضارع
الخالى من النواصب والجوازم نحو يضرب ويضربان فالاول مرفوع
بالضمة والثانى بالالف وانما كان المضارع ح مرفوعا لوقوعه
موقع الاسم وذلك مذهب البصريين فاعطى اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وقال الكوفيون العامل فيه هو الخلو
والتجرد عن النواصب والجوازم ولما تم بيان مباحث المرفوعات شرع فى
المنصوبات وبكون النصب اخف قدمها على المجرورات فقال وانما المنصوب

اى المفعول المنصوب بالاصالة خمسة عشر استقراء الاول منها
المفعول المطلق لا المقيد بفى او به او له او معه ولذا سمى مفعولا مطلقا
وهو اى المفعول المطلق اسم ما اى اسم معنى ولو قال وهو لم يصح الا بتصحيح
الحمل اذ الموضوع من اقسام اللفظ والمحمول من قبيل المعانى ولذا
قال اسم ما الخ نعم لو ارتكب التكلف فى جانب المحمول بحذف المضاف
لصح الحمل فعله فاعل عامل قيل المراد بفعل الفاعل ان يكون الفاعل
مؤثرا فيه موجدا اياه واعترض عليه بمات موتا وجسم جسامة
وشرف شرفا ولذا قيل والمراد بفعل الفاعل قيامه به بحيث
يصح اسناده اليه ولا يخفى عدم ورود الاعتراض بمات موتا
وغيره مما لم يكن الفاعل مؤثرا فيه موجدا اياه ولم يقل فعل بدل
عامل كابن الحاجب ليشمل مثل انا ضارب ضربا وعجبت من ضربك
ضربا وغيرهما بلا كلفة مذكور صفة عامل او هو مذكور صريح به
نحو الضرب الواقع على زيد لفظا اى فى اللفظ كضربته ضربا او تقديرا
نحو فضرب الرقاب تقديره فاضربوا الرقاب ضربا فحذف فاضربوا
واقيم المصدر مقامه ثم اضيف الى المفعول بمعناه صفة ثانية
للعامل والضمير للاسم والمعنى اى عامل مشتمل بمعنى ذلك الاسم
خرج به تاديبا فى قولك ضربته تاديبا وخرج به ايضا كراهتى فى
قولك كرهت كراهتى فالاول مفعول له والثانى مفعول به نحو
ضربت ضربا مثال للمفعول المطلق تاكيدا وضربة وضربة

الاولى بالكسر للنوع والثانى بالفتح للعدد والاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف
اخويه كجلستين وجلستان بالكسر والفتح وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اى بغير لفظ عامل بحسب المادة نحو قعدت
جلوسا او بحسب البناء نحو انبت الله نباتا حسنا هذا عند
جمهور النحاة وسيبويه يقدر عاملا من لفظه وبابه نحو قعدت وجلست
جلوسا وانبت الله ونبت نباتا ولا يخفى اولوية ما ذهب اليه
الجمهور لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة داعية اليه قيل يفرق
بين الجلوس والقعود بالجلوس للنائم والقعود للقائم وقد يحذف
حذفا جائزا او واجبا سماعيا وقياسيا فعله الناصب للمفعول
المطلق لقيام قرينة للحذف نحو ايضا اى آض ايضا بمعنى عاد عودا
ويجوز تقديمه على عامله قيل لو للنوع او العدد واما لو للتاكيد
فلا لان حق المؤكد التاخير ولا يلزم اى المفعول المطلق لعامله كلزوم الفاعل لفعله
لان الفاعل كالجزء من الفعل بخلاف المفاعيل فانها فضلة يجوز تركه والثانى
من ثلثة عشر منصوبا المفعول به هو لغة ما فعل به فعل وفى اصطلاح النحاة
اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ذكره بعد المطلق لانه اقوى المقيد ولذا يقام
مقام الفاعل اذا حذف والمراد بالوقوع التعلق بلا واسطة حروف
او بها ولو عقلا كعرفت زيدا والمراد بفعل الفاعل ما اعتبر اسناده
الى ما هو فاعل حقيقة او حكما خرج به المفاعيل الثلثة ومثل زيد فى ضرب
زيد بصيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله كذا ذكره الفاضل الجامى

ويخرج المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول
المطلق عين فعله وهو اي المفعول به على قسمين القسم الاول عام
بالفعل المتعدي واللازم فان اللازم يتعدى الى المفعول به بواسطة
الحرف وهو اي المفعول به العام المجرور بالحرف الجر نحو مررت بزيد لكنه
يسمى المفعول به الغير الصريح والقسم الثاني خاص بالمتعدي دون
اللازم نحو ضرب زيد عمروا ويسمى المفعول به الصريح وقد مر اي بحث
المتعدي واللازم في بحث الفعل ويجوز تقديمه اي تقديم المفعول به
على عامله لقوته فيعمل فيه متقدما ومتأخرا نحو زيدا ضربت والله اعبد
ووجه الحبيب اتمنى وقد يجب تقديمه فيما تضمن معنى استفهام او
شرط نحو من رأيت ومن تكرم اكرمك وحذفه عطف على تقديمه مطلقا
اي بقرينة اولا لكونه فضلة من الكلام ويصح السكوت بدونه ذكره
هنا استيفاء بجميع احواله في محل واحد وليس هذا بتكرار لذكره
فيما سبق تامل وحذف فعله لقيام قرينة لا مطلقا كنفسه نحو زيدا
لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا والثالث من المنصوبات الثلثة
عشر المفعول فيه وهو لغة ما فعل فيه الفعل وفي اصطلاح هذا الفن
اسم ما فعل فيه مضمون عامله من حيث انه فعل فيه لا من حيث
انه وقع عليه مضمون العامل وبهذا القيد يخرج مثل شهدت يوم الجمعة
وقيد الحيثية معتبر في التعريفات ذكرا او لم يذكر من زمان او مكان بيان
لما في قوله اسم ما الخ واشارة الى انه قسمان وشرط نصبه لفظا يعني ان

كون

كون المفعول فيه منصوبا ليس على الاطلاق بل مشروط بشرط وهو تقدير
في اذ التلفظ بها يوجب الجر لانه من الحروف الجارة وقد مر في بحث
الحروف الجارة شرط تقديره اي تقديري لفظ في وينصب المفعول فيه ايضا
بعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه وبلا شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة
ويجوز تقديمه اي تقديم مفعول فيه على عامله لكونه معمولا ضعيفا فيعمل
فيه العامل حيث وجد ولو كان العامل معنى فعل مع ضعفه وفي غيره
بالطريق الاولى لقوته وحذفه مطلقا اي سواء وجدت قرينة الحذف
او لم توجد ويجوز حذف عامله لقرينة اي وقت قيام قرينة لا مطلقا
والرابع من المنصوبات الثلثة عشر المفعول له وهو في اللغة
ما فعل له وفي الاصطلاح اسم ما فعل [illegible] مضمون عامله نحو ضربت
زيدا تأديبا فان التأديب اسم لما فعل لاجل تحصيله مضمون العامل
وهو ضربت ومضمونه هو الضرب ونحو قعدت عن الحرب جبنا
فان الجبن اسم لما فعل لاجل حصوله مضمون العامل وهو قعدت
ومضمونه هو القعود فعلم منه انه اما للقصد تحصيله او لسبب
وجوده وبه يخرج سائر المفاعيل [illegible] التقييد بقوله
ومعه وشرط نصبه لفظا تقدير اللام و[illegible] تقديره في
بحث حرف الجر ايضا ويجوز تقديمه اي تقديم المفعول له على عامله لما مر
في مفعول فيه وتركه لم يقل وحذفه كما سلف اما للتفنن واما

اشارة الى ان الحذف هنا نسيًا ويجوز حذف عامله لقرينة اى
عندها لا مطلقا كتاديبًا جوابًا لمن قال لم ضربت زيدًا اى ضربت
تاديبًا والخامس من تلك المنصوبات المفعول معه وهو فى اللغة ما
فعل الفعل معه اى بمصاحبته اما يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل
عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه فعلى هذا يكون قوله معه نائب الفاعل
لقوله المفعول والضمير للموصول كما فى المفعول فيه وله وهو الوجه الوجيه
وله وجه اخر اورده الفاضل الجامى وفى الاصطلاح النحوية المذكور بعد
الواو التى بمعنى مع قيل خرج به سائر المنصوبات سوى الحال بالواو
قال الفاضل الجامى احترز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول
عامل اللام اجلية متعلقة بالمذكور اى يكون ذكره بعدها لاجل
مصاحبة معمول عامل نحو جئت وزيدًا فان زيدًا مصاحب للمتكلم
فى المجى يعنى انه مشارك له فى ذلك الفعل فى زمان واحد وهو المراد
هنا بالمصاحبة فلا يرد النقض بنحو جاءنى زيد وعمرو فان الواو
العاطفة تدل على المشاركة فى اصل الفعل دون المقارنة فى زمان
واحد على ما ذكره الفاضل الجامى ولا يخفى عليك ان العامل فى المفعول
معه هو الفعل او معناه بواسطة الواو التى بمعنى مع دون الواو
ولا يجوز تقديمه على عامله فلا يقال وزيدًا جئت او كفاك اذ الواو
يقتضى سبق شيء قبله ولا على المعمول المصاحب فلا يقال جاء وزيدًا
انا او كفا وزيدًا اياك لمراتفاد لا تعدده اذ الواو بمعنى مع وهو

من الحروف

من الحروف الجارة وقد سبق عدم جواز التعلق الجارين بمعنى
واحد بشيء واحد ثم المشهور المتعارف بين النحاة ان المفاعيل
خمسة وزاد بعضهم منهم واحدًا سماه مفعولا منه كقوله تع واختار
موسى قومه وبعضهم نقص منها اثنين المفعول معه وله بجعل الاول
مفعولا به والثانى مصدرًا اذا لم يكن بحرف الجر والسادس من تلك
المنصوبات الحال وهى فى الاصل من حال الشيء يحول اى انقلب وتحول
من فعل الى فعل اخر وانما سمى المصطلح بها لانقلابه غالبا كما فى
المنتقلة وفى اصطلاح هذا الفن ما اى شيء منصوب يبين هيئة
الفاعل والمراد بالهيئة ما يقابل الذات فخرج بها التمييز وباضافتها
الفاعل او المفعول به خرجت صفة المبتدأ نحو زيد القائم اخوك وقد
تقدم غير مرة ان قيد الحيثية معتبر فى التعاريف وهو هنا من
حيث هو فاعل او مفعول به وبه خرجت صفتهما ثم ان كلمة
او هنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرًا
راكبين صرح به الفاضل الجامى لفظًا اى سواء كان الفاعل او المفعول
به لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار
لفظ الكلام او معنى اى معنويًا بان يكون فاعلية الفاعل او المفعولية
المفعول باعتبار معنى الكلام ومفهومه ويفتح الحال عن المفعول
معه لكونه بمعنى الفاعل او المفعول وعن المفعول المطلق لكونه بمعنى
المفعول به مثل ضربت الضرب شديدًا بمعنى احدثت الضرب شديدًا

ويصح عن المضاف اليه للفاعل او للمفعول لوضع حذفهما واقامة
المضاف اليه مقامهما كقوله تع قل بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل
لحم اخيه ميتاً ان يصح ان يقال قل بل نتبع ابراهيم حنيفا وان يأكل
اخاه ميتاً واقسامها ستة منتقلة كجاءني زيد راكباً ومؤكدة
نحو زيد ابوك عطوفا ومواطئة كقوله تع انا انزلناه قرانا عربيا و
مترادفة نحو ضربت زيداً عالماً قائماً ومتداخلة نحو جاءني زيد راشداً
ضاحكاً ان كان ضاحكا حالاً عن ضمير راشداً ومقدرة كقوله تع
فادخلوها خالدين اى مقدرة للخلود مثل ضربت زيداً قائماً مثال لكون
الفاعل والمفعول به لفظيين حقيقة لان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية
زيد انما هي باعتبار لفظ الكلام من غير اعتبار معنى خارج عنه والحال
اما من الاول ومن الثاني وهذا زيد قائماً مثال لكون المفعول
معنوياً لان المفعولية زيد ليس باعتبار لفظ جزء الكلام بل باعتبار
امر خارج عنه وهو معنى اشير او انبه المفهوم من لفظ هذا
لا يقال ان مراد المتكلم وقصده بهذا الكلام الاخبار باحدهما عن
نفسه فيقدر في نظم الكلام اشير او انبه فيصير زيد مفعولاً
لفظياً لانا نقول لا نم ان قصده ما ذكرتم حتى يقدر في النظم اشير
او انبه بل هما خارجان عن منطوق الكلام فمفعولية زيد معنوية
لا لفظية والحال اما حال من المفعول المعنوي او من فاعل اسم الاشارة
وعاملها اى عامل الحال الفعل الملفوظ كالمثال الاول او المقدر

نحوزيد

نحو زيد في الدار قائماً ان كان الظرف مقدرا بالفعل وهو الرأى
الاصح او شبهه نحو زيد ذاهب ماشياً وزيد في الدار ضاحكاً ان
كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وهو رأى اهل الكوفة او معناه
اى معنى الفعل المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح ولا تقدير
فيه كالمثال الثاني وكالتمني والترجي وشرطها ان تكون الحال نكرة
لان النكرة اصل ولا وجه للعدول عن الاصل اذ الغرض وهو تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بالنكرة فلا حاجة الى التعريف
الزائد عليها ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي لضعفه في العمل
فلا يقال قائماً هذا زيد ولا زيد قائماً في الدار لضعف الظرف في العمل
وجوزه الاخفش بتقدم المبتدأ على الظرف مع تأخيره عنها مع سبوقه
فلا يجوز قائما زيد في الدار اتفاقا ولا تتقدم ايضاً على ذى الحال المجرور
بالاضافة اى بحرف الجر فان كان الاول لا تتقدم بالاتفاق فلا يقال
جاءتني مجرداً عن الثياب ضاربةُ زيد لان الحال تابع لذي الحال
والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فاذا لم يجز تقدم المتبوع فبالطريق
الاولى عدم تقدم التابع وان كان الثاني فعند اكثر اهل البصرة لا تتقدم
لما ذكر فلا يقال مررت جالساً بزيد والكوفيون جوزه استدلالاً
بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ومن لم يجوز جعل كافة
حالاً عن كاف ارسلناك او جعلها صفة للمصدر المحذوف اى ارسالة
كافةً ولا تكلف ولا تعسف فيه والقول المشعر بالجواز وهو ان حرف الجر

معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه
فاذا قلت ذهبت راكبةً بهندٍ فكانك قلت اذهبت راكبةً هندًا
فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورًا لا يخلو عن تكلف وتعسف
ولو كان صاحبها اى صاحب الحال وهو ذوها نكرة محضة اى غير
مخصصة بوجه ما وجب تقديمها عليها اى تقديم الحال على تلك النكرة
ليتخصص النكرة بالتقديم فى نحو جاءنى راكبًا رجل لانهما فى المعنى مبتدأ
وخبر ولئلا يلتبس بالصفة فى مثل ضربت راكبًا رجلًا وفى سائر المواضع
قدمت للطرد ولا يخفى عليك ان صاحبها يكون معرفة غالبًا
لانه محكوم عليه فى المعنى والاصل فيه التعريف ثم ان النحاة شرطوا
اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق وردهم ابن الحاجب
فى الكافية حيث قال وكل ما دل على هيئة اى صفة مشتقًا كان او جامدًا
صح ان يقع حالًا من غير تاويل الجامد بالمشتق مثل هذا بسرًا اطيب منه
رطبًا اذ المقصود من الحال بيان الهيئة وهذا البيان يحصل بالجامد
ايضًا وتكون الحال جملة وان كان الاصل فيها مفردًا خبرية محتملة
للصدق والكذب لا انشائية لانها لا تحتملهما لان الجمل تدل على الهيئات
كالمفردات والحال كالخبر عن ذى الحال والجملة الخبرية لاحتمالها الصدق
والكذب يصح ان تكون حالًا بخلاف الانشائية لعدم احتمالها
الصدق والكذب فلا تصلح ان يحكم بها على شيء فلا بد فيها اى
فى الجملة الحالية من رابطة رابطها الى صاحبها اذ الجملة لكونها مستقلة

لا يقتضى الارتباط الى شيء وهو الضمير فقط اى الرابطة هو الضمير
لا غير قيل وتذكير الضمير باعتبار الخبر ويمكن ان يكون التذكير
اشارة الى ان التاء رابطة ليست للتأنيث لعدم رابطة للمذكر فى
المضارع المثبت لمشابهته لفظًا ومعنى لاسم الفاعل وهو مستغنى
عن الواو نحو جاءنى زيد يركب فالرابطة هى الضمير المستتر تحت
قوله يركب او مع الواو اى الرابطة هى الضمير والواو معًا او الواو وحده
اى منفردًا او الضمير وحده فى غيره اى غير المضارع المثبت وهو
المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى والجملة الاسمية فالجملة الحالية
خمسة لكن الغالب فى الجملة الاسمية الواو فقط لدلالتها على الربط
فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله ع كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
نحو جاءنى زيد لا يركب او ولا يركب مثال للمضارع المنفى الاول بالضمير
وحده الثانى بالضمير مع الواو او ركب او وركب مثال للماضى المثبت
او هو راكب او وهو راكب مثال للاسمية والرابطة فيها كما فى
المضارع المنفى والماضى للمنفى نحو جاءنى زيد وما يخرج غلامه او جاءنى
زيد ما خرج غلامه ويجوز تعدد الحال لفظًا ومعنى نحو جاءنى زيد راكبًا
ضاحكًا لان الحال كالخبر عن ذى الحال وقد عرفت جواز تعدده وحذف
عامله عطف على تعدده والضمير للحال والتذكير باعتبار ظاهر اللفظ
لقرينة دالة على الحذف نحو راشدًا مهديًا لمن قال اريد السفر اى سر
راشدًا مهديًا بقرينة المقالية وهى قوله اريد السفر او قرينة حالية

كراسنذًا مهديًا لمن شرع او تهيّئ للسفر اى سِر راشدًا مهديًا ثم لا بد
فى الماضى المثبت من قد عند اكثر النحاة ظاهرًا كانت او مقدرة لان الماضى
الواقع حالًا ماض فى زمان العامل وقد منعها اختلاف الحال والعامل
زمانًا فالزمت قد المقربة الى الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحد زمانهما
حكمًا فلا يقع الماضى حالًا الا ان يكون الماضى قريبًا من العامل معروفًا
بعلامة القرب ذكره الفاضل الهندى والسابع من تلك المنصوبات
التميز وهو فى اللغة بمعنى التبيين والتفسير لكن المراد ليس معناه
المصدرى بل بمعنى الفاعل وفى اصطلاح هذا الفن ما اى اسم يرفع الابهام
احترازًا عمّا لا يرفع الابهام بل هو ترك الابهام وايراد المعين كالبدل
فان المبدل منه فى حكم السقوط والمراد من الابهام المستقر الثابت
الراسخ فى الموضوع له بارادة الكامل من المطلق وهو الابهام الوضعى
فيخرج به صفة المشترك كرأيت عينًا جارية فان جارية يرفع الابهام
الاستعمالى الناشى من تعدد الوضع وبه ايضًا عطف البيان واوصاف
المبهمات كذا الرجل وابو حفص عمر اذ ليس فيها ابهام وضعى كما لا يخفى
عن ذات احترازًا عن الحال والنعت وتحقيقه ما ذكره الفاضل الجامى
على وجه الايجاز يسهل الى اخذ ما احسن منه تعبيرًا ولا اخر سيرًا
مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق بيانها فى بحث
الاسم التام او مقدرة اى عن ذات مقدرة فى جملة اى فى نسبة
كائنة فى جملة نحو طاب زيد نفسًا فان نفسًا تميز يرفع الابهام

التميز

عن ذات مقدرة لانه فى تقدير اى طاب شيئ زيد نفسًا فزيد مضاف
اليه للذات المقدرة فى الجملة وهو شيئ ولا ابهام فى احد طرفى الجملة
بل فى نسبة الطيب الى زيد فنفسًا يرفعه او ما ضاهاها والاصل
ضاهى والضمير للجملة والمعنى او مقدرة فيما شابه الجملة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر مثالها على الترتيب
الذى اشير اليه نحو الحوض ممتلئ ماءً اى شيئه والارض مفجرة عيونًا
اى شيئها وزيد طيب ابًا وابوة ودارًا اى طيب شيئه من جهة الاب
وهو اصل الفاعل او من جهة الابوة وهى العرض الاضافى له او جهة
الدار وهى ظرف له وحسن وجهًا اى شيئه من جهة الوجه وافضل
من عمرو علمًا اى شيئه من جهة العلم او فى اضافة اى فى نسبة كائنة
فى الاضافة نحو اعجبنى طيبه ابًا اى طيب شيئه من جهة الاب مثال
للمصدر المضاف فيكون مثالين وهذا التميز اى تميز الذى يرفع
الابهام عن ذات مقدرة سواء كانت فى الجملة او ما ضاهاها او فى الاضافة
فاعل فى المعنى اذ معنى قوله طاب زيد نفسًا طاب نفس زيد وكذا سائر
الامثلة فلا اى فلاجل انه فاعل فى المعنى لا يتقدم على عامله فكما
لا يتقدم ما فى حكم عليه اذ الشيئ يأخذ حكم ما فى حكمه هذا عند الجمهور
خلافًا للمازنى والمبرد فان عندهما يجوز التقديم على عامله نظرًا الى
قوة العامل هذا اذا كان العامل فعلًا صريحًا او شبهه واما اذا كان
اسم التفضيل والصفة المشبهة والمصدر فلا يجوز التقديم بالاتفاق

لضعفها فى العمل والتمييز لايكون الا نكرة لاصالتها وقيل استقراء دعوى
الاستقرائية اصعب من خرط القتاد والتاسع من تلك المنصوبات
المستثنى الاستثناء لغة الصرف فالمستثنى هو الذى استثنى
اى صرف وانما سمى المصطلح به لكون الحكم فيه مصروفا عما قبله نفيا
او اثباتا وهو اى المستثنى فى اصطلاح النحاة نوعان قيل وانما لم يعرف
لكونه كالمشترك اصطلاحا والمشترك لايعرف بتعريف جامع وان امكن
تعريفه متصل اى يسمى عندهم استثناء متصلا وهو المخرج من المتعدد
جزئيا له او اجزائه لفظا او تقديرا بالا غير الصفة اى المتصل هو الاسم
المخرج بالاخرج به مثل جاءنى القوم الا حمارا او احدى اخواتها وهى غير
وخلا وماعدا وماخلا وليس ولايكون وسوا قيل واحترز به عن نحو
جاءنى القوم لازيد وماجاءنى القوم لكن زيد جاء ومنقطع وهو
المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج اى حال كون ذلك الاسم
المذكور غير مخرج من متعدد او هو غير مخرج والمستثنى متصلا او منقطعا
واذا لم يغير منصوب دائما اذا كان المستثنى بعد الا غير الصفة لان الا
لوكان للصفة لم يجب النصب بعدها كقوله تع لوكان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا واقعا فى كلام موجب اى مثبت ليس فيه نفى ولا نهى ولا استفهام
واحترز به عن غير الموجب وسيجئ تام صفة كلام بعد اخرى اى
مذكور فيه المستثنى منه واحترز به عن غير التام وتركه ابن الحاجب
ووجهه الفاضل الجامى بقوله ولاحاجة ههنا الى قيد اخر ليخرج نحو قرأت

الآيوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى
كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء انتهى وقال
عصام الدين لابد من قيد تام ليتم الضابطة نحو جاءنى القوم الا زيدا
وانما وجب النصب لشبهه بالمفعول فى وقوعه بعد تمام الكلام
او كان متقدما على المستثنى منه سواء فى الموجب التام او غير موجب
فيجب النصب ايضا لانه لو لم ينصب يصير بدلا من المستثنى منه
ولا احتمال غيره وتقديم البدل مما لايجوز عندهم فتعين النصب ليكون
مستثنى نحو ماجاءنى الا زيدا احد وجاءنى الا زيدا القوم او كان
المستثنى منقطعا نحو جاءنى القوم الا حمارا وانما وجب النصب
لكون الا فيه بمعنى لكن فتعمل عمله فمعنى الا حمارا لكن حمارا لم يجئ هذا
فى اللغة الحجازية ذكره صاحب الضيائية واما بنو تميم فان
المنقطع عندهم قسمان قسم مايكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما
جاءنى القوم الا حمارا ففيه يجوز البدل فلا يجب النصب عندهم بل يجوز
وقسم مالايكون كذلك ففيه يوافقون الحجازيين فى ايجاب النصب
كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله اى من رحمه الله
فالمرحوم المعصوم وهو المستثنى غير داخل فى العاصم وهو المستثنى
منه فيكون المستثنى منقطعا واجب النصب ولم يشر اليه المص
صيانة للمبتدئ عن الدغدغة كما اشير اليه ابن الحاجب بقوله
فى الاكثر ويمكن ان يكون قوله فى الاكثر بعد قوله او خدا قيدا

للمنقطع وما بعده جميعًا ثم العامل في المستثنى مطلقا لفظة الا لكونه
بمعنى المستثنى عند بعض النحاة والتعويل على ما ذهب اليه اهل البصرة
وهو ان عامله الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا او كان
ما بعد خلا نحو جاءني القوم خلا زيدًا او عدا اي بعده في الاكثر اي المستثنى
منصوب وجوبًا بعدهما في اكثر استعمالاتهما وقد يكونان حرفي جر
فيكون المستثنى بعدهما مجرورًا او ما خلا او ما عدا او ليس او لا يكون
اي المستثنى منصوب بعدها وجوبًا اما في الاولين فلكون ما مصدرية
مختصة بالفعل فيكون المستثنى بعدهما مفعولًا به واما في الاخيرين
فلكونهما من الافعال الناقصة فيكون المستثنى خبرًا لهما واسمهما
ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور نحو جاءني القوم ما عدا
او ما خلا زيدًا وجاءني القوم ليس او لا يكون زيدًا اي ليس او لا يكون
الجائي منهم زيدًا ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل في كلام غير موجب قد عرفت ان الموجب هو المثبت
فغير الموجب هو المنفي اي فيه نفي او نهي او استفهام فغير الموجب
وجودي والموجب عدمي والمستثنى منه مذكور اي الحال انه مذكور في ذلك
الكلام الغير الموجب احترز به عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكور
فانه يعرب على حسب العوامل وجه اختيار البدل ح ان البدل
بالاصالة وبغير واسطة واما النصب على الاستثناء انما
هو بسبب التشبيه بالمفعول فيكون بالواسطة فلذا كان

زيدوقا

ما

مرجوحا نحو جاءني القوم الا زيدًا بالنصب على الاستثناء او
الا زيد بالرفع على البدلية ويعرب المستثنى على حسب العوامل اي
على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
منه غير مذكور نحو ما جاءني الا زيد بالرفع على انه فاعل جاءني وما ضربت
الا زيدًا بالنصب على المفعولية وما مررت الا بزيد بالجر ويسمى
هذا الاستثناء مفرغًا بمعنى مفرغًا له اذ العامل فرغ له عن المستثنى
منه لكن هذا في غير الموجب ليفيد فائدة صحيحة الا ان يستقيم المعنى
بحركة فلك الا اسفل الا التملاح ومخفوض بعد غير وسوى كرضى
او هدى وسواء كسماء او بناء وحاشا في الاكثر قيد للاخير
اذ قد يكون فعلا وجه الخفض فيها لكون المستثنى مضافا اليه
لهذه الالفاظ او عدا او خلا في الاقل اي المستثنى يكون مخفوضا بعدها
في اقل استعمالاتهما لكونهما حرف جر وقد مر النصب بعدهما في الاكثر
واصل غير ان يكون صفة اي ان يقع صفة كجاءني رجل غير زيد
لانها دالة على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها واستعمالها
على هذا الوجه كثير في كلام العرب ذكره الفاضل الجامي ويعرب اي لفظ
غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل الذي فرغنا عنه الآن وهو
وجوب النصب وجوازه مع اختيار البدل والاعراب على حسب
العوامل لانتقال اعرابه اليه واصل الا الاستثناء يعني يستعمل في
الاستثناء اكثريا وتحمل على كلمة غير في الصفة فيكون ما بعدها

وتحمل على الا في الاستثناء

صفة لا مستثنا

لما قبلها قليلا حملا على غير على خلاف الاصل اذا تعذر الاستثناء
والتعذر غالبا في الجمع المنكور الغير المحصور نحو لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اى لو كان في الارض والسماء آلهة غير الله لخرجتا عن الانتظام
فالا صفة تابعة لجمع منكور غير محصور هو آلهة والاستثناء
متعذر لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرايط صحة
الاستثناء ذكره الفاضل الجامي ان الدخول من شرايط الاستثناء
المتصل فالدليل الاصح على تعذر الاستثناء ما ذكره ذلك الفاضل
بقوله وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى
عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما
آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى
غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة
غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة
انتهى والتاسع من تلك المنصوبات خبر كان واخواته من
الافعال الناقصة وامره اى حال خبره وحكمه كامر خبر المبتدا
وقد مر امره وحكمه ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون غيره
من اخواته لعدم الكثرة في استعمالها عند قرينة دالة على الحذف
نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
تقدير كلام ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا

فجزاؤهم شر بقرينة ان الداخلة على الفعل ويجوز في مثله اى مثل هذا
المثال وهو ان يجيء اسم بعد ان ثم اسم بعد فاء اربعة اوجه نصب
الاسم الاول ورفع الاسم الثاني وهو اقوى الوجوه وقد مر تقديره
آنفا ونصبهما ورفعهما وعكس الاول تقدير النصب ان كان عملهم خيرا فكان
جزاؤهم خيرا وتقدير الرفع ان كان عملهم خير فكان جزاؤهم خير وتقدير
العكس ان كان في عملهم خير فكان جزاؤهم خيرا وقوة الوجوه وضعفها
بحسب قلة المحذوف وكثرته والعاشر من تلك المنصوبات اسم ان
يعني الحروف المشبهة بالفعل باسرها وهو كالمبتدا في جميع الاحوال
الا في وقوعه نكرة صرفة كان رجلا قائل لكن لا يجوز حذفه اذ لو حذف
اسمه فرفوجد يليه لغات الزعية في العمل بخلاف المبتدا ان قد مر جواز
حذفه عند قرينة والحادي عشر من تلك المنصوب اسم لا التي لنفي
صفة الجنس نحو لا غلام رجل عندنا ولا طالعا جبلا عندنا الاول مضاف
والثاني شبه بالمضاف واسم لا فيهما منصوب لفظا واما لا رجل في الدار
فالاسم فيه مفرد مبني على الفتح منصوب محلا بلا وقد مر شرط عمل
لا ووجه البناء اذا كان الاسم مفردا وقد يحذف اسمها عند وجود
الخبر اى خبرها لا عند عدمه لئلا يكون الكلام غير مفيد نحو لا عليك
اى لا باس عليك والثاني عشر من تلك المنصوبات خبر ما ولا المشبهتين
بليس وقد مر وجه الشبه وشرط عملهما في بحث العامل وهو اى خبرهما
مثل خبر المبتدا في جميع الاحوال التي سبقت في موضعه والثالث عشر

من تلك المنصوبات المضارع الداخل عليها احدى النواصب الاربع
المشهورة نحو لن يضرب وان يقتل ولما تم مباحث المنصوبات افضت
النوبة الى مباحث المجرورات فقال واما المجرور فاثنان نوعا بالاستقراء
فالجمع على زنة المجرورات على ما فى بعض المتون اما باعتبار الافراد او
للمشاكلة بالمرفوعات والمنصوبات ثم المجرور ما فيه علامة المضاف اليه
وهى الجر سواء كان بالكسرة او بالفتحة او بالياء لفظا او تقديرا كغلام
فتى وغلام حبلى الاول الاسم المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه فيما سبق
والثانى المجرور بالاضافة لفظية كانت او معنوية نحو ضارب زيد و
غلام عمرو ويمكن ان يقال ان القسمين فى الحقيقة والمآل قسم واحد وهو
المجرور بحرف الجر اذ المجرور بالاضافة مجرور بحرف الجر فان غلام زيد
فى تقدير غلام لزيد وخاتم فضة فى تقدير خاتم من فضة تامل ولا يجوز
تقديمه اى تقديم المجرور على جاره لانهما كالشيء الواحد ولا يجوز تقديم
بعض اجزاء الشيء على نفسه ولا معموله اى لا يجوز تقديم معمول المجرور
فى القسم الثانى بقرينة قوله على المضاف لعدم جواز تقديم عامله معه قوته
الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه اى
على المضاف نحو انا زيدا غير ضارب والاصل انا غير ضارب زيدا فقدم
زيدا على المضاف وهو غير لكونه بمعنى لا ضارب فان لفظة غير للنفى
فكانه لا اضافة هنا ولا يجوز الفصل بينهما اى بين المضاف والمضاف اليه
ايضا بشيء فاصل فى السعة اى فى غير الضرورة الشعرية لما مر من كونهما

كالشي

كالشيء الواحد غير ما سمع من الفصحاء كقراءة البعض فى قوله تع
زين المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء
اى قتل شركائهم اولادهم ولا يقاس عليه اى غير ما سمع على ما سمع ولا
فى الضرورة الشعرية اى لا يجوز الفصل بينهما فى الضرورة كما يجوز فى السعة
الا بالظرف لان فى الظرف وسعة نحو قوله لله در اليوم من لامها اى لله
در من لامها اليوم وقد يحذف المضاف من اللفظ لا من النية لكونه الا مطلوبا
بالقرينة اى وقت قرينة فيعطى اعرابه اى اعراب المحذوف للمضاف
اليه وهو اى الاعطاء بعد الحذف من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى
القياس اى غالب الوقوع استعمالا نحو قوله تع واسئل القرية اى اهل
القرية لان القرية لا تصلح ان تكون مسؤلا عنها بل اهلها وقد يبقى
اى المضاف اليه بعد الحذف مجرورا على الندور اى قليل الوقوع نحو قوله تع
يريد الآخرة بجر الاخرة على قراءة من القراء البلغاء اى ثواب الاخرة
بقى المضاف اليه على الجر بعد حذف المضاف وقد يحذف من اللفظ دون
النية ايضا المضاف اليه حذفا قليلا لقرينة اختصارا ويبقى المضاف
بعد الحذف على حاله اى على اى حال من الاعراب قبل الحذف لكن لا مطلقا
بل ان عطف عليه اى على المضاف ما اى شيء اضيف اى ذلك الشيء
الى مثل المحذوف نحو قول الشاعر بين ذراعى وجبهة الاسد قوله
وجبهة شيء معطوف على المضاف واضيف الى مثل المحذوف وهو الاسد
والمراد به برج الاسد من البروج التى اثنى عشر وهو مشتمل على سبعة

وعشرين كوكباً على هيئة الاسد المفترس وجهه نحو المغرب وظهره
الى الشمال وجبهته الاسد اربعة كواكب كهيئة جبهة الاسد وذراعاه
كوكبان كذراعيه والشعر للفرزدق من البحر البسيط اصله مستفعلن فاعلن
مرتين اوله يا من رأى عارضا اسر به المنادى محذوف من استفهام و
العارض السحاب والمعنى يا قوم من رأى سحابا افرح به بين ذراعى
وجبهة الاسد اى ذراعى الاسد حذف بقرينة المذكور او كرر اى ان
كرر المضاف حال كونه مضافا الى مثل المحذوف نحو قول الشاعر
يا تيم تيم عدى لا ابا لكم والاصل يا تيم عدى يا تيم عدى حذف المضاف
اليه بقرينة المذكور وبقى المضاف على حاله وهو النصب ويجوز فيه
الضم بناء على انه منادى مفرد معرفة وفى الثانى النصب فقط
وقد هجو جرير لبنى تيم اذا اراد عمر التيمى ان يهجوه والمعنى يا بنى
تيم المنسوب الى عدى انتم ضعفاء ولا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا
فلا يلقينكم فى سوءة عمر وفيه مذهب اخر وهو ان تيم الاول مضاف
الى عدى وتيم الثانى تاكيدا للاول فلا يكون من هذا الباب والا
اى وان لم يكن المضاف على الوجهين المذكورين فينون المضاف
عوضا عنه اى عن المضاف اليه ان لم يكن ذلك المضاف غاية اى جهة من
الجهات الست نحو قوله تعالى وكلا اتيناه ونحوه ويومئذ اى كل واحد
وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا حذف المضاف اليه للاختصار ونون
المضاف عوضا عنه وان كان غاية وهى الجهات الست السابقة

بعض الحروف الجارة وحسب اى كان المضاف لفظة حسب ولا غيره
ليس غير منونا فيها المضاف اليه اى حال كون المضاف اليه منويا ومعتبرا
فى هذه الصورة يبنى ذلك المضاف على الضم جبرا للمحذوف بأقوى
الحركات وعلة البناء هى المشابهة بالحرف فى الاحتياج والاعراب على
حسب العوامل كقول الشاعر وكنت قبلا واما المجزوم اى المعمول المجزوم
فواحد وهو فعل مضارع دخله اى دخل عليه احدى الجوازم المذكورة
سابقا فى بيان عامل المضارع حيث قال هناك وللجازم خمس عشرة كلمة
فان كانت اى تلك الجوازم كلم المجازات وهى احد عشرة كلمة منها
تقتضى شرطا وجزاء اى سببا ومسببا ظاهرا لتعليق امر بآخر
فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تكرمنى اكرمك بغير فاء
يعنى الجزاء غير مقارن بالفاء لانها تمنع من الجزم نقله البعض عن
التسهيل او الاول اى كانت الشرط مضارعا فقط نحو ان تزرنى فقد
زرتك فالجزم فى المضارع واجب لعدم المانع عن عمل الجازم وان كان
الاول ماضيا والثانى مضارعا جاز الجزم والرفع فى الثانى اى فى
الجزاء نحو ان تأتنى آته او آتيه الجزم للجازم مع فقد المانع والرفع
للفصل بينهما بالماضى الغير المجزوم لا لفظا ولا تقديرا بل محلا قيل
الرفع افصح لقول الشاعر الفصيح وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالى ولا حرم وان كان الجزاء ماضيا متصرفا احترز
به عن غير المتصرف كنعم وبئس وغيرهما بغير قد لفظا

اوتقديرًا اوكان الجزاء مضارعًا منفيًّا بلم اولمّا فلا يجوز دخول الفاء
فيه اى فى الجزاء لعدم الاحتياج الى الفاء للربط اذ فى الجزاء تأثير حرف
الشرط من حيث المعنى لقلب معناه الى الاستقبال وهو ربط معنوى
بينهما فلا يحتاج الى اللفظى نحو ان ضربت ضربت اى اضرب اولم اضرب
اولمّا اضرب وان كان الجزاء جملة اسمية او ماضية والشرط اعم بشهادة
الامثلة الآتية غير متصرفة صفة الاخير فقط كعسى وليس ونعم وبئس
اى بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع تأمل واتبع الحق فانه بالاتباع احق
فلا بد فيه لقوله او بمعناه مع قد ظاهرة او مقدرة لتدل على التحقيق
وقوع الفعل فى الزمان الماضى اوكان الجزاء مضارعًا مقترنا بالسين الاستقبالية
اوسوف اولن اوكان فعلية انشائية كالامرية والنهية والاستفهامية
والدعائية اى الجملة المنسوبة اليها يجب جزاء لقوله وان كان جملة اسمية
لجميع دخول الفاء فيه اى فى الجزاء فى جميع هذه الاشياء للربط بين الشرط
والجزاء نحو ان ضربت فانت مضروب ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك
فليس من الله فى شئ فان كرهتموه فعسى ان تكرهوا شيئًا وان كان
قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت وقوله ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل وان تعاسرتم فسترضع له اخرى ومن يبتغ غير الاسلام
دينًا فلن يقبل منه ونحو ان ضربك زيد فاضربه اوفلا تضربه اوفهل
تضربه فان اكرمتنى فيرحمك الله هذه امثلة على ترتيب الممثلات

ولله دره المص حيث لم يترك مثالا سوى قد الظاهرة وقد اشرناه
اعانة للمبتدى وان كان اى الجزاء مضارعا بغيرها اى بغير السين وسوف
ولن مثبتا كان ذلك المضارع او منفيا بلا اى بلفظة لا فيجوز الفاء مع الرفع
فى الجزاء لعدم تأثير حرف الشرط فيه كتأثيرها فى الماضى وحذفه مع الجزم لوجود
تأثيرها فى تغيير المعنى من وجه نحو ان تضرب اضرب بالجزم اوفاضرب
بالفاء مع الرفع مثال المثبت اولا اضرب اوفلا اضرب مثال للمنفى ولما تمم
مباحث المعمولات بالاصالة اراد ان يشرع فى بيان المعمولات بالتبعية
فقال واما المعمول بالتبعية فخمسة اى النوع الثانى من المعمول معمول بالتبعية
وهو خمسة انواع استقراء هذا هو المراد لكنه اراد التسهيل على المبتدى
فعبّر على نهج سابقه من قوله واما المجزوم الخ واما المجرور الخ والتوابع
كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة ولا يجوز تقديم شئ منها اى من
تلك الخمسة على متبوعها لئلا يلزم تقدم الفرع على الاصل وفى الضرورة
يجوز تقديم بعضها نحو عليك ورحمة الله السلام وعاملها اى عامل
تلك الخمسة عامل متبوعها هو الاصح قيل هو مقدر نظير عامل المتبوع
وقيل فى بعضها معنوى الاول من تلك التوابع الصفة وقد جعل الاخفش
عاملها معنويا وهى لغة العلامة وفى اصطلاح النحاة نعت تابع يدل
على معنى كائن فى متبوعه اى يدل بهيئة تركيبه بمتبوعه على حصول معنى
فى متبوعه كرجل حسن فان حسن يدل على الحسن فى رجل باعتبار تركيبه
مع الرجل ولا يدل عليه الرجل وحده مطلقا دلالة مطلقة غير مقيدة

الصفة قد تكون مخصصة اذا كانت لتقليل الاشتراك اذا
كانت في النكرات نحو جاءني رجل عالم وقد تكون موضحة
اذا كانت لرفع الاشتراك في المعارف نحو زيد العالم و
قد تكون مادحة نحو بسم الله الرحمن الرحيم
وقد تكون ذامة نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بخصوصية مادة من المواد وهو قيد مخرج بسائر التوابع ذكره ابن
الحاجب والصفة اما نسبية نحو جاءني زيد قرشي او طبعية وتسمى غريزية
ذاتية نحو هذا زيد كريم او فعلية نحو زيد القائم او حلية وهي المدركة
بالبصر مقابلة بالغريزية نحو جاءني زيد طويل او قصير فالاقسام اربعة
ويجوز تعددها اى تعدد الصفة مع وحدة الموصوف لانه عرض والموصوف
محلها ولا منع بقيام الاعراض المتعددة في محل واحد اذا كان غير متناقض
بعضها ببعض نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ولا يجوز جاءني الرجل الراكب
الماشي لاجتماع الضدين ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبرية لكونها في حكم
النكرة لدلالتها على معنى في متبوعها كالمفرد واما الجملة الانشائية فلا
تقع صفة الا بتأويل بعيد فان جاءني رجل اضربه في قوة جاءني رجل مقول
في حقه اضربه ولذا قيد الجملة بالخبرية ويلزم فيها اى في الجملة الخبرية اذا وقعت
صفة لنكرة الضمير لربطها الى موصوفها اذ الجملة من حيث هي لا ترتبط بشيء
بغير رابطة لاستقلالها وقوتها حتى لو لم يكن الضمير ولا القرينة لم تقع
صفة كجاءني رجل زيد عالم نحو جاءني رجل قام ابوه فجملة قام ابوه صفة رجل
على غير من هو له وكقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد مر ان المعرف باللام
العهد الذهني في حكم النكرة وقد يحذف اى الضمير قليلاً لقرينة دالة على
الحذف فكانه لم يحذف ويوصف اى يقع الوصف تارة بحال الموصوف وتارة
بحال متعلقه اى متعلق المحذوف والاول اى الوصف بحال الموصوف
يتبعه اى يتبع الوصف الموصوف اعادتها في الحقيقة في التعريف والتنكير

والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والاعراب اى الرفع
والنصب والجر تركه لما قال آنفا واعرابها كاعرابه فهذه عشرة اشياء ولا يتوهم
ان هذه الاشياء تجمع في تركيب واحد بينه على ان الواو للجمع بل يجمع
منها اربعة فقط احدها التعريف او التنكير والثانية الافراد او التثنية
او الجمع والثالثة التذكير او التانيث والرابعة الرفع او النصب او الجر
اذ بعضها مناقض لبعض فلا يجتمع كلها مادة نحو جاءني رجل عالم وجاءتني
امراة صالحة واستثنى بعضهم ما يستوي فيه المذكر والمونث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل
جريح وامراة جريح وما كان صفة مونثة يجري على المذكر والمونث
كعلامة نحو رجل علامة وامراة علامة فهي لا يلزم المتابعة بينهما في التذكير
والتانيث قيل لا حاجة الى الاستثناء للاشتراك بينهما فالتبعية
حاصلة يعني لو كان كل من الصبور والجريح صفة لمذكر كان مذكراً وان
كان صفة لمونث كان مونثا للاشتراك بينهما فالتبعية حاصلة
فلا حاجة الى الاستثناء ويمكن ان يقال ان المعنى امراة صابرة مبالغة
وامراة مجروحة مبالغة فتكون الصبور والجريح لامراة بهذا الاعتبار
وقد صرحوا ان تاء علامة ليست للتانيث بل للمبالغة لكن يشكل
ح بامراة علامة وقد يقال انها ليست للتانيث ولا للمبالغة بل للفرق
بين الاطلاقين يعني يطلق على الخالق بغير التاء لما فيه من رائحة
التانيث وبها يطلق على المخلوق والثاني اى الوصف بحال متعلقه في ...

اى فى التعريف والتنكير فقط دون البواقى من الخمسة المذكورة وفيها
كالفعل وقد سبق فى بحثه واما المطابقة فى الاعراب فلازم ايضاً
نحو جاءنى رجال راكب غلامهم فان راكب صفة رجال باعتبار المتعلق
وهو الغلام فتطابقا فى التنكير فقط دون الافراد والجمع ونحو جاء الرجال
القارب غلامهم ولما ذكر التعريف والتنكير فى تطابق الصفة بالموصوف
لزم تعريف المعرفة والنكرة فقال والمعرفة اى الشيئ الذى يطلق عليه
لفظ المعرفة ما اى اسم وضع وضعاً كليا او جزئيا لشيئ بعينه
اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيئ
مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا
وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطعها النظر عن هذه الحيثية فهو
النكرة ذكره الفاضل الجامى فقوله ما وضع لشيئ جنس شامل للمحدود
وغيره وقوله بعينه فصل يخرج النكره والنكرة ما وضع لشيئ لا بعينه
اى لا باعتبار ذاته المعينة المعهودية كرجل مثلاً فانه موضوع لذاته
غير معينة ولا معهودة بين المتكلم والمخاطب بل شايع لكل فرد
فرد من افراد الرجال والمعرفة المحدودة انها ستة انواع بحسب
التتبع والاستقراء النوع الاول منها المضمرات مطلقا سواء
كانت متصلة او منفصلة مرفوعة كانت او غيرها وهى احرف المعانى
ولذا قدمها على الغير وهى موضوعة لمعان معينة مشخصة باعتبار
امر كلى كانا مثلاً فان انا وضع بعد تصور مفهوم المتكلم الواحد

من حيث انه يحكى عن نفسه بازاء كل واحد من افراده بخصوصه حيث
لا يفهم عند الاطلاق الا ذلك الواحد بعينه فالوضع كلى والموضوع
جزئى وهى اى المضمرات اربعة اقسام استقراء والعقل يقتضى ان
تكون ستا كما لا يخفى القسم الاول منها مرفوع متصل بعامله وقد
سبق بيانه فى بحث الفاعل ونائبه والقسم الثانى منها مرفوع منفصل
عن عامله اى ليس بمستتر ولا بارز وهو اى المنفصل هو للغائب المفرد
هى للغائبة المفردة هما لتثنيتهما هم لجمع الغائب هن لجمع الغائبة انت بالفتح
للمخاطب انت بالكسر للمخاطبة انتما لتثنيتهما انتم لجمع المخاطب
انتن لجمع المخاطبة انا نحن الاول للواحد المتكلم والثانى لغيره
فهذه اثنى عشر والقياس يقتضى ان يكون ثمانية عشر كما لا يخفى
تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هى ضربت هما ضربتا هن ضربن
انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما
انتن ضربتن انا ضربت نحن ضربنا والقسم الثالث من اقسام
المضمرات مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل بمعنى يكون
عامله تارة مما يقتضى النصب وتارة اخرى مما يقتضى الجر مثال الاول
نحو ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن ضربك ضربكما ضربكم
ضربكن ضربنى ضربنا ومثال الثانى نحو له لها لهما لهم لهن لك
لك لكما لكم لكن لى لنا والقسم الرابع من تلك الاقسام الاربعة للمضمرات
منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك

اياكما اياكم اياي ايانا فهذه اربعة اقسام فجملة الضماير ثمانية واربعون
حاصلة من ضرب الاربعة الى اثني عشر والقياس يقتضي ان تكون اثنين
وسبعين اذ الاقسام العقلية ستة واذا ضربتها في اثني عشر يحصل
اثنان وسبعون الا انه لم يوضع للمجرور المنفصل ضمير كيلا يلزم تقديم
المجرور على الجار في بعض الاحيان ودخل المجرور المتصل في المنصوب
المتصل فسقط اربعة وعشرون وبقي ثمانية واربعون ولو اعتبر المجرور
المتصل مستقلا بالنظر الى العامل يكون الضماير ستين حاصلة من ضرب
الخمسة في اثني عشر والنوع الثاني من اقسام الستة للمعرفة العلم
هو اسم موضوع لشيء بعينه بوضع واحد وهو قسمان علم شخص
كزيد فانه اسم موضوع لذات زيد وحقيقته بوضع واحد جزئي من
حيث معلومية تلك الحقيقة ومعهوديتها فلا يتناول غيرها ولا
يفهم منه عند الاطلاق الا تلك الحقيقة بعينها وعلم جنس نحو اسامة
فانه لفظ اسامة موضوع للحيوان المفترس من حيث معلوميته
ومعهوديته وهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة
واذا انخلع عن هذه الحيثية يكون نكرة وسبحان هو علم للتسبيح غير
منصرف كعثمان ومعناه تنزيه الله تع عما لا يليق به تع قيل هو مصدر
سبحه بمعنى التنزيه البليغ ويستعمل مضافا الى الله او الى ضميره
نحو سبحان الله وسبحانه وتعالى ويستعمل عند التعجب كقوله تعالى
سبحانك هذا بهتان عظيم وقد يرد للاعتراف بالعجز والتقصير

كما في اوائل الكتب فيكون في مقام الحمد نحو سبحانك ما اعظم شانك
واظهر برهانك وعلم الجنس قسيم لمطلق العلم ولذا اورد مثالين
احدهما اسم الذات والاخر اسم المعنى والنوع الثالث من اقسام
المعرفة اسماء الاشارات الحسية وبها يخرج الضمائر وسائر المعارف
فان اشارتها ذهنية والاشارة ما وضع لمشار اليه حسية وما وقع
من لفظ هذه في ديباجة الكتب اشارة الى ما في الذهن مجاز لنكتة
وهي الظهور او التيقن فكانه كالمشاهد المحسوس في الخارج وهي
اي اسماء الاشارات ذا وما عطف عليها حال كونها للمذكر اي وضعت
للاشارة ولمثناه اي لمثنى المذكر ذان في حالة الرفع وذين في حالة
النصب والجر وقد يجيء في الاحوال الثلثة ذان وللمؤنث تا وذي
قيل الاصل في المؤنث تا وقيل ذي وقيل كلاهما وتاء لفظة تا مقلوبة
من ذال لفظة ذا للفرق بين المذكر والمؤنث كما في ساير المؤنثات
وبالفظة ذي مقلوبة من الالف لفظة ذا كما في تضربين كذا قيل وتي
بالياء المقلوبة من الالف وته ذه بالهاء المقلوبة من الالف والياء
وتهي وذهي بوصل الياء بالهاء وهذه فروع ولمثناه اي لمثنى المؤنث
تان في الرفع وتين في النصب ولا يثنى غيره ولا يتوهم ان تان وتين
معربتان بل هما مبنيان كذلك ولجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث اولاء
من غير لفظه مدا وقصرا لكن لو كان مقصودا يكتب بالياء نحو اولى
والواو لدفع الالتباس بالي ويلحق باوايلها اي يدخل اوايل اسماء الا

حرف التنبيه للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهي ها نحو هذا وهذان
وهذين وهتا وهتين ويتصل باواخرها كاف الخطاب فيقال ذلك
ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وكذا البواقي من ذان وذين وتاوتان وتين
واولاء ويجمع بينهما اى بين الداخل بالاول والمتصل بالآخر نحو هذاك
بفتح الكاف وكسرها ويقال تلك في تى واولالك باللام في اولئك وذانك
وتانك مشددتين موضوعات للبعيد وغير المشددتين للمتوسط
واما ثمه مفتوح الاول وموقوف الاخر ومشددة الوسط وهنا وهنا
بضم الهاء فيهما للقريب وهنا بفتح الهاء وتشديد النون ويجوز
الكسر ايضا وهاهنا وهناك وها هنك للبعد وهنالك باللام
فللمكان اى موضوعات للمكان الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا
تشبيها له بالمكان والنوع الرابع من الانواع الستة للمعرفة الموصول
وهو في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى لا يكون جزءا تاما من الكلام
الا مع صلة نحو الذى يأتيني فله درهم بخلاف زيد قائم فان كل واحد
من جزئيه جزء تام من الكلام ولا بد له اى للموصول في كونه جزءا تاما
من صلة ليكون بها معهودا عند المتكلم والمخاطب قيل وانما احتاجت
الموصولات الى الصلة لانها مبهمة في اصل وضعها ولذلك سميت
مبهمات فلا بد لها من جملة توضحها انتهى جملة خبرية او في
معناها وتسمى تلك الجملة صلة لاتصالها الى الموصول وسيبويه
سميها حشوا كذا قيل ولا يجوز ان تكون الصلة جملة انشائية

لان مضمونها غير معروف قبل الايراد ولا مفردا لان المفرد ناقص في نفسه
فلا يكمل ناقصا آخر وهو الموصول معلومة للسامع قبل التكلم بها ولو
كانت غير معلومة لا يصح ان تكون صلة فيها اى الجملة ضمير عائد الى
الموصول لترتبط به اليه واختلفوا في صحة كون غير الضمير وهو لفظ
رابطا ولذا لم يقل او خلفه كما قيل ويجوز حذفه اى حذف الضمير العائد
الى الموصول ان كان العائد مفعولا لا فاعلا لكون الفاعل عمدة والمفعول
فضلة كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاؤه وعند قرينة
لا مطلقا اذ لو حذف بدونها يكون منسيا ولا يجوز ذلك واما عند
وقت القرينة فكأنه لم يحذف وهو اى الموصول الاصطلاحي الذى للواحد
اى موضوع للواحد المذكر ولمثناه اى لمثنى الواحد اللذان في الرفع
واللذين في النصب والجر ولجمعه اى لجمع الواحد الذين بكسر الذال
في الاحوال الثلث وقد يجيء الذون في الرفع ولم يكتب اللام في الجمع
فرقا بينه وبين التثنية والتي للواحدة اى موضوع لها ولمثناها اى
لمثنى الواحدة اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا ولجمعها اى لجمع
الواحدة اللواتي واللائي بالهمزة واللاى بكسر الياء واللاتي واللات
ساكنة التاء او مكسورة واللواتي ولفظة ذا بعد ما الاستفهامية
نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت ومن وما واى بمعنى الذى واية
بمعنى التي والالف واللام اى كلاهما اسم موصول في اسم الفاعل والمفعول
بمعنى الذى في المذكر والتي في المؤنث والنوع الخامس من الستة للمعرفة

المعرّف باللام سواء كان اللام للعهد الخارجي نحو جاءني رجل فاكرمت
الرجل اي الرجل المعهود المذكور آنفا او للعهد الذهني نحو ادخل السوق
واشتر اللحم الآن مدخوله قد يعامل معاملة النكرة وقد سبق تفصيله
او للجنس سواء اريد من حيث هو هو ويسمى لام الحقيقة نحو الرجل
خير من المرأة اي جنسه خير من جنسها او من حيث وجوده في ضمن
جميع الافراد ويسمى لام الاستغراق نحو قوله تع ان الانسان لفي خسر الا
الذين ءا او بحرف النداء عطف على قوله باللام اذا قصد معين فح يكون للنادى
معرفة نحو يا رجل بخلاف يا رجلا خذ بيدي فان الاعمى لا يقصد رجلا
معينا والنوع السادس من تلك الانواع الستة للمعرفة المضاف
الى احد هذه الخمسة اضافة معنوية اذ اللفظية لا تفيد تعريفا بل تخفيفا
نحو غلام زيد فان غلام قبل الاضافة الى زيد نكرة غير معلومة اصلا
واذا اضيف الى زيد تعين وتعرف والثاني من التوابع الخمسة العطف
بالحروف اي للمعطوف باحدى الحروف العاطفة وهو اي العطف بالحرف
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة قوله هو تابع
جنس يشمل التوابع وقوله يتوسط الخ فصل يخرج ما عدا المحدود وهي
اي الحروف العشرة الواو مع عطف عليها وهي لمطلق الجمع فلو قال جاءني
زيد وعمرو يحتمل ان يكون مجيئهما بالمعية او مجيء زيد متقدما او بالعكس
وقد يجيء بمعنى او الا لمقتضى والفاء للجمع مع الترتيب
والتعقيب نحو جاءني زيد فعمرو فمجيء عمرو بعد زيد عقيبه وثم وحتى

للجمع والمهلة والترتيب لكن المهلة في الثاني ادنى من الاول نحو جاءني
زيد ثم عمرو والمعطوف بحتى قد يقوى وقد يضعف من المعطوف عليه نحو مات
الناس حتى الانبياء وجاء الحاج حتى المشاة واو وام واما بكسر الهمزة
لاحد الامرين او الامور ولا وبل ولكن الاولى لنفي حكم ما قبلها والثانية
للاضراب والايجاب والثالثة بالتخفيف للاثبات بعد النفي ولما بين في
حروف العاطفة اراد ان يبين بعض القواعد المتعلقة بها القاعدة الاولى
واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل وقد عرفته يجب تاكيده اي تاكيد
ضمير المتصل بمنفصل اي بمضمر مرفوع منفصل لئلا يكون كالعطف على بعض
حروف الكلمة اذ الفاعل المتصل كالجزء ولا يلزم ذلك بعد التاكيد لانه
يكون كالمنفصل نحو ضربت انا وزيد الآن يقع فصل بشيء بين المتصل
والمعطوف فح يجوز تركه اي ترك التاكيد اختصارا نحو ضربت اليوم وزيد
قبل التاكيد مع الفصل اولى عند البصريين القاعدة الثانية واذا عطف
على المضمر المجرور اعيد الخافض اي الجار نحو مررت بك وبزيد وانما
اعيد الخافض لما ذكر في مح وجوب التاكيد بل في اشد اتصال الضمير
المجرور الى الجار اشد واقوى لان الفاعل ان لم يكن ضميرا جاز انفصاله
بخلاف المجرور فانه لا ينفصل قطعا واما ما وقع في مدح النبي م جمعت
جميع خصاله صلوا عليه وآله فللضرورة واما بيني وبينه باعادة
بين فعلم ان الخافض اعم من الحرف القاعدة الثالثة والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب ويمتنع له اي من احوال العارضة للمعطوف عليه نظرا

الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف فقولنا نظرا
الى ما قبله احتراز عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير فالمعطوف فيها ليس في حكم المعطوف اليه
وقولنا بشرط ان لا يكون الخ احتراز عن مثل يا رجل والحارث فان
المعطوف فيه ليس في حكم المعطوف عليه من حيث تجرده عن اللام
لانتفاء المقتضي ذكره الفاضل الجامي القاعدة الرابعة ويجوز عطف
شيئين بحرف واحد من الحروف العاطفة على معمولي عامل واحد بالاتفاق
من النحاة لعدم المانع نحو ضرب زيد عمروا وبكر خالدا و يجوز العطف
على معمولات عامل واحد بحرف واحد بالاتفاق ايضا ولا يجوز ايضا
عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عاملين مختلفين غير متحدين
بان يكون الثاني غير الاول فمثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا ليس من
هذا الباب بل هو من قبيل عطف شيئين بحرف واحد على واحد
اذ الاول عامل والثاني تأكيد له وجه عدم الجواز قيام حرف واحد
مع ضعفه مقام العاملين مع قوتهما هذا عند الجمهور خلافا للفراء
فانه يجوز هذا العطف مستدلا ببعض الاشياء اكل امرأ
تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا حيث عطف نارا على امرأ ونارا
على امرأ بحرف واحد وعاملهما كل وتحسبين الا عند تقدم الجار
فيجوز على رأي وهو اي الكسائي والفراء والزجاج كذا قيل نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو وانّ في الدار زيدا والحجرة عمروا خلافا للجمهور

وسيبويه فانهما لم يجوزاه فالفراء يجوز سواء تقدم الجار اولا والجمهور
وسيبويه لم يجوزاه سواء تقدم الجار اولا والزجاج لم يجوزاه الا عند
تقدم الجار فصل الثالث من التوابع التأكيد يجوز بالهمزة والواو
والالف وهو بمعنى التحقيق لغة وفي اصطلاح النحاة تابع يقرر المتبوع
في النسبة او في الشمول وقسمان لفظي اي منسوب الى اللفظ وهو تكرير
اللفظ الاول او مرادفه اي مناسبه في المضمر المتصل اي المرادف
كائن فيه ويجري اي يقع التأكيد اللفظي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا
او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غيرها نحو جاءني زيد زيد وضربت
انت مثال للمرادف وما قبله مثال لما قبل المرادف وضرب ضرب زيد
وزيد قائم زيد قائم الاول مثال للفعل والثاني للجملة ونحو انّ زيدا
قائم ونحو الحيوان الناطق الحيوان الناطق مركب تقييدي ومعنوي
عطف على لفظي وهو مخصوص بالمعارف او بالاسماء المعارف
دون النكرات وهو اي التأكيد المعنوي معدود ومحصور بالالفاظ
لا يتجاوز عنها وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالمعجمة الاولان
بمعنى الذات فالتأكيد بهما لرفع الاحتمال عنها والثالث للمذكر
والرابع للمؤنث والسادس للاحاطة والشمول وهذه الثلثة
الاخيرة اتباع لاجمع فلو استعمل لها بدون اجمع فضعيف
الاول بمعنى اتم والثاني بمعنى طول العنق والثالث بمعنى سيلانا

العرق اذا كان بالصاد المهملة وبمعنى الرقى اذا كان بالجيم ولا يتقدم
عليه ولا تذكر بدونه اى هذه الثلثة الاخيرة بدون اجمع فى الفصيح
اى فى كلام الفصحاء واذا اكد المضمر المرفوع المتصل وقد سبق بيانه
بالنفس والعين سبق ذكرهما آنفا اكد اولا اى قبل التاكيد بمنفصل
اى بمرفوع منفصل لدفع اللبس بالفاعل نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه
وفيما لا التباس به اكد للطرد مثل ضربت انت ونفسك والرابع من
التوابع الخمسة البدل وهو فى اللغة الخلف والعوض وفى الاصطلاح
هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بل المتبوع توطئة والنسبة
اليه غير مقصودة بل المقصود هو البدل والنسبة اليه واقسامه
اى اقسام البدل الموردة فى كلام المؤلفين بدل الكل من الكل اى
بدل هو الكل وهو بدل شئ من عين شئ ويسميه البعض
بدل المطابق لتطابق النعل بالنعل بين المبدل ومتبوعه ان صدقا
اى البدل والمبدل منه المشار اليهما بقوله بدل الكل من الكل فيكونان
مذكورين حكما او المراد بالمتبوع فى قوله دون متبوعه هو المبدل منه
ثم يكون مذكورا حكما والبدل مذكورا حقيقة على واحد اى على ذات
واحدة يعنى يتحدان ذاتا لا مفهوما نحو جاءنى زيد اخوك فزيد
واخوك يصدقان على شخص واحد فى الخارج وان اختلفا مفهوما
وبدل البعض من الكل ان كان البدل جزء المبدل منه جزءا خارجيا
نحو ضربت زيدا رأسه فالرأس جزء زيد فى الخارج وهو ظاهر

وبدل الاشتمال اى بدل بسبب غالبا عن الاشتمال احد المبدلين
على الآخر ذكره الفاضل الجامى ان كان بينهما اى بين البدل والمبدل منه
تعلق بغيرهما اى بغير الكلية والجزئية بحيث يشتغل النفس اى نفس
السامع بعد ذكر الاول اى مبدل منه ويتشوق الى ذكر الثانى اى البدل وهو
نحو سلب زيد ثوبه هذا مثال لاشتمال البدل على المبدل منه ومثال
العكس قوله تع يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فالاشتمال
وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فيه وفيما قبله
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة ذكره عبد الرحمن
الجامى ان كان ذكر المبدل منه غلطا لا ذكر البدل نحو رأيت رجلا حمارا
فالمتكلم لما رأى حمارا واراد ان يخبره الى السامع فسبق لسانه
وقال من غير فكر وروية رأيت رجلا فلما علم انه قد سبق لسانه
وغلط فتداركه وقال حمارا فالاقسام اربعة قيل وجه الحصر لان
البدل لا يخلو اما عين المبدل منه اولا فالاول هو الاول والثانى لا يخلو
اما بعضه اولا فالاول هو الثانى والثانى لا يخلو اما ان يكون البدل
اجنبيا اولا فالاول هو الرابع والثانى هو الثالث فالحصر عقلى وفيه
نظر لان القسم الاخير مرسل فكيف يكون عقليا ولا يقع اى بدل الغلط
فى كلام الفصحاء بل يوردونه ببل يعنى لا يقع فى كلامهم ولا يسبق
لسانهم ولا يتكلمون من غير ذكر وروية لكونهم فصحاء ولو وقع
فرضا بحسب مقتضى البشرية يتداركونه ويوردونه بكلمة بل.

ويقولون رأيت رجلاً بل حماراً وهذا من فصحائهم وبلغائهم ايضاً
ويجب وصف النكرة من المعرفة يعني لوكان المبدل نكرة والمبدل منه معرفة
بدل الكل اى في بدل الكل يجب وصف البدل النكرة بنكرة اخرى كيلا
يكون ماهو المقصود ادنى نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة فاذا
وصفت ناصية بكاذبة فقربت الى المعرفة ولا يبدل اى لا يقع الاسم
الظاهر بدلاً من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيداً
لا من المتكلم والمخاطب لان الضمير فيهما اقوى دلالة من الظاهر فيلزم
ماهو المقصود ادنى ولما فرغ من التوابع عطف البيان وهو
في اصطلاحهم تابع يجئ به لايضاح متبوعه ولا يشترط ان يكون
اوضح من متبوعه بل يكفي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح ولم يحصل
من احدهما منفرداً ولا يدل على معنى فيه اى في متبوعه نحو اقسم
بالله ابو حفص عمر مامسها من نقب ولا دبر قاله اعرابي وقصته
مشهورة والاستشهاد في عمر فانه عطف بيان لابي حفص وهو كنية
عمر الفاروق رضه فمجموع ماذكرنا من المعمولات ثلثون واما على ماذكره
البعض فستة وعشرون معمولاً فقوله فمجموع ماذكرنا الى اشارة
الى الاختلاف الباب الثالث من الابواب الثلثة في الاعراب اى في
بيان تعريفه وتقسيمه وتعداده وهو اى الاعراب اصطلاحاً
شيئ اى حركة او حرف او حذف جاء من العامل اى حصل منه
في جانب المعرب بواسطة المعاني الحقيقية وقد سبق منها

فوله فاضل تالا ابو حفص

اللغوى

اللغوى من اول الكتاب فيختلف لفظاً او تقديراً او محلاً باختلاف سبب
الاعراب اخر المعرب ذاتاً كما في الاعراب بالحروف او صفة كما في الاعراب
بالحركة وانما جعل الاعراب في اخر المعرب لان الاسم يدل على المسمى
والاعراب يدل على صفته فهي متأخرة عن المسمى فالانسب ان يكون
الدال عليها متأخراً وله اى الاعراب تقسيمات اربعة متداخلة بعضها
في بعض كتقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة والى المعرب والمبني القسم
الاول منها بحسب الذات والحقيقة لا بحسب المحل فالتقسيم
في حقيقة فنقول على صيغة المتكلم بالغير هو اى الاعراب اما حركة وهي
الاصل في باب الاعراب لخفتها او حرف او حذف فالحركة ثلثة ضمة و
فتحة وكسرة هذه الالقاب تستعمل في الحركات الاعرابية قليلاً وفي
البنائية كثيراً واما الضم والفتح والكسر بغير التاء فتستعمل
في البنائية خاصة واما الرفع والنصب والجر ففي الاعرابية فقط
نحو جاءني زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف
وياء نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ونون نحو يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين والحذف ثلثة حذف الحركة
نحو لم ينصر وحذف الاخر نحو لم يغز اصله لم يغزو وحذف النون
نحو لم يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا فالمجموع اى مجموع
الاعراب بحسب الذات والحقيقة عشرة اذ الاقسام ثلثة وكل
واحد من الاول والثالث ثلثة والثاني اربعة فالمجموع عشرة

محلا بحسب الذات والحقيقة

والتقسيم الثانى من التقسيمات الاربعة كان بحسب المحل
فالتقسيم ح مجازى اذ التقسيم للمحل اولا وبالذات وللاعراب
ثانيا بالعرض فهو اى المعرب المفهوم من الاعراب اما بالحركة المحضة
اى لا مع الحذف او بالحركة مع الحذف او بالحرف مع الحذف فالاقسام
الاول اى القسم الاول وهو المعرب بالحركات المحضة اما تام الاعراب
الاضافة من قبيل ضرب اليوم بالحركات الثلثة صفة كاشفة او بدل
مما قبله بالضمة رفعا اى فى حالة الرفع او مرفوعا حال من المبتدأ
والفتحة نصبا من قبيل فى الدار زيد والحجرة عمرو والكسرة جرا فهو
اى تام الاعراب الذى بالحركات الثلث الاسم المفرد والجمع المكسر
وهو ما تغير بناء واحده من حيث نفسه للجمعية تغيرا تحقيقيا
كرجال وافراس او تقديريا كفلك المنصرف فان صفة المفرد والجمع
احتراز عن مثل احمد ومساجد نحو جاءنى رجل فى المفرد ورجال
فى الجمع المكسر فى الرفع ورأيت رجلا ورجالا فى النصب ومررت
برجل ورجال فى الجر او ناقص الاعراب بالحركتين عديل لقوله اما تام
الاعراب فالمعرب بالحركات المحضة على قسمين بالضمة اى ناقص
الاعراب اما ملتبس بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو اى المعرب
بهذه الكيفية غير المنصرف اى يسمى فى اصطلاحهم غير المنصرف
لينصرف عنه الجر مع التنوين فالجر فيه تابع للنصب نحو جاءنى
احمد ورأيت احمد ومررت باحمد بالنصب حملا على حالة النصب

لكن بشرط ان يكون معرفة بان يكون علما لطيفة جاء رجل اسمه
احمد الى بيت امرأة فقالت ~~من~~ اعرف وقال الرجل انا احمد واحمد
لا ينصرف وقالت اذا كان معرفة واما بالضمة عديل لقوله اما بالضمة
الخ فالمعرب بالحركتين ايضا على قسمين رفعا والكسرة نصبا وجرا
فالنصب فيه تابع للجر وهو اى المعرب بهذه الكيفية جمع المؤنث السالم
وهو ما لحق آخر مفرده الف وتاء نحو جاءت مسلمات ورأيت مسلمات
بالجر ومررت بمسلمات والثانى اى القسم الثانى وهو المعرب بالحروف
المحضة ايضا اى كالمعرب بالحركات المحضة اما تام الاعراب بالحروف
الثلثة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو اى المعرب بهذه الكيفية
الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم المفردة المكبرة وهى اخوه
وابوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال وههنا اشياء لا بد من
معرفتها الاولى وجه كونها معربة بالحروف مع كونها مفردة والثانية
وجه كونها ستا دون ازيد او انقص والثالثة وجه الاختصاص
بها دون السائر والرابعة وجه كونها مضافة والخامسة وجه
كون اضافتها الى غير ياء المتكلم والسادسة وجه كونها مفردة دون
كونها تثنية او جمعا والسابعة وجه كونها مكبرة دون كونها مصغرة
والثامنة وجه اضافة حموها الى ضمير المؤنث دون المذكر كاخواتها
واضافة ذو الى الظاهر دون الضمير كالسائر اما الاول فلدفع
الوحشة والمنافرة بين المفرد وبين التثنية والجمع واما الثانية

فلانه المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان
والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا ذكره الفاضل
العصام ولم وجه اخر وهو ان اعراب كل من المثنى والجموع ثلثة
فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما واما الثالثة فلوجود حرف صالح
للاعراب في اواخرها واما الرابعة فلانها لو لم يضف يكون اعرابها
بالحركات واما الخامسة فلانها اذا اضيف الى ياء المتكلم يكون حالها
كحال الاسماء المضافة اليها واما السادسة فلانها لو كانت
تثنية او جمعا لكان اعرابها كاعرابها ناقصا واما السابعة فلانها
لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات واما الثامنة فلان الحم
قرابة الزوجة من جانب زوجها وذو لا يضاف في كلامهم الا الى الاسم
الظاهر واما قوله لا يعرف ذا الفضل الا ذووه فشاذ واما ناقص
الاعراب عديل لقوله اما تام الاعراب بالحرف فهي اما بالواو رفعا
والياء نصبا وجرا فهو اي المعرب بهذه الكيفية جمع المذكر السالم
وهو ما لحق آخر مفرده واو ونون او ياء مع نون واولو جمع ذو
من غير لفظه كنساء جمع امرأة وعشرون واخواتها اي نظائرها
من العقود مثل ثلثون الى تسعين نحو جاءني مسلمون واولو مال
وعشرون ورأيت مسلمين بكسر الميم الثانية واولي مال وعشرين
ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا
عديل لقوله اما بالواو الخ فهو اي المعرب بالالف والياء المثنى

واثنان واثنتان ملحق بالمثنى وليس بمثنى حقيقة لعدم مفرده
مع انه كالمثنى لفظا ومعنى وكلا وكلتا لم يذكره لكونه فرع كلا اختلف
في الفه قيل اصله واو وعليه الاكثرون وقيل ياء حال كونه مضافا الى
مضمر اذ حينئذ يكون اعرابه بالحركة التقديرية لان المظهر اصل كالاعراب
بالحركة نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما في الرفع ورأيت مسلمين
بفتح الميم الثانية واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما
في النصب والجر وانما كان اعراب جمع المذكر والمثنى بالحروف لكونهما
فرعان للواحد كما ان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركة فاعطى
الفرع للفرع وانما كان ناقصا للضرورة اذ الاحوال ستة ثلثة
للمثنى وثلثة للجمع والاعراب ثلثة الواو والياء والالف فاعطى الواو
لحالة الرفع للجمع والالف للمثنى لحالة رفعه والياء لحالتي جرهما
وحمل نصبهما على جرهما وفتح ما قبل الياء في التثنية فرقا بينها
وبين الجمع والثالث اي القسم الثالث وهو المعرب بالحركة مع
الحرف لا يكون الا تام الاعراب فهو اي تام الاعراب في الثالث
قسمان لانه محذوفه اي محذوف الثالث اما حركة او حرف لا غير
فالاول اي ما كان المحذوف فيه حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل
باخره ضمير مرفوع كالف التثنية وواو الجمع وهو صحيح اي والحال
ان لا يكون في آخره اي لامه حرف علة وهو حرف صحيح عندهم فرفعه
اي حالة رفع هذا المضارع بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف

الحركة اى حركة اخره نحو يضربه في الرفع ولن يضرب في النصب ولم يضرب في الجزم والثاني اى ما كان المحذوف منه حرفا فالمضارع المذكور آنفا ان كان اخره حرف علة من الواو والياء والالف فرفعه بالضمة ونصبه بالفتحة كالسابق آنفا وجزمه بحذف الاخر نفسه لان حرف العلة في غير الصحيح بمنزلة الحركة في الصحيح فتحذف كما حذفت نحو يغزو بكسر الواو وفي الاصل بالضمة والاعتبار له فلا اشكال ولن يغزو ولم يغز بحذف الواو والرابع اى القسم الرابع وهو معرب بالحرف مع الحذف لا يكون الا ناقص الاعراب وهو الفعل المضارع الذى اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه مثاله نحو يضربان ولن يضربا ولم يضربا فالمجموع اى مجموع الاعراب بحسب المحل تسعة ثلثة في القسم الاول وثلثة في الثاني واثنان في الثالث وواحد في الرابع كما لا يخفى ولما ذكر في القسم الاول المنصرف وغير المنصرف لزم تعريفهما فقال والمراد بالمنصرف ما اى اسم معرب بالحركة دخله الجر والتنوين نحو زيد اذا وقع في التركيب مثل زيد قائم وبغير المنصرف اسم معرب بالحركة لا يدخله الجر والتنوين هذا تعريف ويسمى اذا غير المنصرف عندهم ما فيه علتان من تسع علل او واحدة منها تقوم مقامهما وحكمه ان لا كسر ولا تنوين وتلك العلل مجموع ما في هذين البيتين عدل ووصف وتانيث ومعرفة

دعجمة

وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب اى القول بانها تسع قريب الى الصواب من القول بانها اثنان او احد عشر فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والمعرفة فرع التنكير والعجمة فرع العرب والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والنون زائدة فرع المزيد عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم فاذا وجد في الاسم علتان من هذه العلل او واحدة منها تقوم مقامهما يشبه الفعل في تحقيق الفرعيتين فيمنع عنه الجر والتنوين كما منع عن الفعل وفرعية الفعل في الافتقار الى الفاعل والاشتقاق وهو اى غير المنصرف على قسمين سماعي اى منسوب الى السماع من العرب العرباء ولا يقاس عليه غير ما سمع نحو احاد بضم الهمزة وموحد بفتح الميم عدلا عن واحد بشهادة تكرر المعنى وثناء ومثنى عدلا عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عدلا عن ثلثة ثلثة ورباع ومربع عدلا عن اربعة اربعة بلا خلاف بين النحاة وفيما وراءها من خماس ومخمس الى عشار ومعشر خلاف بينهم والصواب مجيئها قيل الصواب مجيء عشار ومعشر فقط دون السائر من خماس ومخمس الى تساع ومتسع حال كونها صفات فالعلة المانعة من الصرف فيها هو العدل المحقق والوصف الحالي وجمع وكتع وبتع وبصع بضم الاول في الكل حال كونها جموعا يعني جمع جمع جماع مؤنث اجمع وكتع جمع كتاع مؤنث اكتع

وكذا بتع وبصع فالعلة فيهما هي التحقيق (العدل) والوصف الاصلي
فاسر جامي او جماوات واسر كتع كتاعي او كتعاوات
فتحقق العدل وعمر معدول عن عامر تقديرا وزفر معدول
عن زافر اعتبارا لا حقيقة وزحل معدول عن زاحل تقديرا
ايضا وزحل اسم كوكب في السماء السابعة من السبعة السيارة
ويسمى ايضا بكيوان ومن العلوية الثلثة ومن الخمسة المتحيرة
كما لا يخفى على ارباب الهيئة وقزح اسم شيطان قال النبي عم لا تقولوا
قوس قزح فان قزحا شيطان ولكن قولوا قوس الله فهو امان لاهل
الارض وهو معدول عن قازح تقديرا حال كونها اعلاما فالعلة فيها
هي العدل التقديري والعلم وقياسي وقد سبق معناه وهو كل علم
يكون على وزن مخصوص بالفعل اي لا يكون في الاسم الا منقولا من الفعل
كضرب على صيغة المجهول علما لرجل واما على صيغة المعلوم فليس بمختص
بالفعل فلا يكون غير منصرف الا عند البعض وشمر من التشمير علما
لفرس واجتمع وانطلع واستخرج اعلاما فالعلة فيها وزن الفعل
والعلم او في اوله اي في اول وزن الفعل احدى الزوائد المضارع
وهي حروف انيت غير قابل للتاء اي تاء التأنيث المتحركة وهي
مختصة للاسم فيخرج بها عن وزن الفعل نحو يزيد ويشكر علمين
فالعلة فيهما هي العلم ووزن الفعل وكل افعل التفضيل والصفة
اي كل اسم يجيء على وزنهما نحو افضل وابيض فالعلة فيهما هي الصفة

وزن

ووزن الفعل وكل اسم اعجمي استعمل في اول نقله اي قبل النقل الى لغة
العرب علما ليتقوى العجمية فتأثرت في منع الصرف وهو اي الحال ان الاسم
الاعجمي زائد على الثلثة او متحرك الاوسط لانه لو كان ساكن الاوسط
ولم يكن زائدا على الثلثة يكون خفيفا فيعارض الخفة ثقل العجمة فلا يكون
سببا لمنع الصرف نحو قالون على وزن قارون علما لرجل وابراهيم
مثالان للزائد على الثلثة الاول بمعنى الجيد في لغة الروم ثم جعل
علما قبل النقل الى لغة العرب لاحد رواة القراء لجودة قرائته والثاني
علم لابراهيم عم في العجم والعرب وشتر اسم قلعة في ولاية امد مثال
للمتحرك الاوسط فالعلة المانعة من الصرف فيهما هي العجمة والعلم اعلم
ان اسماء الملائكة كجبرائل وميكائل واسرافيل وعزرائل وهراقيل
وشراقيل المامورين لغروب الشمس وطلوعها ممنوعة عن الصرف وكذا
اسماء الانبياء المشاهير كابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب
عم الا ثمانية وهو محمد وصالح وشعيب ونوح ولوط وهود وشيث
وعزير عم والشهير ستة بيت • نام شش ان هم لا ينصرف آمد •
الا كه اين شش منصرف آمد • يك صالح ويك نوح ويك لوط وديگر هود •
شعيب محمد است از ين در جمله مقصود • وكل مؤنث بالالف
مقصورة كانت او ممدودة نحو حبلى وحمراء وبشرى وصحراء
فالعلة فيها الف التانيث وهي قائمة مقام العلتين بسبب لزومها
للكلمة وكل علم فيه تاء التانيث لفظا نحو فاطمة وخاتمة وعاتكة

وحمزة وسلمة وطلحة فالعلة فيها هي التأنيث اللفظي او العلم
او تقديرًا عطف على لفظا وهو اى ما فيه تاء التأنيث تقديرًا زائد
على الثلثة نحو زينب وعقرب علمًا للمذكر او المؤنث او متحرك الاوسط
علما للمؤنث لا للمذكر نحو قدم اسم امرأة فالعلة فيها هي التأنيث
المعنوي والعلمية ولو سمي به اى بمثل قدم مذكر صرف لفقدان
التأنيث المعنوي واما مثل زينب وعقرب اذا سمي بها مذكر
لم ينصرف لان الحرف الرابع قائم مقام التأنيث ولو كان علم المؤنث
ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه ومنعه نحو هند فبالنظر
الى السببين يجوز منعه وبالنظر الى الخفة المعارضة لاحد السببين
يجوز صرفه وكل علم مركب من اسمين ليس احدهما عاملاً في الآخر
كمضروب غلامه وعبد الله فالاسم ح باق على حاله فلا يكون غير
منصرف ولا الثاني اى ليس الاسم الثاني صوتا كسيبويه فانه من المبنيات
وغير المنصرف من المعربات ولا الثاني متضمنا لمعنى الحرف كخمسة عشر
فانها في الاصل خمسة وعشر فحذفت الواو وركبت مع خمسة وبنيت
على الفتحة نحو بعلبك وحضرموت فانهما غير منصرف للعلمية والتركيب
اذ الاصل في الاول بعل بك فبعل اسم صنم وبك اسم صاحب
بلدة فركبا وجعل المركب علمًا لتلك البلدة وليست بينهما نسبة
اسنادية والاضافة ولا الثاني صوت ولا متضمن بمعنى الحروف
والاصل في الثاني حضر موت فركبا وجعل المركب اسم الموضع

الذي حضر موت هود عم فيه وليست هذه المذكورات فيه ايضًا
وكل ما فيه الف ونون زائدتان علمًا سميتا بمزيدتين لكونهما من
الحروف الزائدة وبمضارعتين ايضًا لمشابهتهما لالفي التأنيث
في منع دخول تاء التأنيث عليهما فاعتبر البعض في سببيتهما
لمنع الصرف كونهما مزيدتين والآخر كونهما مضارعتين قيل الراجح
هو الثاني لانه ان كان مجرد كونهما مزيدتين سببًا لمنع الصرف يكون
مثل سعدان غير منصرف مع انه منصرف واما كونه علمًا تحقيقًا للزوم
زيادتهما او ليمتنع لحوق التاء فيتحقق تشبيههما لالفي التأنيث
ذكره الفاضل الجامي وغيره او وصفًا لا يدخله التاء ليبقى المشابهة لالفي
التأنيث نحو عمران وشعبان وسفيان فالعلة فيها هي الالف
والنون المزيدتان والعلم سكران ورحمن فالعلة فيهما هي الالف
والنون والوصف ولكن عليك انهم اختلفوا في سببية الالف
والنون في الصفة فقيل شرطه انتفاء فعلانة واليه اشار المص
بقوله لا يدخله التاء ولذلك صرف عريان لوجود عريانة في المؤنث
وقيل وجود فعلى فعلى هذا فرحمن مختلف فيه فمن شرط انتفاء فعلانة
جعله غير منصرف ومن شرط وجود فعلى جعله منصرفا لانه ليس له
مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لكونه صفة خاصة لله تع وكل جمع على
وزن فعالل او فعاليل اى على صيغة منتهى الجموع وهي التي كان اولها
مفتوحًا وثالثها الفا وبعدها حرفان او ثلثة احرف اوسطها

ساكن بغير هاء كيلا يكون للجمعية ضعيفة بسبب المشابهة
بالمفرد كفرازنة على زنة كراهية بمعنى الكراهة نحو مساجد ومصابيح
واساور واناعيم فالعلة فيهما هي جمع المنتهى حقيقة او حكماً وهذه
العلة قائمة مقام العلتين لتكررها كالف التانيث ويجوز صرفه اي يجوز
ان يجعل غير المنصرف في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه اذ قد
عرفت ان غير المنصرف ما فيه علتان من تسع علل او يكون منصرفا
حقيقة ما دام فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما لكن لا مطلقا بل
لضرورة الشعر اي لضرورة وزن الشعر اذ لو لم يكن منصرفا فيه لاختل
الوزن او يخرج عن السلاسة والتناسب لكلمة منصرفة تليه نحو قوله
وتقدس سلاسلاً وقواريرا صرف سلاسلا ليناسب اغلالا
وصرف قواريرا ليناسب تعطيرا والتناسب بين الكلمتين امر
معتبر ومهتم عندهم وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الى شيء آخر او دخله
لام التعريف انصرف قيل ينصرف حقيقة سواء بقيت العلتان
او لا ليقوى جهة الاسمية بالاضافة او اللام التي من خواص الاسم
وقيل ينصرف حكماً بدخول الكسر عليه دون التنوين وقيل غير منصرف
ان كانت العلتان باقيتين والا فمنصرف حقيقة نحو مررت
بالاحمر واحمرنا وعمركم وعثماننا والتقسيم الثالث من التقسيمات
الاربعة المتداخلة للاعراب كائن بحسب النوع فهو اربعة بالاستقراء
رفع ونصب مشتركان بين الاسم والفعل غير مختص بواحد

مختص بوا

منهما وجر مختص بالاسم دون الفعل وجزم مختص بالفعل دون
الاسم فالجزم في الفعل بمنزلة الجر في الاسم والكل يقتضي علامة فعلامة
الرفع اربعة ضمة في الفعل والاسم وواو في الاسماء السابقة والجمع
المذكر السالم ولواحقها والف في التثنية ولواحقها ونون في التثنية
والجمع المذكر وعلامة النصب خمسة فتحة في الاسم والفعل وكسرة
في الاسم فقط والف في الاسماء الستة المعتلة وياء في التثنية
والجمع المذكر السالم وحذف النون في الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة
في الاسم المنصرف وفتحة في غير المنصرف وياء في التثنية والجمع وعلامة
الجزم ايضا اي كالجر ثلثة حذف الحركة في الصحيح وحذف الآخر في
الناقص وحذف النون المذكور فيما فيه نون والتقسيم الرابع
للاعراب كائن بحسب الصفة فهو ثلثة لفظي اي اعراب ملفوظ يظهر
يظهر في التلفظ وتقديري اي غير لفظي بل مقدر لمانع ومحلي اي لا
في لفظ المعرب ولا يقدر بل لو وضع في موضعه معرب لفظي لظهر
الاعراب ولما كان موارد الاول غير منحصرة في عدد ولا يمكن ضبطها
الا بمعرفة الاخيرين وضبطهما فقال فلنذكر الاخيرين حتى يعلم ان
ما عداهما لفظي فالاعراب التقديري ما اي شيء لا يظهر في اللفظ اي
في لفظ المعرب بل يقدر في آخره لمانع فيه كالالف مثلاً ولا يكون اي لا يوجد
الاعراب التقديري الا في معرب دون المبني كاللفظي اي كالاعراب
اللفظي فانه مختص بالمعرب وذلك اي الاعراب التقديري كائن في سبعة

مواضع عند المص وقيل في ثمانية مواضع الموضع الاول منها مفرد
اي ليس بمثنى ولا بمجموع آخره الف وان حذف اي الالف للالتقاء
فان كان ذلك اسماً فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري اذ الالف
لا يحتمل الحركة نحو العصا وعصا وكذا كلا وكلتا اذا اضيف الى المظهر
وان كان ذلك المفرد فعلا فرفعه ونصبه تقديري لما في الاسم وجزمه
لفظي اذ الجزم بالحذف ولا مانع منه نحو يخشى ولن يخشى ولم يخش
بحذف الالف والموضع الثاني من المواضع السبعة ما اي معرب
اضيف الى ياء المتكلم حال كونه غير التثنية لان اعرابه ح لفظي في
الاحوال الثلث فان كان اي ما اضيف اليها جمع المذكر السالم
فرفعه تقديري فقط ونصبه وجره لفظيان نحو جاءني مسلمي
اصله مسلموي واصله مسلمون فاضيف الى ياء المتكلم واسقط النون
فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو
ياء وادغمت الاولى في الثانية وكسرت الميم ليصح الياء فلم يبق
للرفع علامة في اللفظ اصلاً واما في النصب والجر فالياء باقية مدغمة
وان كان اي ما اضيف الى ياء المتكلم غيره اي غير جمع المذكر فالكل
اي كل الاحوال الثلث تقديري لعدم ظهور الاعراب في اللفظ وقيل
حالة الجر لفظي وهو غير مرضي نحو غلامي ورجالي ومسلماتي فان
ما قبل الياء اشتغل بالكسرة لاجل الياء قبل الاعراب فلو اشتغل
بحركة غير ما اشتغل به قبل موافقة او مخالفة لزم ان يشتغل

بحركتين في حالة واحدة فاللازم بط والملزوم مثله والموضع الثالث
من المواضع السبعة ما اي شيء كان في آخره اعراب محكي اي اعراب سابق
ثم حكى ذلك الاعراب اما جملة منقولة الى العلمية نحو تأبط شراً في الاصل
جملة فعلية وشراً منصوب بالمفعولية ثم جعل علماً لرجل شرير وبقي
نصب شراً حكاية بانه في الاصل مفعول به والحركة الاخرى مع الحكاية
غير ممكنة للزوم اجتماع الحركتين في حالة واحدة او مفرد لكنه ليس
على الاطلاق كالجملة بل في قول الحجازي اي اهل الحجاز من النحاة بخلاف
التميمي حيث لا يريدون الحكاية في المفردات نحو من زيداً مفعولاً
لمن قال ضربت زيداً فحكى اعراب زيد في السؤال وهو النصب فجعل
الاعراب تقديرياً لما ذكر ونحو دعني عن تمرتان لمن قال الك تمرتان
فحكى اعراب تمرتان وهو الرفع ولو قيل عن تمرتين مع ارادة الحكاية
يلزم المحذور المذكور في تأبط شراً وهكذا اي كالحكم السابق من كون
الاعراب تقديرياً بسبب الحكاية الحكم في كل علم مركب جزؤه الثاني
معمول لما لا اعراب له نحو ان زيداً فزيداً منصوب على الاسمية لان
ثم ركب بها وجعل المركب علماً وحكى اعرابه وجعل تقديرياً لما مر غير
مرة وهل زيد فزيد مرفوع بالابتداء قبل التركيب ثم ركب بهل
وجعل علماً ومن زيد فزيد مجرور بمن ثم ركب بها وجعل علماً فالاعراب
فيهما تقديري لما مر غير مرة بخلاف نحو عبد الله ومضروب غلامه
علماً حيث كان الجزء الثاني معمولاً لما له اعراب وهو الجزء الاول

فان اعراب الجزء الاول فيهما لفظي بحسب العامل اى كان العامل
رافعاً فالجزء الاول مرفوع وان كان ناصبا فمنصوب وان كان
جارا فمجرور والجزء الثانى مشغول باعراب الحكاية وهو الجر نحو
جاءنى عبد الله ورأيت عبد الله ومررت بعبد الله او بناء
محكى اى الموضع الثالث ما فى آخره اعراب محلى او بناء محكى
نحو خمسة عشر علما على الاشهر فان خمسة عشر قبل العلمية مبنى
ثم جعل علما فحكى البناء فى الجزء الثانى بعد العلمية وجعل معربا
باعراب تقديرى هذا على الاشهر واما على غيره مبنى محلى
كما فى سائر المبنيات والموضع الرابع من المواضع السبعة
ما اى شيء كان فى آخره ياء مكسور ما قبلها وان حذف
اى الياء لالتقاء الساكنين فان كان اى ما فى آخره ياء
مكسور ما قبلها اسما لا فعلا فرفعه وجره تقديرى لان الضمة
والكسرة مستثقلة على الياء ونصبه لفظى لخفة الفتحة على
الياء نحو جاءنى القاضى وقاض ومررت بالقاضى وقاض
ورأيت القاضى وقاضيا وان فعلا فرفعه فقط تقديره
لاستثقال الضمة على الياء مثاله نحو يرمى فى الغائب وترمى
فى المخاطب وارمى فى الحكاية وحدها ونرمى فى الحكاية مع
غيرها ونصبه وجزمه لفظيان لخفة الفتحة على الياء وعدم
المانع عن حذفها لكنه ليس مطلقا بل ان لم يلحق بآخره ضمير

الموضع الخامس من المواضع السبعة فعل آخره واو مضموم ما قبلها
فرفعه فقط ايضا اى كالفعل الذى فى آخره ياء مكسور ما قبلها تقديرى
لاستثقال الضمة على الواو ولخفة الفتحة عليها ولامكان حذفها جعل نصبه
وجزمه لفظيان ان لم يلحق بآخره اى بآخره لان الفعل ضمير مثاله نحو يغزو
وتغزو واغزو ونغزو والموضع السادس من المواضع السبعة اسم اعرابه
بالحروف ملاصق لساكن بعده اى ذلك الاسم ملاق للساكن بعده اى كلمة
فى اولها همزة وصل فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة
فيما سبق وهى الاسماء الستة المعتلة المضافة فاعرابه فى الاحوال الثلث
تقديرى لاستثقال الاعراب اللفظى ح نحو جاءنى ابو القاسم ورأيت
ابا القاسم ومررت بابى القاسم حذف الاعراب من اللفظ لالتقاء الساكنين
ولم يحذف من الخط لئلا يلزم الالتباس بغير المضاف نحو جاءنى اب الح
وان كان ذلك الاسم جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا
نحو مصطفون ومصطفين بفتح الفاء فيهما فيتحرك الواو بالضمة فى حالة
الرفع والياء بالكسرة فى حالتى النصب والجر لدفع التقاء الساكنين فيكون
اى الاعراب لفظيا فى الاحوال الثلث لوجود حرف الاعراب فى اللفظ وهو
الواو والياء نحو جاءنى مصطفو القوم ورأيت مصطفى القوم ومررت
بمصطفى القوم وان لم يكن اى ما قبل حرف الاعراب مفتوحا يحذفان
اى الواو والياء فى الاحوال الثلث نحو جاءنى ضاربو القوم ورأيت
ضاربى القوم ومررت بضاربى القوم وان كان اى ذلك الاسم الذى كان

لدفع التقاء الساكنين فيكون الاعراب تقديريا

اعرابه بالحروف تثنية فرفعه تقديري فقط وفي نصبه وجره يتحرك
الباء بالكسرة لئلا يلزم الكسرات تقديرية وتحقيقية فيكون الاعراب
لفظيا في النصب والجر نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف من اللفظ
دون الخط فالاعراب تقديري ورأيت غلامي ابنك ومررت بغلامي
ابنك بكسر الباء فيهما فالاعراب لفظي والموضع السابع من المواضع
السبعة الموقوف عليه بالاسكان مما كان اعرابه بالحركة دون الحرف
والحذف فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن او كان
في آخره تاء التأنيث فاحواله الثلث تقديري لتعذر الاعراب في اللفظ
لسكون الآخر ولو كان لفظيا يلزم السكون والحركة على حرف واحد
في حالة واحد واللازم بط والملزوم مثاله نحو احمد مثال الغير المنون
وضاربة وضاربات بتنوين المقابلة وان كان اي الموقوف عليه منونا
بغير هاء اي بغير تاء التأنيث فرفعه وجره تقديري دون نصبه نحو زيد
بسكون الدال في الرفع والجر وبالالف في النصب نحو رأيت زيدًا اذ
حالتا الرفع والجر تقتضيان علامتي الرفع والجر وهي الضمة والكسرة
والوقف يقتضي السكون والجمع بين المقتضيين غير ممكن فيكون
الاعراب تقديريًا بخلاف النصب فان وقف مثل هذا الاسم بالالف
فيكون الاعراب ح لفظيا واما المحلي اي الاعراب المحلي ففي الموضعين
فقط احدهما الاسم المعرب المشتغل آخره باعراب غير محكي اذ لو اشتغل
به لكان الاعراب تقديريا كما مر نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل زيد

بالنصب

بالنصب على المفعولية فلفظه مجرور ومحله منصوب والثاني فيه
وكذا المجتبى ضرب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية في
الاول اي في المثال الاول فزيد مضاف اليه في اللفظ وفاعل في المحل
والنائبية في الثاني اي في المثال الثاني فزيد مجرور في اللفظ ومرفوع
في المحل ايضا والثاني اي الموضع الثاني من الموضعين المبني اي المبني
العارض وعنوان المبني مطلقا اي حركته في اصطلاحهم ففي الضمير
استخدام ما ان لفظ كان حركته وسكونه لا بعامل اي حركته
وسكونه غير طار بعامل بخلاف المعرب فهو ما كان حركته وسكونه
طاريا بعامل اي بسببه وتسليطه عليه والمبني مطلقا على نوعين
مبني الاصل وهو ما كان بناؤه بحسب الوضع هو الاصل في البناء
ومبني العارض وهو ما كان بناؤه لعارض واضافته الى العارض
كاضافته الى الاصل فالاول اي النوع الاول وهو مبني الاصل
ارجة استقراء الحرف والماضي والامر بغير اللام عند البصريين
قيد الاخير فقط اذ لا خلاف بينهم في بناء الماضي والحرف واما الكوفة
يجعلون الامر المذكور معربا مجزوما باللام المقدرة والجملة وجه
بنائها عدم توارد المعاني المقتضية عليها والنوع الثاني وهو مبني
العارض على نوعين ايضا لازم وغير لازم اي لازم البناء وغير
لازم البناء فاللازم ما لا ينفك عن البناء يعني لا يستعمل معربا
اي حينا من الاحيان بل يستعمل مبنيا ابدا وهو اي اللازم المضمرات

واسماء الاشارة كلها والموصولات وجه بنائها مشابهتها الحروف
في الاحتياج غير اي واية فانهما معربان للزوم اضافتهما واسماء الافعال
وانما بنيت لكون بعضها مشابها للماضي وبعضها للامر بغير اللام في المعنى وقد
سبقت هذه المبنيات في مباحثها وما اي اسم كان على وزن فعال
حال كونه مصدرا كفجار بمعنى المصدر الذي هو الفجور او الفجرة او صفة
نحو يا فساق بمعنى الفسقة التي هي فاسقة او علما لمؤنث نحو حذام
اسم امرأة عند اهل الحجاز قيد نقوله علما وبنو تميم جعلوه معربا غير
منصرف للعدل والعلمية قيل انما بنيت هذه الثلثة لمشابهتها فعال
الذي بمعنى الامر عدلا ووزنا اما المشابهة وزنا فظ واما المشابهة عدلا
فكما عدل نزال عن انزل للمبالغة عدل فجار عن الفجور او الفجرة وعدل
فساق عن فاسقة وحذام عن حاذمة انتهى والاصوات وهي كل
لفظ حكي به صوت كغاق حكي به صوت غراب كما يقال قال الغراب غاق
او صوت عطف على حكي به للبهايم كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير
وانما بنيت لعدم التركيب وبعض المركبات لا كلها وهو اي البعض
المراد هنا كل كلمتين اي اسمين ليس احدهما عاملة في الاخرى
جعلتا اسما واحدا فان كان الثاني صوتا بنيا وكسر الثاني وفتح
الاول نحو سيبويه لقب عمر بن عبد الرحمن قيل عمرو بن قنبل الحارثي
وقد اخذ العلم عن شيخه الخليل بن احمد البصري وهو اشد كعبا منه
واعلم الناس في النحو وامامهم فيه قيل في حقه كان النحو او حي اليه

ما سيق مثله من قبله وما لحق من بعده مركب من سيب وهو
التفاح في اللغة الفارسية وويه وهو الصوت بني الاول لوقوعه
في الوسط وبني الثاني لكونه صوتا اجري مجرى الاسماء المبنية
اما فتح الاول فللخفة واما كسر الثاني فلانه اصل في تحرك الثاني وان لم
يكن الثاني صوتا بني الاول اي الاسم الاول لوقوعه في الوسط على الفتح
للخفة ان كان آخره صحيحا اي ساكنا من الحروف العلة واعرب الثاني
اي الاسم الثاني نحو بعلبك اسم قلعة مركب من بعل وهو الصنم وبك
وهو صاحب تلك القلعة وحضرموت اسم موضع حضر فيه موت هود عم
وعلى السكون عطف على الفتح ان كان آخره حرف علة لانها تستثقل الحركات
نحو معدي كرب واعرب الجزء الثاني في حال كونه غير منصرف للعلمية والتركيب
على اللغة الفصيحة اي بناء الاول اما على الفتح او الكسر واعراب الثاني
ليس على الاطلاق بل على اللغة الفصيحة واما على اللغة الغير الفصيحة
فيهما معربان وان لم يجعلا عطف على جعلتا اسما واحدا او لكن تضمن
الثاني اي الاسم الثاني حرفا عاطفة او جارة فان لم يكن الاول اي الكلمة
الاولى لفظ اثنين بنيا اي الاسمان الاول لوقوع آخره في الوسط والثاني
لتضمنه الحرف على الفتح للخفة ان كان آخرهما حرفا صحيحا وعلى السكون
ان كان الآخر حرف علة نحو احد عشر في تركيب المذكر في الاصل احد
وعشر حذف الواو وركبا وبنيا لما مر مثال لما كان آخرهما حرفا
صحيحا واحدى عشرة في تركيب المؤنث وثمانية عشر في تركيب المذكر

وثلث عشرة في تركيب المؤنث وحادي عشر وحادية عشر منتهيا
الى تسع عشر وتاسعة عشر كلها مركبات تعدادية مبنية متضمنة
بمعنى الواو كما لا يخفى ونحو هو جاري بيت بيت والاصل بيتا الى بيت
مبنى او بيتي وبيته فحذف الجار او الواو والمفعول فانقطع للتخفيف وقيل
بيت بيت فبنيا على الفتح لما مر وبين بين اصله بين وبينك او بيني وبينه
وبين ذلك فحذف الواو والمضاف اليه تخفيفا وقيل بين بين وبنيا لان
كان الاولى اى الكلمة الاولى من الكلمتين اللتين ركبت احديهما بالاخرى لفظا
ابتنى بنى الثاني لتضمنه معنى الحرف واعرب الاول لعدم المانع من الاعراب
وحذف نونه لوقوعه في الوسط مع كونه مقتضى الانفصال والتركيب بيانا
نحو جاءني اثنا عشر رجلا وبعض الكنايات اى بعض ما يكنى به لا المعنى المصدري
وهو ترك التصريح وهو اى بعض المراد منها لفظ كم يكون للاستفهام اى
يكون للسؤال عن العدد فنصب ما بعده على التميز مفردا كتميز وسط
العدد وهو احد عشر الى تسعة وتسعين وانما كان تميزه كتميزه لئلا
يلزم التحكم وخير الامور اوسطها وطرفاها دفينان نحو كم رجلا
وللخبر اى يكون للخبر عن العدد بمعنى التكثير في العدد فيضاف الى
ما بعده حملا على رب حمل النقيض على النقيض لان رب للتقليل وقد
يكون للتكثير فيكون حمل النظير على النظير نحو كم رجل كرب رجل وجه
بنائه لكونه الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف والخبرية لشبهها بالاستفهامية
وكذا اى لفظ كذا موضوعة للعدد فنصب ما بعده على التميز ما مر وجه

شه

نصب تميز كم الاستفهامية من عدم لزوم التحكم نحو عندي كذا درهما
وجه بنائه ان ذا في كذا من اسماء الاشارة وهي من المبنيات وقد بقي
وجه بنائه وبقي بعد دخول الكاف عليه مبنيا لكونهما كالكلمة الواحدة
وكيت وذيت هما موضوعتان للحديث اى الامور الحادثة ويستعمل مكررا
يقال كيت كيت وزيت زيت وجه بنائهما لوقوعهما موقع الجملة التي هي من
مبنى الاصل والكلمات المتضمنة بمعنى ان كما ومن فان معنى من تضرب
اضرب بمعنى ان تضرب زيدا اضربه والاستفهام كاين واني وانما بنيت
لتضمنها معنى الحرف غير اى واية فانهما معربان للزوم اضافتهما الى المفرد
وهي من خواص المعرب وبعض الظروف نحو امس مبني على الكسر عند
اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم لتضمنه معنى حرف التعريف وقطا بالفتح
والضم وفتح الطاء بمعنى الدهر وعوض بفتح العين وسكون الواو
ومثلثة الآخر ظرف للمستقبل المنفي يقال لا افعله عوض وجه بنائهما
لكون المضاف اليه محذوفا منويا كقبل ومذ ومنذ بمعنى اول المدة
للزمان الماضي وبنائهما للموافقة صورة لمذ ومنذ من الحروف الجارة
واذا للزمان المستقبل ويدخل على الماضي والمستقبل ويتضمن معنى ان
الشرطية تضمنا عارضيا على شرف الزوال ويجيء لمجرد الظرفية ولمجرد
الاسمية مثل اذا يقوم زيد اى وقت قيام زيد وجه بنائه مشابهته
للغايات في حذف المضاف اليه فانه في الحقيقة مضاف الى مصدر ما دخله
وهو غير مذكور واذ للتعليل كاللام عند البعض وظرف زمان لكن مستقار

منه للتعليل عند بعض آخر ويجيء للاسمية بني لكون وضعها مثل وضع
الحرف اولما مر في اذا ولما بمعنى حين يستعمل استعمال الشرط فبني مثل
ان الشرطية ويجيء بمعنى الاول وقد يكون نتيجة الفعل نحو لم لما لمواد ومتى
للزمان واني واين للمكان وجه بنائها لتضمنها معنى حرف الاستفهام
وحرف الشرط وايان للزمان وكيف للسؤال عن كيفية الشيء بنيا لتضمنها
معنى حرف الاستفهام وحيث لظرف المكان وقيل للزمان وجه بنائه ما مر
في اذ واذ ولدى ولدن ولد بمعنى عند والكاف وعلى وعن الاسمية
[illegible] احترز بها عن الحرفية فانها من المبني الاصل وانما بنيت
هذه لكون وضعها كوضع الحرف وما لم يكن كذلك يحمل على ما كان كذلك
وغير اللازم منه من المبني العارض وهو اربعة اقسام الاول ما قطع
عن الاضافة منويا فيه المضاف اليه نحو قبل وبعد وتحت وقدام وخلف ووراء
ودبر وفوق وحيال
وتسمى الجهات الست وانما بنيت هذه الجهات لمشابهتها الحروف في الاحتياج
ولا غير مبني على الضم عند اهل البصرة كقبل ولعند اهل الكوفة مبني على الفتح
مثل لا ريب وليس غير بني على الضم لشبهه بالغايات في الابهام هذا
عند المبرد واما غيره فهو منصوب على انه خبر ليس واسمه مضمر
اي ليس شيء منه غير ذلك وحسب مبني على الضم كالجهات الست
والان للحال من الازمنة مبني على الفتح لتضمنه معنى الظرفية والثاني
المنادى وهو ما يطلب اقباله حقيقة او حكما بحرف النداء المفرد المعرفة
فانه مبني على ما يرفع به من الضمة والالف والواو اي يرفعه باء حرف

النداء والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا ولا مشابها به وانما بني لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة بالكاف الحرفية لفظا ومعنى لكنه
ليس على الاطلاق بل ان لم يلحق بآخره اي آخر ذلك المنادى الف الاستغاثة
هي من الغوث وهو استدعاء المظلوم احدا لدفع ظلم الظالم عنه
او الندبة اي الف وهي التفجع والتحزن مثل يا حسرتاه ولا باوله لام
الاستغاثة او التعجب نحو يا زيد مبني على الضم ويا سليمان مبني على الالف
ويا مسلمون مبني على الواو لما مر وان كان المنادى مضافا او مشابها به
اي بالمضاف او نكرة ينصب بفعل مقدر اي يعرب به لضعف [illegible]
بالكاف بسبب الاضافة اذ هي من خواص الاسم نحو يا عبد الله ويا خيرا
من زيد الاول مثال للمضاف والثاني للمشابه به فعبد الله وخيرا منصوبان
بفعل مقدر وهو ادعو ويا رجلا مثال للنكرة اي ادعو رجلا اي رجل
من الرجال وان لحق بآخره الف اي الف الاستغاثة او الندبة فالتنوين
كما في حينئذ ويومئذ بني على الفتح لاجل الالف اذ هي تقتضي فتح ما قبلها
نحو يا زيداه وان اتصل باوله لام يجب جره اي جر المنادى اي يعرب
بالجر لان اللام تقتضي الجر والاعراب لضعف المشابهة نحو يا لزيد
بفتح اللام فرقا بين لام المدعو اليه والمدعو له في مثل يا للمظلوم بكسر
اللام معناه ادعوكم لهذا المظلوم الضعيف المحتاج الى الاعانة
لتنظروا حاله وتعينوا اياه ويسمى هذا لام المستغاث اي المستغاث له
اذا كان بالكسر والمستغاث اليه اذا كان بالفتح نحو يا الله للمسلمين

والبدل من المنادى المفرد المعرفة والمعطوف على ذلك المنادى الخالى
عن اللام صفة المعطوف حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى من
البناء على ما يرفع به ان لم يلحق بآخره الف ولا باوله اذ البدل مقصود
والمبدل منه فى حكم السقوط والداخل عليه داخل عليه حقيقة والمعطوف
على المنادى منادى مستقل فيقدر عليه حرف النداء نحو يا رجل زيد
مثال للبدل فهو مبنى على الضم كيا رجل ويا زيد وعمرو مثال للمعطوف
وهو فى حكم يا عمرو فهو مبنى كيا زيد وحروف النداء يا ينادى بها
القريب والبعيد والمتوسط وقيل وضعت لنداء البعيد وينادى
بها القريب تنزيلا له منزلة البعيد وهى ام هذا الباب وايا وهيا
للبعيد خاصة لكثرة حروفهما واى للمتوسط والهمزة للاقرب لقلة
حروفها ووا مختص بالندبة يقال واحسرتاه وافرقتاه والثالث
اسم لا التى لنفى صفة الجنس اذا كان مفردا اى ليس مضافا ولا مشابها له
نكرة متصلة بلا غير مكررة صفة لا وانما بنى عند وجود هذه الشروط
التضمنه معنى من نحو لا رجل فى الدار معناه لا من رجل فى الدار ليطابق
السؤال اذ هو جواب لمن قال هل من رجل فى الدار والرابع
المضارع المتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد اذ بسبب
النون صار آخره كالوسط فبنى نحو يضربن وتضربن بنون الجمع
وهل يضربن وهل تضربن بنون التاكيد وهذه الالفاظ كلها من
الجهات الست الى هنا يجب بناؤها عند وجود شروطها وان كان

بناؤها

بناؤها غير لازم واما جائز البناء فالظروف المضافة الى الجملة واذ
فانها يجوز بناؤها اذ الجملة واذا مبنيان فالظرف اذا اضيف اليهما يجوز
بناؤها لاكتساب البناء عنهما ولم يجب الاكتساب فلم يجب البناء
على الفتح للخفة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
فيوم المضاف الى الجملة وهى يوم ينفع الصادقين مبنى على الفتح
جوازا ويجوز اعرابه لكونه اسما مستحقا للاعراب وح ويومئذ
فحين ويوم فى حينئذ ويومئذ مبنيان على الفتح جوازا ايضا ام
وكذلك اى كالظروف المذكورة آنفا مثل وغير مع ما وان المخففة وان
المشددة المكسورتين يعنى انهما مبنيان جوازا مع الاقتران بما
وان وان نحو مثل ما يقوم زيد ومثل ان يقوم ومثل انك تقوم
ويجوز اعرابهما لكونهما اسما مستحقا للاعراب واسم لا المكررة
صفة لا المتصل بها المفرد النكرة صفات للاسم والفصل بينهما بالمضاف
اليه وصفة غير مانع لكونه غير اجنبى نحو لا حول ولا قوة الا بالله
فانه يجوز بناؤهما اى بناء اسمى لا المكررة على الفتح فان لا فيهما
لنفى الجنس وقد مر وجه بناء اسمه فى غير المكررة واما الفتح فللخفة
ثم عطف على قوله ولا قوة على قوله لا حول انما عطف المفرد على المفرد
اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله والمعنى لا حول عن المعصية ولا
قوة على الطاعة الا بهداية الله تعالى وعنايته واما عطف الجملة على الجملة
فلا يصح
اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الاولى بقرينة الثانية

ورفعهما اى يجوز رفعهما بالابتداء فانه جواب لقول قائل بغير الله
حول وقوة فعلى رفعهما يكون الجواب مطابقا للسؤال ويجوز فيه الامران
المذكوران فى بنائهما وفتحهما الاول ونصب الثانى يعنى يبنى الاول
على الفتح لان لا الاولى لنفى الجنس ويعرب الثانى بالنصب عطفا على لفظ
الاول على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد النفى فليس للبناء وجه
ورفعه اى رفع الثانى لما مر من ان لا زائدة كما فى النصب ثم يكون معطوفا
على محل الاول مع فتح الاول ورفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس
والعمل لغو للتكرير وفتحها الثانى لا فى فتحها الاول وهذه المذكورات
من الوجوه خمسة اوجه يجوز فى امثاله اى تجوز وتجرى هذه الاوجه
فى امثال لا حول ولا قوة مثل لا رجل ولا امراة فى الدار وصفة اسم لا
المبنى صفة للاسم وصفة اسمه المعرب معرب المفردة المتصلة صفتان
للصفة به اى بالاسم اذ الصفة المضافة والمنفصلة عنه معربتان
نحو لا رجل حسن الوجه ولا غلام فيها ظريف فانه يجوز بناؤها اى
بناء الصفة تبعية موصوفها على الفتح للخفة نحو لا رجل ظريف
بالفتح واعرابها اى يجوز اعرابها رفعا حملا على محله البعيد وهو الرفع
على الابتدائية ونصبا حملا على لفظه او محل القريب وهو النصب
على الاسمية بلا نحو لا رجل ظريف وظريفا بالرفع والنصب
الحمد لله على انعامه وافضاله • والصلاة على خاتم النبيين ورسوله
وعلى آله وازواجه واتباعه • والتابعين لهم من الائمة الحنفية وسراجه

وقد صار الفراغ والاختتام • عن تسويد هذه الاوراق والارقام •
فى سنة اثنين ومائة بعد الف عام • من الهجرة النبوية فى اواسط محرم الحرام •
وقد اتفق الاتمام بفتح بلغراد • ورفع الهموم والغموم عن رؤس العباد •
فانهزم الاعداء والكفار وفروا من البلاد • اللهم اجعلهم مثل هذا الى يوم التناد
كل ذلك ليس الا بيمن دولة السلطان الاعظم • خليفة الله فى العالم •
حامى بلاد اهل الايمان • ماحى آثار الكفر والطغيان •
والسلطان بن السلطان • السلطان سليمان خان •
ابن ابراهيم خان •• لا زال حافظا للبلاد ••
وناصرا للعباد •• الى الحشر والتناد •
بالنبى وآله الامجاد •• وبحسن اقبال اصف الايام
وموفق عنايته •• نحو حماية الاسلام •
ملجاء الوزراء العظام •• ومسند العلماء الفخام •
الامير الاكرم المكرم •• والوزير الاعظم المعظم •
محسن الخلق محسن الخلق •• بحضرة محمد المصطفى •
وناصر شريعة الرسول المجتبى •• ابد الله دولته باوتاد الدوام •
وعمره الى قيام الساعة وساعة القيام • اللهم اجعل دعاءنا سريع الاجابة
فان ادعية الضعفاء لديك مستجابة • • • • • •
تمت الكتاب بعون الوهاب • تمام شد اين كتاب در وقت
زوال ودر يوم سه شنبه ودر ماه ودر سنه هزار وصد ونه
١١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

توجهنا الى جنابك وقصدنا لخوبابك يا غافر الذنوب
ويا ساتر العيوب واعتصمنا بعروتك وتمسكنا بحبلك يا
فايض الجود ويا واجب الوجود وصلينا على نبيك وسلمنا
على صفيك يا مبدئ الموجود ويا معطى المقصود وعلى آله
حبيبك واصحاب طيبك يا مقلب القلوب ويا منجى الكروب
فيقول العبد الذليل يحيى بن نصوح بن اسرائيل غفرهم الله العزيز الجليل
بالثنا الكليل والجنان العليل اعلموا يا معاشر طلاب اليقين
سلام عليكم لا نبتغى الجاهلين ان اقصى معارج كمالات الانسان على
ما اطبع عليه ابناء كل زمان هو التحلى باصناف العلوم وانواع العرفان
والاحاطة بما فيها من النكت بالاتقان والغوص فيها لحث على
اسباب النجاح ومنطوى على قواعد الفلاح وموضح للخطاء من الصواب
ومميز الشراب من السراب لكن مختصر العوامل لمحمد بن اسرائيل

المتقدمين وحاصل افكار المتاخرين مع توفر رغبات المحصلين على علم
هذا المختصر وتحصيله واستدادا عناقهم نحله وتفصيله فاردت ان
اشرح شرحا كافيا لاولى الالباب هدية منى الى المخدوم المعظم
من القلاوب اللهم اجعله فى الدارين مسعودا وابعثه مع تطويل
عمره مقاما محمودا اعنى به السلطان ابن السلطان السلطان مصطفى بن
السلطان سليمان خان انا اقول يا مجيب الدعوات اغفره ولوالديه
فى يوم العرصات واغفر لاجداده اذا انتبه النائم وامر سله
الى يوم القيام رحم الله لمن قال امين يا معطى المرام وابتدات
هذه الاوراق فى قصبة بركى الذى هو لايق بالافتخار كما هو
المختار عند الابرار وكجنة تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها
ابدا فنعم عقبى الدار وختمتها فى ييلاق جوقه الذى هو مثال
جنة النعيم وبلدة طيبة ومقام كريم ان هذا لهو الفوز العظيم
ولا يكذب به الا كل معتد اثيم حماها الله عن الافات الى يوم
القيام وحفظ اهلها عن النكبات الى حشر الانام وسادات
من الاذكياء المتحلين بحلى الانصاف المتخلين عن رذالة
البغى والاعتساف اذا وقفوا على العثرة والخلل وعلى
الهفوة والزلل ان يصلحوا ما يراه من الخطاء والخطل او يعفوا
عما يلزمه عادة من اللوم والعزل فان ترك الاساءة من
اخوان الزمان نهاية ما يتمنى من الاحسان ورجوت

من الله ان يعصمني في الدارين عن الانكاد ويجعل التوفيق رفيقي
والتقوى زادي فانه خير زاد انه قادر على كل ما اراد ولا مانع
لما اراد ولا راد من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فما له من هاد
قال الشيخ فاضل الزمان تغمده الله بالرحمة والرضوان سلوكا
على طريق المتقدمين واقتداء بالكتاب المبين وعملا بسنة رسوله
الامين بسم الله الباء للاستعانة متعلقة بمحذوف تقديره
بسم الله اقرا لان الذي يتلوه مقرو وكذلك يضمر كل فاعل ما
يجعل التسمية مبدا له وتقديم المعمول ههنا اوقع كما في اياك
نعبد لانه اهم وادل على الاختصاص وادخل في التعظيم واوفق
للوجود وقيل للمصاحبة فالمعنى متبركا باسم الله اقرا وانما
كسرت ومن حق الحروف المفردة ان تفتح لان الاصل في البناء
سيما بناء الحروف هو السكون لخفته ولما تعذر ذلك في حروف
المعاني المبنية على حرف واحد لتعذر الابتداء بالساكن كان من
حقها ان تبنى على الفتح لكونها اخت السكون لاختصاصها
بلزوم الحرفية والجر واشتقاقه من السمو عند البصريين
لان رفعة المسمى وشعار له واصله سمو حذفت الواو على
غير القياس وبني اوله على السكون وادخل عليه مبتداء به همزة الوصل
لان من دابهم ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا على الساكن و
من السمة عند الكوفيين واصله وسم حذفت الواو

وعوضت

وعوضت عنها همزة الوصل والاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى
وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى لكن لم يشتهر بهذا المعنى
وقوله تعالى تبارك اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه
ذاته تعالى وصفاته عن النقايص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة
لها عن الرفث وسوء الادب او الاسم فيه مقحم وان اريد به الصفة
كما هو راي ابي الحسن الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده
الى ما هو نفس المسمى والى ما هو غيره والى ما ليس هو ولا غيره
وانما قال بسم الله ولم يقل بالله للفرق بين اليمين والتيمن ولم يكتب
الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها
وقيل تفخيما للابتداء وقيل تمييزا من السين وطولت السين ايضا
اشارة الى انها سمة لما بعدها من الفعل والقول قل او كثر والله علم
لذات واجب الوجود عند الاكثر لان الصفات لا بد لها من موصوف تجري
عليه وساير اسماء الله صفات بالاتفاق فلو جعلناها كلها صفات بقيت
غير جارية على اسم موصوف بها وهو محال وقيل انه وصف لان ذاته تعالى
من حيث هي غير معقولة فلا يمكن وضع اللفظ لها واجيب بانه لا يمتنع في قدرة
الله ان يشرف بعض المقربين من عباده بجعله عارفا بحقيقة ذاته
فلا يمتنع وضع اللفظ لها وقيل انه علم لذاته تعالى متصفا بالصفات
لا من حيث هي وقيل انه وصف لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره
صار كالعلم وهو الاظهر واصله الاله حذفت الهمزة تخفيفا وعوض عنها الالف

واللام وادغمت اللام في اللام في التلفظ للجنسية دون الخط لكونهما
في كلمتين وحذفت الالف بين العين واللام من الخط لئلا يكون على
صورة النفي واشتقاقه من اله بالفتح بمعنى عبد ومنه تاله واستاله
وقيل من اله بالكسر اذا تحير اذ العقول تتحير في معرفته وقيل اصله لاها
بالسريانية فعرب بحذف الالف وادخال الالف واللام عليه وقيل
ليس له اشتقاق وهو اختيار ابي حنيفة والخليل واكثر الاصوليين والفقهاء
الرحمن حذفت الالف الزائد بعد اللام من الخط للخفة في الكتابة الرحيم
وهو اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب والعليم من
علم والرحمة في اللغة رقة القلب والعطاف يقتضي التفضل والاحسان
واسماء الله تعالى انما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادى
التي تكون انفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على
زيادة المعنى كما في قطع وقطّع وذلك انما يؤخذ تارة باعتبار الكمية واخرى
باعتبار الكيفية فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم
الاخرة لانه يختص بالمؤمن على الثاني قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا
لان النعم الاخروية كلها جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة
وانما قدم الرحمن وحق الابلغ التاخير لتقدم رحمة الدنيا او لانه صار كالعلم
من حيث انه لا يوصف به غيره واما قولهم في مسيلمة الكذاب رحمان اليمامة
فمن تعنتهم في كفرهم ولذا خالفوا اللغة والشرع واعلم ان الرحيم عربي
بالاتفاق وكذلك الرحمن عند الجمهور وقيل غير عربي لان قريشا لما سمعوا

الرحمن

الرحمن قالوا وما الرحمن وقيل هو عبراني استعمل في العربية الحمد وهو
على ما اصطلح الاكثرون الوصف بالجميل اختياريا كان او غيره على الفعل
الجميل الاختياري قصدا او مطلقا وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا
محمول على الوصف المجازي كالكتاب الكريم اما بحث الحمد فقد تركته بالعمد لاشتهاره
تحريرا في اوايل الشروح بحيث يفضي بحثه الى بلاء البلوح لله واللام فيه
للاختصاص قيل هو مستفادة من التعريف قيل منهما معا ومعنى اختصاص
الحمد لذاته تعالى اختصاصه له بصفاته الذاتية التي ليست غيره وان لم تكن
عينه ثم تلك الصفات اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء
الاختيار الحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا ولا يتقدم على
الاثر الا بالذات قيل هذا ليس بشيء لانه مخالف لمذهب المتكلمين لانهم
لا يقولون بالتقدم الذاتي قال في لباب التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه
يجوز المدح على صفات الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالتخليق
والترزيق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل رب العالمين الرب في الاصل
بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف للمبالغة
كالعدل قيل هو نعت من ربه يربه فهو رب كقولك نم ينم فهو نم ثم
يسمى به المالك لانه يحفظ ما يملكه ويربيه والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم
ثم غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض فانها
لامكانها وافتقارها الى مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده قيل لما فسر
العالم بمجموع الموجودات ولا شك ان مجموع الموجودات لا يتعدد

فلم جمع العالم واجيب ان كل جنس من اجناس الموجودات يسمى
بالعالم فيقال عالم الاجسام وعالم الاعراض وعالم الحيوانات الى غير ذلك
سواء كان ذلك القول بالحقيقة او بالمجاز فجمع ليشمل الكل ولو افرد منكرا
لفهم واحد من تلك الاجناس ولو افرد معرفا باللام لربما توهم ان
القصد الى استغراق افراد ذلك الواحد او الى الحقيقة اى القدر المشترك
بين الاجناس ولو جمع منكرا لم يتعين الشمول لتلك الاجناس للاختلاف
في استغراق الجمع المنكر فلما جمع معرفا واشير بصيغة الجمع الى تعدد الاجناس
واستغراق افرادها بالتعريف زال التوهم بلا شبهة والصلوة هي
من الله تع الرحمة وانما ذكر الدعاء مع على لتضمنه معنى النزول اى الصلوة
نازلة من علو جنابه تع على محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
بن عبد المناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب
بن فهر بن مالك بن نضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن
مضر بن نزار بن معد بن عدنان بن ادد بن ادد بن اليسع بن الهميسع
بن سلامان بن نبت بن حمل بن قيدار بن اسمعيل بن ابراهيم بن تارخ
بن ناحور بن شاروخ بن ارغوا بن فالغ بن عابر بن شالخ
بن قينان بن ارفخشد بن سام بن نوح بن ملك بن متوشلخ
بن اخنوخ وهو ادريس عم بن مهلائيل بن قينان بن انوش بن
شيث بن آدم عليه السلام ومحمد في الاصل البليغ في كونه محمودا ثم صار
علما له او لدة الانبياء عليهم السلام لثبوت هذا المعنى في ذاته عليه السلام

وقد

وقد يحمل على غيره تبركا وتيمنا باسمه وعلى آله وفي الصحاح آل الرجل
اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد به ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب
ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت اعني
المعنى الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته عليه السلام لكن الحق
ان المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى الاتباع وهم المؤمنون بدليل ان المقصود
من ذكر الآل هنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عليه السلام اذا صليتم علي فعمموا
واما ذكر الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم
لاجل التعظيم كما في قوله تع تنزل الملائكة والروح واصحابه جمع صحب
وهو جمع صاحب وهو كل مؤمن يصحبه عليه السلام ولو ساعة عند جمهور
اهل الحديث وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه الحديث اجمعين
تأكيد معنوي للاول وانما اتى دفعا لظن السامع تجوزا في شمول
المتبوع لافراده لما كانت سعادت الدارين منوطة بمعرفة الاحكام الشرعية
والعمل بها وكان اخذها من جهة النبي عم ووصولها الينا من
جهة آله واصحابه رضوان الله عليهم اجمعين صار الصلوة عليه
اصالة وعليهم تبعا من روادف حمده تع فلا جرم اردفها واعلم
ان الصلوة على غير الانبياء جائزة على سبيل التبع واما على سبيل الاصالة
فمكروهة وقيل حرام واما قوله عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى
فمختص به النبي عم او محمول بمعنى الدعاء لا بمعنى التعظيم اذ الصلوة
بمعنى التعظيم لا يقال لغيره واما اذا كانت بمعنى الدعاء فيقال واما السلام

فقيل هو بمعنى الصلوة فلا يستعمل في غير الانبياء اصالة فلا يقال علي
عليه السلام ويستحب الترضي للصحابة والترحم للتابعين ومن بعدهم
من العلماء والعباد وساير الاخيار واما اذا ذكر من اختلف في نبوته كلقمن
والقرنين فالارجح ان يقال رضي الله تعالى عنه وبعد اي بعد حمد الله والصلوة
على محمد واله واصحابه اجمعين فان العوامل جمع عامل منقول من الوصفية
الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كما يجمع التابع على توابع
وهو اعني العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب في النحو وهو في اللغة
يجي على القصد والمثل والجهة والمقدار والنوع يشملها قول الشاعر
نحونا نحو دارك يا حبيبي لقينا نحو الف من رقيبي وجدناهم جياعا نحو كلب
تمنوا منك نحوا من شراب وفي عرف النحاة وهو علم بقوانين يعرف بها
احوال التراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه
على ما الفه الشيخ وهو في اللغة المسن بعد الكهولة وفي العرف من اتصف
بالفضائل والمراد هنا الموفق الامام وهو اسم لمن يؤتم به كالكتاب
عبد القاهر بن عبد الرحمن اعلم ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم مضافا الى
علم اخر فيحذف التنوين من العلم الموصوف ان وجد وكذا يحذف الف ابن
خطا اما اذا لم يكن صفة له بل خبرا عنه فلا يحذف شيء منها كقوله تعالى
وقالت اليهود عزير ابن الله الاية بتنوين عزير واثبات الالف خطا
في ابن وكذلك لا يحذفان اذا اضيف ابن الى غير العلم او وقع صفة لغيره
نحو هذا زيد ابن اخي وهذا رجل ابن زيد الجرجاني قيل ان الجرجان

اسم قصبة

اسم قصبة في ولاية استراباد ووجدت في بعض الكتب ان خوارزم
مملكة معروفة على جيحون فيها مدن كثيرة ككاث ونسو ونحوهما
والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال لها اركنج وهي
التي قد اشتهرت الان بخوارزم في خراسان بلدة اسمها ايضا جرجان
بناها يزيد بن مهلب رحمه الله اي انعامه تعالى نازل من علو جنابه
تعالى عليه اي الشيخ الجرجاني مائة عامل وهذا التمييز مستغنى عنه
فافهم وانما قال فان العوامل على ما الفه الشيخ مائة عامل لان كون
العوامل مائة ليس باتفاقي بل اختلفوا في بعضها قال بنو تميم ان ما ولا
المشبهتين بليس لا يعملان وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القران
كقوله تعالى ما هذا بشرا وقال الاكثرون ان العامل في المفعول معه
ليس بواو بل الفعل ومعناه بواسطة الواو وجعل صاحب المفتاح
المفعول معه في موضع من معمول الفعل وفي موضع اخر من معمول الواو
لكن قيد بقوله على ما ذكر في المائة والشيخ عبد القاهر عد الواو عاملا
في المائة مع انه ذهب ان العامل هو الفعل بواسطة الواو في اكثر
مصنفاته وهي اي العوامل تنقسم الى قسمين قسم الشيء ما يكون
مندرجا تحته واخص منه والتقسيم هو ضم قيود متخالفة الى الكلي
ليحصل بانضمام كل قيد قسم لفظية اي منسوبة الى اللفظ ومعنوية
اي منسوبة الى المعنى واعلم ان المراد من المنسوب الخاص ومن المنسوب
اليه العام كما في المثنى والانثى فلا يلزم انقسام الشيء الى نفسه

فاللفظية اى ان انقسمت العوامل الى لفظية ومعنوية فاللفظية
الكائنة منها اى من العوامل تنقسم ايضا الى قسمين سماعية وهى فى العرف
ما لم يذكر فيها قاعدة كلية تشتمل على جزئياتها بل يقال هذا يعمل كذا وليس
لك ان تتجاوز انت عما سمعت من العرب مثلا قولنا الباء تجر ولم
تجزم ولن تنصب منحصر فيما سمع من العرب قيل فيه نظر اذ يصح ان يقال
كل فعل من الافعال الناقصة فهو يرفع الاسم وينصب الخبر وكذا كل فعل
من افعال القلوب تنصب الاسمين مع ان المصنف عدهما من السماعية
وقياسية وهى خلاف السماعية مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم
الواحد على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما واحدا على الفاعلية
وتنصب اسما اخر على المفعولية قياس مطرد فلك ان تجرى هذا الحكم
فى كل فعل سواء سمع من العرب اولا فالسماعية اى ان انقسمت اللفظية
الى سماعية وقياسية فالسماعية الكائنة منها اى من اللفظية احد
وتسعون عاملا والقياسية الكائنة منها سبعة عوامل قوله والمعنوية
الكائنة منها اى من العوامل عددان معطوف على قوله فاللفظية منها
تنقسم فالجملة اى ان انقسم كل واحد منها الى عدد معلوم مفصلا
فالجملة المذكورة مائة عامل والسماعية الكائنة منها اى من اللفظية
تتنوع على ثلثة عشر نوعا النوع الاول منها حروف تجر الاسم مطلقا
سواء كان اسما صريحا نحو مررت بزيد او كان فى تأويل الاسم كقوله تع
وضاقت عليهم الارض بما رحبت فقط اى اذا جررت الاسم بهذه الحروف

مطلب النوع الاول [illegible]

فائته

فائته من رفع الاسم ونصبه بها ومن جر الفعل والحروف وهى سبعة عشر
حرفا احدها كلمة الباء ذكرها باسمها لوجوده قوله من حروف الجر
التى وضعت للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه من الاسم صفة موضحة
لها وانما سميت حروف الجر لان اثرها فيما يليها الجر ولها اى كلمة الباء وهو
يذكر ويؤنث وكذا باقى الحروف اى يذكر باعتبار الحرفية ويؤنث بتأويل الكلمة
معان الاول منها للالصاق اى لصوق امر الى مجرور الباء حقيقة او مجازا
اما الحقيقة نحو به داء اى التصق به واما المجاز مثاله نحو مررت بزيد
اى بفتح الهمزة وسكون الباء حرف يفسر به كل مبهم من المفرد والجملة
بمعنى يعنى عند الجمهور وحرف عطف عند السكاكى فيكون ما بعده من
التوابع فى المذهبين التصق مرورى بموضع يقرب منه زيد والثانى
منها للاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره وقد
عبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة الى
الله تع لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها
نحو كتبت بالقلم اى استعنت فى الكتابة بالقلم والثالث منها للمصاحبة
اى بمعنى مع نحو خرج زيد بعشيرته اى بقبيلته اى خرج زيد بصحبة عشيرته
ومعناه مصاحبة العشيرة واشتراكها مع زيد فى الخروج ولا يلزم ان
يكون العشيرة حال الخروج ملتصقا بها فالالصاق يستلزم المصاحبة
من غير عكس قيل الفرق بين الباء وبين مع ان مع لاثبات المصاحبة
ابتداء والباء لاستدامتها والرابع للمقابلة اى افادة وقوع مجرورها

فى مقابلة شيئ نحو بعت هذا الشيئ بهذا الشيئ والخامس للتعدية اى
جعل الفعل اللازم متعديا بتضمين معنى التصيير بادخال الباء على فاعله
نحو ذهبت بزيد فان معنى ذهب زيد صار ذاهبا ومعنى ذهبت
بزيد صيرته ذاهبا وكذا معنى مررت بزيد اذا كان للتعدية جعلته
مارا واما اذا كان للالصاق فمعناه ما مر فالتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء ومغايرة لساير معناه واما التعدية بمعنى ايصال الفعل الى معموله
بواسطة حرف من حروف الجر ففى الباء بل جميع معنى الحروف الجارة
سواء فيها لا اختصاص لها بمعنى دون معنى وبحرف دون حرف
والسادس للظرفية اى الظرفية مدخوله لشيئ نحو جلست بالمسجد
اى فى المسجد والسابع الفصاحة او التاكيد او تحسين اللفظ بحسب اقتضاء
المقام زائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال
ازيد بقائم وفى النفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما ولا المشبهتين بليس
نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى هذه الصورة قياسا وفى غيره اى غير
الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك
زيد والقى بيده اى حسبك زيد والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام
والنفى نحو حسبك بزيد اى حسبك زيد والثامن للتعدية بالفاء
نحو بابى وامى اى فداك ابى وامى بتخفيف الدال او تشديدها
ابى وامى وعلى كلا التقديرين لا يكون الباء زائدة اذ الباء على تقدير
الاول تدل على متعلقه حال كونها غير مذكورة وهى ان حذفت لم يستقم

معنى

المعنى وعلى تقدير الثانى حرف جر وقع فى الكلام على حذ من اذا كانت
لاستغراق الجنس نحو ما رايت من رجل واعلم ان الباء قد يجيئ للبدل
نحو اعتضته بهذا الثوب خيرا منه وللتجريد نحو لقيت بزيد عمرا و
للتعليل كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وبمعنى عن كقوله تعالى يوم
تشقق السماء بالغمام وبمعنى على كقوله تعالى ومنهم من ان تأمنه بدينار
لا يؤده اليك وجعل الاخفش مررت به منه وبمعنى من التبعيضية
نحو شربت بماء النهر وهو مراى بعض ماء النهر وبهذا استدل
الشافعى رح فى مسح بعض الرأس فى قوله تعالى فامسحوا برؤسكم والثانى
من حروف الجر كلمة من بالكسر ذكرها على سبيل ذكرها على سبيل الحكاية
لانها ليس لها اسم خاصة يعبر به عنها ولها معان ايضا اى اض
ايضا اى عاد الحكم السابق فى الباء عودا احدها ابتداء الغاية والمراد
بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية
وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد
بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من مكان
نحو سرت من البصرة او من زمان نحو صمت من يوم الجمعة هذا عند
الكوفيين واما عند البصريين لا يجيئ فى الزمان وعلامة من الابتدائية
صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان اعوذ بالله التجئ اليه يعنى
ابتداء سيرى من البصرة ويعرف المعنى الاول لمن بصحة وضع

لابتداء في موضعه اي في الكلام الذي ذكر فيه من سواء حذفت
بعد ذكر مدلولها نحو مبتداء سيرى البصرة اولم تحذف كما مر في
تفسير المصنف لكن لم اعرف وجه تخصيص هذا البيان بمن دون
الباء وهو الانسب والثاني من المعاني التي هي لمن تبيين الجنس
اي اظهار المقصود من امر مبهم مثاله كقوله تع عن الله والمثل والشريك
والنظير والاكل والولد وغيرها مما لا يليق به فاجتنبوا الرجس العذر
اي اذا حرمت عليكم ما يتلى تحريمه وهو ما حرم منها لعارض كالميتة والخنزير
فاجتنبوا الرجس من الاوثان كما يجتنب الانجاس فان الرجس قد
يكون من الاوثان وغيرها فلما قيل من الاوثان اي الذي هو الاوثان
تبين ما هو المراد قيل ان الفرق بين الوثن والصنم ان الوثن
ما كان له جثة من خشب او حجر او فضة والصنم الصورة بلا جثة
ومنهم من جعل الوثن صنما او مثاله كقولك عندي خاتم بفتح
التاء والمعجمة من فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وغيرها ولما
قيل من فضة اي الذي هو فضة تبين المراد وانما لم يكتف بمثال
واحد كما هو اكثر عادته توضيحا ويعرف المعنى الثاني لمن بصحة
وضع كلمة الذي مكانه بعد حذفه كما ترى فيكون المبينة كالصفة
لما قبلها بواسطة الذي والثالث من المعاني لمن التبعيضية نحو
شربت من النهر بسكون الهاء وفتحها اي بعض النهر واخذت
من الدراهم جمع درهم وهو فارسي معرب وكسر الهاء لغة فيه

وربما قالوا درهام وجمع الدرهم دراهم وجمع الدرهام دراهيم
اي بعض الدراهم والمعنى الرابع لمن بمعنى في اي الظرفية كقوله تع
اذا نودي بعض المؤمنين وقيل اذا اذن الوقت للصلوة من
يوم الجمعة بسكون الميم وضمها اي في يوم الجمعة والاولى ان يقال
الرابع الظرفية لان لفي معاني كثيرة لا يعلم اي كلاهما المراد قال بعض
ان من هنا بيان لا اذا لم يكون من لتبيين الجنس والخامس التاكيد
زائدة في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد اي ما جاءني
احد وانما زيد لتاكيد معنى النفي استغراقا خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا نحو قد كان من مطر
قيل ان من فيه وشبهه للتبعيض او البيان اي قد كان بعض
مطر او بشيء من مطر وانما مثل بنحو ما جاءني من احد دون
ما جاءني من رجل لان من هنا ليست بزيادة محضة حيث افاد
الاستغراق بخلاف ما جاءني من احد فان من زائدة زيدت
لتاكيد معنى استغراق النفي ويعرف زائدتها المعنى الخامس لمن
بانها اي كلمة من لو اسقطت لم يخل بفتح الخاء المعجمة اي لم يتغير
المعنى الاصلي وانما قيدناه بالاصلي اشارة الى ان فوات ما
يفيد الزايد من التوكيد غير قادح في كونه زايدا ولم اعرف
وجه تخصيص هذا البيان بمن دون الباء وهو انسب ايضا
واعلم ان من يجيء لمعان اخر كالبدل كقوله تع ارضيتم بالحيوة

الدنيا من الاخرة اى بدل الاخرة والثانى التعليل كقوله تع مما
خطيئاتهم اغرقوا اى لاجل خطيئاتهم والثالث التجريد نحو لقيت من
زيد اسدا اى لقيت زيدا وهو اسد كانه جرد عن الصفات غير صفة
الاسدية قال الزمخشرى ان من التجريدية بيانية وقال البعض
ابتدائية والرابع بمعنى على كقوله تع ونصرناه من القوم اى على القوم
والخامس بين القسم نحو من ربى ما فعلت والسادس الانتهاء
نحو قربت منه اى اليه والسابع الفصل كقوله تع يعلم المفسد من
المصلح والثامن بمعنى الباء كقوله تع ينظرون من طرف خفى
والثالث من حروف الجر كلمة الى ولها معنيان احدهما انتهاء
الغاية غالبا اما فى المكان نحو سرت الى الكوفة اى انتهاء سيرى
الى الكوفة واما فى الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل بلا خلاف
اعلم ان للنحويين فى الى اربعة مذاهب الاول دخول ما بعدها
فى ما قبلها الا مجازا والثانى عدم الدخول الا مجازا والثالث
الاشتراك والرابع الدخول ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها
وعدمه ان لم يكن والثانى بمعنى مع وهو قليل كقوله تع يا قوم استغفروا
ربكم من الشرك وآمنوا به ثم توبوا اليه اى الى الله من ذنوبكم
يرسل السماء اى المطر عليكم مدرارا اى متتابعا كلما تحتاجون
اليها ويزدكم قوة منصوب على التمييز بمعنى المفعول عن الجملة
او على المفعولية ليزداد الى قوتكم اى مع قوتكم اى يضاعف قوتكم

قيل اراد

قيل اراد بقوله قوة [illegible] وقيل الخصب وقيل العز بكثرة المال والولد
وقيل بولد الولد او صحة الجسم مع طول العمر او القوة فى ايمانكم الى قوة
فى ابدانكم وكقوله تع وآتوا اليتامى اى اعطوا اليتامى اموالهم وقت
استحقاقهم ولا تتبدلوا الخبيث اى المال الحرام بالطيب اى بالمال
الحلال ولا تأكلوا اموالهم اى اليتامى الى اموالكم اى مع اموالكم لقلة
المبالاة بما لا يحل لكم قيل ان الى هنا للانتهاء فان قوله تع الى اموالكم فى
موضع الحال اى لا تأكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم وما اشبه ذلك
من قوله تع من انصارى الى الله اى مع الله وقوله تع واذا خلوا
الى شياطينهم وقوله تع الى المرافق وغيرها قيل عليه ان كون الى بمعنى
مع ليس بتحقيق والا لصح ان يقال جئت الى زيد كما يقال جئت
مع زيد وهو مما لم يقل به احد واعلم ان الى تجئ بمعنى فى ذكره صاحب
الهادى كقوله تع ليجمعنكم الى يوم القيمة اى فى يوم القيمة وذكر الحديثى
انها تجئ للتبيين فى قوله تع رب السجن احب الى مما تدعوننى
اليه اى تبيين فاعلية مجرورها فى تفضيل حب وتجئ بمعنى اللام كقوله تع
والامر اليك كما تجئ اللام بمعناها كقوله تع الحمد لله الذى هدانا لهذا
وقد تجئ بمعنى من كقوله فلا يروى الى اى منى وتجئ بمعنى عند
كقول الراعى فقد سارت الى الغوانيا اى عندى وتجئ لفظة الى واحد
الآلاء وهى النعم والرابع كلمة فى ولها معنيان ايضا احدهما الظرفية
فى الزمان والمكان وهى كون الشئ محلا لوقوع الشئ حقيقة

او مجازاً وتعريف المصنف لا يخلو عن تعسف وهي حلول الشيء
في غيره حقيقة الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا
ثبت او بمعنى مفعول من حققته اي اثبته ثم نقل الى الكلمة الثابتة
او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية
او مجازاً والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان اذا تعداه ثم نقل
الى الكلمة الجائزة اي المتعدية عن مكانها الاصلي اما الحقيقي نحو الماء
في الكوز والمال في الكيس بالكسر واحد اكياس الدراهم ونحو صمت
في اليوم واما المجازي نحو النجاة في الصدق لان النجاة في الحقيقة
من عند الله تعالى واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في
معناه الموضوع له واما مجاز ان استعمل في غيره والمجاز ينقسم
الى قسمين احدهما ما يستعمل فيه لعلاقة بينهما وهو اما مجاز
مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كان العلاقة
هي المشابهة والثاني ما يستعمل فيه لا لعلاقة بينهما وهو مجاز
مرتجل ثم اعلم ان المجاز ينقسم الى قسمين ايضا عقلي ولغوي و
العقلي هو اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له بتأول
نحو انبت الربيع البقل فان انبت والربيع استعملا كل واحد
منهما في المعنى الموضوع له لكن انبت اسند الى الربيع مجازاً لان
الانبات في الحقيقة مسند الى الله تعالى وانما سمي هذا الاسناد
عقلياً لان الحاكم بذلك هو العقل دون الوضع والمجاز اللغوي

هو الكلمة

هو الكلمة في غير ما وضع له كالاسد اذا استعمل في الرجل الشجاع
وانما سمي هذا المجاز لغوياً لان الحكم بذلك هو الوضع دون العقل
فالمجاز فيما نحن فيه من العقلي دون اللغوي لان النجاة والصدق
استعمل كل منهما في المعنى الموضوع له وعلم من هذا التقرير الحقيقة
العقلية نحو انبت الله البقل والحقيقة اللغوية كالاسد اذا استعمل
في الحيوان المفترس كما ان الهلاك في الكذب اي هو شمل الشيء
الذي هو كون الهلاك في الكذب والمعنى الثاني لكلمة في بمعنى على وهو
قليل في الاستعمال كقوله تعالى فلا قطعن ايديكم اي اذا امنتم لموسى
قبل ان اذن لكم فلا قطعن ايديكم وارجلكم من خلاف ولاصلبنكم
في جذوع النخل وهي الجمع الجذع اي على جذوع النخل قال صاحب
المفصل ان جعلها في الاية بمعنى على حمل على الظاهر والحقيقة انها
على اصلها لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن الكائن في الظرف وقال
ابن الحاجب كل ما فيه احتواء او منزل منزلته فهو موضع في وكل
ما فيه معنى الاستعلاء دون الاستقرار فهو موضع على وكل ما فيه
معناهما فهو موضع للحرفين نظرا الى المعنيين نحو جلست على الارض
وفي الارض واعلم ان في تجيء لمعان اخر احدها المصاحبة كقوله تعالى
ادخلوا في امم اي مع امم وثانيها التعليل كقوله تعالى لمسكم فيما افضتم
اي لاجل ما افضتم وثالثها المقايسة وهي داخلة على ما يقصد
تعظيمه كقوله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل وربعها

بمعنى الباء كقوله تع ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اى يكثركم به والثانى
من حروف الجارة كلمة اللام ولها معان احدها التمليك مع التخصيص
نحو المال لزيد والثانى التخصيص وهو اما تخصيص مبالغة نحو الجل
للفرس فتبرز الكلام فى صورة توهم ان الجل مقصور على الفرس لا يتجاوز
عنه لكمال استحقاقه الجل او تخصيص تحقيقا نحو اخ له والثالث التعليل
اى بيان علة الشيء اذ هنا نحو ضربت زيدا للتاديب او خارجا نحو
ضربت لمخافتك والرابع بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تع
قال الذين كفروا اى رؤساء المشركين من اهل مكة قوله تع للذين
آمنوا متعلق بقال لو كان دين الاسلام خيرا اى حقا ما سبقونا
اليه وليس المعنى على سبيل الخطاب والا لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه
فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين آمنوا ولذا فسره بقوله
اى عن الذين آمنوا كما يقال قلت لزيد انه كريم اى عن زيد ولو
كان القول له لا عنه لقال انك كريم واعلم ان كون اللام بمعناه
لا يقتضي الخطاب ولذا قال القاضي والزمخشري فى تفسيره اى لاجل
الذين آمنوا فلا يكون بمعنى عن فافهم والخامس الفصاحة زائدة فى
المنصوب كقوله تع متى هذا الوعد اى الموعود من العذاب ان كنتم
صادقين بان العذاب واقع بنا قل فى جوابهم عسى ان يكون الشان
او الوعد ردف لكم اى تبعكم ولحقكم بعض الذى تستعجلون من العذاب
اى ردفكم لان ردف بمعنى تبع مستعمل بدون اللام او فى المجرور

نحو لا

نحو لا اباك اى لا اباك فاللام زائدة لتاكيد اللام المقدرة التى
لاجلها الاضافة وابا مضاف الى المضمر المجرور ولذا جعل اعرابه بالحروف
واعلم ان اللام تجىء لمعان اخر احدها التبيين اذا تعلقت باسم
الفعل او بحب فى تعجب او تفضيل نحو هيت لك وما احب زيدا لعمرو
والذين آمنوا اشد حبا لله وثانيها الصيرورة كقوله تع فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ويسمى لام العاقبة وثالثها
بمعنى فى كقوله تع ونضع الموازين القسط ليوم القيمة ورابعها بمعنى عند القسط
كهذه الاية لانه قيل المعنى عند يوم القيمة وخامسها بمعنى الى كقوله تع
كل يجرى لاجل مسمى وسادسها بمعنى بعد كقوله تع اقم الصلوة
لدلوك الشمس بعد زوالها وسابعها بمعنى على كقوله تع فان اساتم
فلها اى فعليها وثامنها بمعنى مع كقول لبيد كن لى ولا تكن على وتاسعها
بمعنى واو القسم نحو لله لا يؤخر الاجل وعاشرها بمعنى ان كقوله تع
وما امروا الا ليعبدوا الله وقيل بمعنى الباء اى بان يعبدوا الله
والحادى عشر بمعنى الفاء كقوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا
اى فسوف والثانى عشر بمعنى من كقول جرير وعن لكم يوم القيمة
افضل اى افضل منكم والسادس من حروف الجرة على لاى همة
رب بضم الراء وفتح الباء المشددة فى المشهور او بضم الراء وفتح
الباء المخففة وضمها وسكونها او بفتح الراء وفتح الباء
المشددة او المخففة قيل ان الاصح انها اسم لكم وهى موضوع

في الامر العام للتقليل اي لانشاء تقليل نوع من الجنس كما ان كم
للتكثير وانما قلنا في الامر العام لانها قد تكون للتكثير في المدح نحو رب
يوم لك صالح ولا سيما بداره جلجل ولهذا اوجب لها صدر الكلام
لان ما يدل على الانشاء يغير معنى الجمل الداخل هو عليها فوجب ان
يصرف العناية الى ذكره اولا لكونه مقصودا في الكلام وهي تختص باسم
نكرة لان وضع رب لتقليل نوع من جنس فوجب وقوع النكرة دون
المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون تعريف فلو عرفته لوقع التعريف
زيادة ضايعة موصوفة بمفرد او الجملة لتحقق التقليل الذي هو مدلول
رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط
كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهو مذهب ابي علي وابن
وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب نحو رب رجل كريم لقيته
ونحو رب رجل قايم ابوه او قام ابوه لقيته ونحو ربه رجلا وقد
يجيء هنا سؤال وجواب يفهم مما ذكرنا في بحث التعدية والسابع
من حروف الجر كلمة على وهي موضوعة للاستعلاء اي استعلاء شيء
على شيء وذلك اما حسي نحو زيد على السطح واما معنوي نحو
عليه دين كان ثقل الدين يحمل على عنقه او على ظهره واعلم ان على
يجيء لمعان اخر احدها المصاحبة كقوله تع الحمد لله الذي وهب لي
على الكبر اي مع الكبر وثانيها التعليل كقوله تع ولتكملوا العدة و
لتكبروا الله على ما هديكم وثالثها الظرفية كقوله تع واتبعوا

ما تتلو

ما تتلو الشياطين على ملك سليمن ورابعها بمعنى عن كقوله تعالى
والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم وخامسها بمعنى الباء
كقوله تع حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق وسادسها الزيادة
كقوله عم من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه
وقد تكون ظرف مكان بمعنى الفوق نحو من عليه اي من فوقه والثامن
من حروف الجر كلمة عن وهي موضوعة للبعد والمجاوزة مطلقا
وذلك اما بالزوال عن الشيء الثاني والوصول الى الثالث نحو رميت
السهم عن القوس لان تجاوز السهم بسبب الرمي عن القوس
ووصل الى الصيد واما بالوصول وحده واشار اليه بقوله وايضا
اذا قلت بلغني عن زيد حديث معقول فمعناه تجاوز عنه حديث
الي بالوصول وحده او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين فان
الدين زال عنه بسبب الاداء وان لم يصل الى اخر واعلم ان عن
يجيء لمعان اخر احدها البدل كقوله تع لا تجزي نفس عن نفس شيئا
وثانيها الاستعلاء كقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني
اي علي وثالثها التعليل كقوله تع وما كان استغفار ابراهيم لابيه
الا عن موعدة اي لاجل موعدة ورابعها بمعنى بعد كقوله تع لتركبن طبقا
عن طبق وخامسها بمعنى في كقولك لا تكن عن ذلك الامر وانيا اي ضعيفا
اي في ذلك الامر لان الوني يتعدى بفي وقد تكون اسما نحو من عن
يمينه اي من جانبه والتاسع من حروف الجر الكاف ولها معان

احدها التشبيه وهو في اللغة الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى
فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى في وجه التشبيه
وفي اصطلاح علماء البيان هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى
بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية ولا على وجه الاستعارة
بالكناية ولا على وجه التجريد مثال الاول رايت اسدا في الحمام ومثال
الثاني انشبت المنية اظفارها ومثال الثالث لقيت بزيد اسدا
وانما قيد الاستعارة بالتحقيقية والكناية لان الاستعارة التخييلية
كاثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس في شيء من الدلالة
على مشاركة امر لاخر على راى البعض اذ المراد بالاظفار معناها
الحقيقي وتفصيل هذا البحث مذكور في كتب البيان فليطلب ثمة
نحو زيد كالاسد في الشجاعة اشبهه اسدا فيها تشبيها مجازيا
اى منسوبا الى المجاز الذى هو الاستعارة لانه طريقها ومقدمتها
لا حقيقيا اى لا منسوبا الى الحقيقة بل حقيقة بنفسها وقيل انا
لم نعلم المعنى هنا لان العقول البشرية موصوفة بالقصور وانما يحيط
بكنه الاشياء من هو عليم بذات الصدور والثاني الفصاحة
زائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء اى ليس مثله شيء لان سوق الاية
لبيان نفي المثل وجعلها غير مزيد يوهم اثباته قيل ولو لم تكن زائدة
لزم نفيه تعالى لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله لان المماثلة من الجانبين
فتأمل وقيل الكاف خبر ليس وهي اسم غير زائدة على سبيل الفرض بالقاف ...

كقوله تعالى

كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والمعنى لو فرضنا له مثلا لامتنع
ان يكون لمثله المفروض مثل فيكون ابلغ في نفي المثلية عنه تعالى لان
مماثل الشيء انقص رتبة عن ذلك الشيء لانه انما المماثلة من بعض
الوجوه ولو ماثله من كل الوجه لكان هو هو وقيل المثل زائدة لان
ادخال الكاف على الضمير كهو ليس بجائز الا في الضرورة وايضا
اذا ورد اللفظان بمعنى حكم بزيادة الثاني دون الاول وقيل المثل
هنا بمعنى الصفة والمعنى ليس مثل صفته صفة واعلم ان المالكي قال
ان الكاف تجيء للتعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم اى لهدايته لكم
والفراء قال انها تجيء بمعنى على كقول بعض العرب كخير في جواب
من قال كيف اصبحت وقد يكون الكاف اسما بمعنى المثل
نحو يضحكن عن كالبرد المنهم والعاشر من حروف الجر
مذ بضم الميم وسكون الذال المعجمة والحادي عشر منذ بضم الميم
والذال المعجمة وسكون النون والكوفيون وبنو سليم يقولون
بكسر الميم فيهما وهما وضعتا لابتداء الغاية في الزمان الماضي الميم ...
يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبداء زمان الفعل
المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي لا جميعه نحو ما رايته مذ
ومنذ يوم الجمعة ونحو سافرت من البلد مذ ومنذ يوم الجمعة
اى ابتداء عدم رؤيتي وابتداء مسافرتي مذ ومنذ يوم الجمعة
اى من يوم الجمعة وللظرفية في الزمان الحاضر من غير اعتبار

معنى الابتداء والانتهاء الذى اعتبرته حاضرًا وأن مضى بعضه
يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبرته حاضرًا فالمراد ان جميع زمان
الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ ومنذ شهرنا ويومنا
اى جميع انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا و
تختصان بالمظهر وفيه خلاف للمبرد ويصلح ان يكونا اسمين فرفع
ما بعدهما على التاريخ او على التوقيت فتقول فى التاريخ ما رأيته مذ
ومنذ يوم الجمعة وتقول فى التوقيت ما رأيته مذ ومنذ سنة اى غاية
انتفاء الرؤية واوله وآخره سنة ولو قلت ما رأيته مذ ومنذ
يوم الجمعة مريدا رفعه على التوقيت جاز بتأويل وهو ما رأيته مذ
ومنذ اثنتا عشرة ساعات او عشر ساعات والثانى عشر حتى ولها
معنيان احدهما انتهاء الغاية كالى الا ان مجرور حتى اما شئ ينتهى
المذكور قبلها به نحو اكلت السمكة اى الجثة الواحدة حتى رأسها
اى انتهاء الاكل الى رأسها او ينتهى المذكور قبلها عنده نحو نمت البارحة
حتى الصباح ولو قلت نمت الليلة حتى نصفها او ثلثها لم يجز ولو قلت
نمت البارحة الى نصفها او ثلثها يجوز لان ذلك ليس بشرط فى الى
واعلم ان النحاة اختلفوا فى ان ما بعدها هل يدخل فيما قبلها ام
لا فقال عبد القاهر ان حتى ظاهر فى ان ما بعدها تدخل فيما قبلها فالاكل
الرأس وكذا النوم الصباح فى المثالين المذكورين وكذا عند ابن الحاجب
وجار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل هكذا قال ابن جنى وابو نصر

الفارابى الآن هذا الاختلاف لا يستقيم مطلقا بل الوجه ان يقال ان كان
المذكور بعدها بعضا لما قبلها يدخل الراس مثلا والا فلا كالصباح وعلى
هذا اشارة فى كلام المبرد فى المقتضب وفى كلام ابن الزاراك فى الفصول
والثانى بمعنى مع كالى ايضا ولكن هو اكثر ولم يفرق المعربين حتى وبين
الى فى كونهما بمعنى مع لكثرة التفاوت الواقعة بينهما بالقلة والكثرة
نحو جاء الحجاج جمع حاج حتى المشاة جمع ماش كغزاة وغاز
اى مع المشاة قيل المراد بمجىء حتى بمعنى مع كثيرا كون ما بعدها داخلا
فى حكم ما قبلها لا ان يكون حتى متعينا بمعنى مع واعلم ان حتى تجئ
للتسبيبة بمعنى كى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وزعم ابن الفارسى
وابن المالك انها تجئ بمعنى الا كقول الشاعر ليس العطاء من الفضول
سماحة حتى تجود اى الا ان تجود وتجئ للعطف وللابتداء نحو ذهب
القوم حتى عمرو ذاهب والثالث عشر واو القسم بدلا من الباء لتقاربهما
فى المخرج لانهما شفويتان وفى المعنى لان مع الجمع والالصاق متقاربان
نحو والله لافعلن وهو انما يكون عند حذف الفعل او غيره فلا يقال
اقسمت والله لكثرة استعمالها فى القسم ولا يتغير والله اخبرنى
كما يقال بالله اخبر حطا للواو عن درجة الباء ولا يقال وك لافعلن
مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط
رتبة الفرع عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيص الفرع باحد
القسمين وخص التاء من الا صالته وباؤه بالباء المنقوطة بنقطة

واحدة تحته وهو انما يكون عند الفعل وحذفه لسوال وشبهه ويدخل
على المظهر مطلقا والمضمر ومعناه الالصاق الذى مر ذكره وذكره هنا
تبعى لا قصدى وكذا عطفه فانهم نحو بالله او اقسمت بالله او بالرحمن
او بك لا فعلن او اجلسن والرابع عشر تاؤه بدلا من الواو لثبوت
المشابهة بينهما فى المخرج وهو مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا
عن مرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر
وخص منها ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تع نحو تالله لافعلن
والخامس عشر حاشا بالالف فى الاصل وقد يكتب بغيرها كقوله تع حاش
لله الاله وهى حرف جر عند سيبويه واكثر البصريين وهو الاصح وقد
يكون فعل ماض بمعنى جانب عند المبرد نحو جاءنى القوم حاشا زيدا
اى جانب جميعهم او الحاكى منهم او بعض منهم زيدا والسادس عشر
من حروف الجر عدا والسابع عشر منها خلا عند الاخفش وهما يكونان
حرفين بمعنى الا وتارة فعلين اخرى وما بعدها مجرور فى الاول منصوب
فى الثانى على المفعولية والفاعل مضمر راجع الى مصدر الفعل المقدم
او الى اسم الفاعل منه او الى البعض مطلقا كما اشرنا اليه فى حاشا
للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها من شيئت الشئ
من الامر اذا اصرفته منه فسمى استثناء لان الاسم المستثنى مصروف
عن المستثنى منه ومعنى الاستثناء فى العرف هو اخراج الشئ الثانى

عما اى عن حكم دخل فيه الشئ الاول الذى هو المستثنى منه واما
الشئ الثانى فسواء دخل فيه او لا فلا يلزم خروج المستثنى
المنقطع عن التعريف نحو جاءنى القوم حاشا زيدا وعدا زيد
وخلا زيد قيل فيه تناقض صريح معلوم لمن له ادنى لب واجيب
بان المستثنى منه مراد به الجميع بالنظر الى الافراد من غير حكم
بالاسناد فاخرج منه المستثنى على التحقيق ثم حكم بالاسناد
اذ لا يحكم على كلام متكلم بالاسناد الا بعد تمامه فلا يلزم التناقض
لان دخول المستثنى فى المستثنى منه ثم اخراجه بالا انما كان قبل
اسناد الفعل اليه فقولنا جاءنى القوم حاشا زيد بمنزلة القوم
المخرج عنهم زيد جاءنى وانما التناقض انما يلزم ان لو كان الاخراج
بعد الحكم بالاسناد وليس كذلك لان الحكم بالاسناد بعد كمال
فهم المفردات وتمامها كما يحكم فى بدل البعض والاشتمال مثلا
لو قلت ضربت زيدا رأسه اخبرت عن ايقاع الضرب على زيد
من غير تخصيص جزء منه فلو حكمت بتمام الاسناد قبل ذكر الرأس لكان
تناقضا الا انك لم تحكم به الا بعد تمامه بذكر الرأس قيل هذا الجواب
هو الصحيح فافهم واعلم ان من حروف الجر ميم القسم نحو م الله
بالكسر والضم وكى فى كيمه ولولا اذا دخل على الضمير المجرور المتصل
عند سيبويه نحو لولاك ولولاى ولولاه اذا سكنت على احد الوجهين ولعل
عند الاخفش ومتى فى لغة هذيل وواو رب عند الكوفيين

ولات عند عيسى اذا كان مجرورها ظرف زمان نحو لات اوان
فهذه الحروف عُدّت من حروف الجر ولم يعتبرها المص لقلتها قيل
ان بعض النحاة الحقوا ها نحو ها الله والهمزة نحو آلله بالحروف الجارة
والنوع الثاني من ثلثة عشر نوعًا حروف تنصب الاسم وترفع الخبر
والاولى ان يقول احرف بدل حروف لان الموضع موضع قلة لكونها
ستة احرف والحروف جمع كثرة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة
بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى وهي ستة احرف احدها
ان بكسر الهمزة وثانيها ان بفتحها ويقلب العرب همزتها عينًا في لغة
قيس وتميم وهما موضوعتان للتحقيق اي لتحقيق مضمون الجملة
وتاكيدها الا ان ان بالكسر للتحقيق بلا تغيير في الجملة وان لم
قلب الجملة الى المفرد نحو ان زيدًا قايم وبلغني ان زيدًا ذاهب
اي بلغني ذهاب زيد وثالثها كان بالتشديد وهي موضوعة
للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر
جامدًا او مشتقًا قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدًا
وللشك اذا كان الخبر مشتقًا وقد يكون كان للتحقيق كان
نحو كان زيدًا الاسد او قاعدًا واعلم ان كان حرف براسه على
التعيين عند بعضهم نحو انما وان الاصل عندهم التركيب وعند الخليل
انها مركبة من كاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدًا

فصل النوع الثاني من الحروف المشبهة

كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه في اول الامر وفتحت
الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة
انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
ورابعها لكن بالتشديد وهي موضوعة للاستدراك وهو في اللغة
طلب تدارك السامع وفي الاصطلاح رفع توهم يتولد من الكلام
المتقدم نحو ما جاءني زيد لكن عمرًا حاضر يعني اذا قلت
ما جاءني زيد فكان له متوهم يتوهم ان عمرًا ما جاءك ايضًا لما بينهما
من الالفة والمصاحبة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرًا حاضر
[illegible] والاستدراك ان يتوسط لكن بين كلامين
متغايرين بالنفي والاثبات من حيث المعنى يعني ان المعتبر هو التغاير
بحسب المعنى سواء تغايرا بحسب اللفظ او لا اما المتغايران لفظًا و
معنى فما ذكره المص واما المتغايران معنى لا لفظًا فنحو فارقني زيد لكن عمرًا
حاضرًا واعلم ان لكن عند البصريين مفردة وعند الكوفيين مركبة من
لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزايدة واصلها لا كان فنقلت كسرة
الهمزة الى الكاف فحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها
بل هو مخالف له نفيًا واثباتًا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها وخامسها
ليت وهي موضوعة للتمني اي لانشائه نحو ليت زيدًا منطلق ومعنى
التمني طلب حصول الشيء سواء كان حصول ذلك الشيء ممكنًا او ممتنعًا
فالممكن نحو ليت زيدًا قاعد والممتنع نحو ليت زيدًا طاير فانه ممتنع بحسب العادة

واعلم ان ليت قد تدخل على ان المفتوحة فتقوم هي مقام اسم ليت
وخبرها وقد يستعملها البعض استعمال وجدت ويجريها مجرى
الفعل المتعدى الى المفعولين فيقول ليت زيدا قائما وقول الشاعر
ياليت ايام الصبا رواجعا على هذه اللغة واما المشهورة
فرواجعا نصب على الحال وعلى الخبرية لكان المقدر وسادسها
لعل باللام المشددة على احدى اللغات وهي لعل وعل ولعن ولغن
بالغين المعجمة ولان وان وفي الصحاح اصل لعل عل واللام في اوله
زائدة وهي موضوعة للترجي اى لانشاء اولاشفاق وهو توقع
مخوف واستعمالها في الاول غالب فلذا قصر عليه نحو لعل زيدا قائم
ولعله يؤذيك والترجي يستعمل في الممكن اذ المحال لا يرجى حصوله
كقوله تع وتلك اى الاحكام المذكورة من سنية الطلاق حدود الله
ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه اى عرّضها للهلاك لا تدرى اى لا تعلم
ايها المخاطب ما يحدث لك بعد البينونة لعل الله يحدث بعد ذلك
اى الطلاق امرا وهو ان يندم الزوج لحبها او لولدها فيراجع
زوجته بعد التطليقة والتطليقتين فاستحب تفريق الطلاق
لذلك اذ لو طلقها ثلثا لا يمكن له ان يراجعها واعلم ان لعل قد يجئ
بمعنى ليت كقوله تع قال فرعون يا هامان ابن لي صرحا لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى واني لاظنه
كاذبا لكنه قليل فلذا لم يعتبره المصنف ثم اعلم ان الجر بلعل شاذ

كما جاء

كما جاء في اللغة العقيلية وقول الشاعر لعل ابى المغوار حكاية
والاخفش اجاز دخول لعل على ان المفتوحة المشددة قياسا
على ليت لكنه ضعيف وسميت هذه الحروف الستة المشبهة
بفتح الباء بالفعل التام المتصرف لكونها على ثلثة احرف فصاعدا
بكسر العين اى فلذاهب عدد حروفها صاعدا والفاء عاطفة
يعني لكون بعضها على ثلثة احرف نحو ان وان وليت وبعضها
على اربعة احرف كلعل وكأن وبعضها على خمسة احرف كلكن
وفتح اواخرها جميعا اى لفتح اواخرها ووجود معنى الفعل
في كل واحد منها مثل تحقق وشبه واستدرك وتمنى وترجى
قوله كما ان الفعل التام المتصرف يرفع الفاعل وينصب المفعول
متعلق بترفع الاسم وتنصب وهما مذكوران من قبل اى ترفع
الاسم وتنصب الخبر كشئ هو رفع الفعل ونصبه فكذلك والفاء
جزائية والجار والمجرور متعلق بترفع وتنصب وهما مذكوران
بعد هي اى الحروف الستة ترفع الاسم وتنصب الخبر اى ان
علمت مشابهة هذه الحروف بالفعل فاعلم انها ترفع وتنصب
كالفعل لمشابهتها الفعل من هذه الوجوه الخمسة المذكورة آنفا لكن لما
كان عملها فرعا على عمل الفعل جعل عملها كعمل الفعل الفرعي من تقدم
المنصوب على المرفوع هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فالخبر
مرتفع بما هو مرتفع قبل دخول هذه الحروف وهو الابتداء ثم

مطلب النوع الثالث من حرفان

او المبتداء على الرأيين النوع الثالث من ثلثة عشر نوعا حرفان
ترفعان الاسم وتنصبان الخبر احدهما ما والاخر لا نحو ما زيد
قائما ولا رجل حاضرا هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون
لهما العمل كما مر واعلم ان الاولى ان ينظم ان النافية في سلكهما لكونها
ايضا مشابهة بليس وعاملة عملها المشابهتها بليس اما مشابهة
ما بليس من حيث ان ما موضوعة للنفي مطلقا ونفي الحال والدخول
على المعارف والنكرات بكسر الكاف والدخول على المبتداء مطلقا
والخبر ودخول الباء على خبره واما مشابهة لا بها فمن حيث
ان لا لمجرد النفي والدخول على المبتداء المختص والخبر والدخول
على النكرات دون نفي الحال والدخول على المعارف ودخول الباء
على خبره فلذا كان عمل لا شاذا كما ان كلمة ليس كذلك اي هو مثل
شيء هو كون ليس مثل ذلك المذكورات ولما كان مشابهتها
بليس لفظا ومعنى عمل كل واحد منهما عملها الاصلي والنوع

مطلب النوع الرابع

الرابع من ثلثة عشر نوعا حروف تنصب الاسم المفرد فقط
المراد بالمفرد ما يقابل الجملة وهي سبعة احرف احدها الواو
بمعنى مع استوى الماء والخشبة بالنصب والخشبة مقياس يعرف
به قدر ارتفاع الماء وقت الزيادة قال جمهور النحاة ان العامل
في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع
واعلم ان بعض النحاة قال ان المفعول معه من السماعي وقال بعضهم

من القياسي

وما قال المصنف

من القياسي كساير المفاعيل وقال المص الى الاول ولما كان معمول
الواو بمعنى مع مفعولا معه عرفه المص بقوله المفعول معه اي الذي
فعل لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه
او المفعول في وقوع الفعل عليه وقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله
والضمير المجرور راجع الى اللام او الذي فعل فعل بمصاحبته على
ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير
المجرور للموصول هو المنصوب المذكور بعد الواو احترز به عما وقع
بعد الفاء وثم وغيرهما لعدم المقارنة فيها وعما ذكر بعد مع نحو جلست
مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو اشتريت الدار بآلتها وانما وضعوا
الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع
فناسب معنى المعية الكائنة بمعنى مع احترز به عما ذكر بعد الواو
العطف لمصاحبة معمول الفعل اي هو المذكور لمصاحبة معمول
الفعل اي هو المذكور لمصاحبة معمول الفعل سواء كان ذلك المعمول
فاعلا كما مر او مفعولا نحو كفاك وزيدا او سواء كان ذلك الفعل
لفظيا كالمثالين المذكورين او معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع
وزيدا او سواء كان ذلك المصاحبة في زمان واحد كما مر او في مكان
واحد نحو تركت الناقة وفصيلها وبه اي بقوله لمصاحبة معمول
الفعل احترز عما لا يكون معمول الفعل نحو زيد وعمرو او يكون
معمول الفعل لكن لا لمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده

هكذا قيل لكن فيه نظر والحق انه احتراز به عن مثل كل رجل وضيعته
فلا ينتقض الحد بقولنا جاءني زيد وعمرو معه لان المراد بالمصاحبة
هي المصاحبة الحاصلة من الواو وهنا ليست الواو للمصاحبة
والا لكان ذكر مع تكرارا وثانيها الا وهي موضوعة للاستثناء
نحو ما جاءني القوم الا زيدا وقد مر تفصيله وثالثها يا نحو يا رجلا
خذ بيدي ويا عبد الله ويا خيرا من زيد ورابعها ايا نحو ايا
رجلا وخامسها هيا واصلها ايا مثل هراق واراق نحو هيا رجلا
وسادسها اي بفتح الهمزة وسكون الياء نحو اي رجلا وسابعها
الهمزة عبر باسمها لوجوده نحو ارجلا وهذه الخمسة موضوعة
للنداء ومعناه لغة الصوت والنداء واصطلاحا هو طلب
اقبال شيء بحرف نائب مناب ادعو ولما كان المنادى لازما
للنداء فسره المصنف بقوله ومعنى المنادى في العرف هو الشيء
المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
شيئا مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيدا وحكما يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل
عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله
بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد
التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد نداؤه فخرج بهذا القيد
عن تعريف المنادى قيل فيه نظر لان المندوب ايضا كما قال بعضهم

منادى

منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك
تناديه وتقول له تعال فاني مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى
كما فعله صاحب المفصل قيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل
في المنادى فح يكون قوله مطلوب اقباله بمنزلة الجنس بحرف من
حروف النداء الخمسة المذكورة احترز به عن مثل قولك اطلب
اقبال زيد نائب مناب ادعو وانادي فيكون يا عبد الله
ادعو عبد الله الا انه حذف الفعل وجعل حرف النداء كالنائب
عنه لدلالته عليه لانك اذا تلفظت بحرف النداء علم انك تدعو انسانا
فقيل من تدعو فتقول عبد الله فحذف الفعل وجوبا لصيرورة
يا بدلا عنه وقائما مقامه ولرفع لبس الانشاء بالخبر لان لفظة
ادعو كما يحتمل الخبر يحتمل الانشاء بخلاف لفظة يا فانه متعين
للانشاء واما من جعل المنادى منصوبا لفظا ومحلا بيا
واخواتها وجعلها اسماء الافعال فلا يكون المنادى عنده
مما التزم حذف فعله قيل احترز بقوله بحرف نائب مناب
ادعو عن نحو الا زيد قائم اذ المنبه يطلب اقباله بحرف لكنه
ليس بنائب مناب ادعو وفيه نظر اذ هو يخرج بقوله بحرف
على ما فسرناه فالاولى ان يجعل تتميما للحد لا للاحتراز قيل
ينتقض الحد بقولك يا زيد ادبر ولا تقبل علي والاولى ان يقول
المنادى هو المسؤول اجابته بيا واخواتها لفظا كما مر

او تقديراً نحو يوسف اعرض عن هذا هذا على تقدير ان يكون قوله
لفظاً او تقديراً تفصيلاً لحرف ويحتمل ان يكون تفصيلاً للمطلوب
اقباله اى المطلوب اقباله ملفوظاً كما مرّ او مقدراً نحو الا يا اسجدوا
اى الا يا قوم اسجدوا ويا اختصت بان ينادى بها القريب
والبعيد وما هو بمنزلته من نائم او ساهٍ والمتوسط دون
اخواتها لكثرة استعمالها فى النداء قيل انّ يا حرف وضع
لنداء البعيد وقد ينادى بها القريب تنزيلاً له منزلة البعيد
امّا لعظمته كقول الداعى يا ربّ ويا الله وهو اقرب اليه من حبل
الوريد او لغفلته وسوء فهمه او للاعتناء بالمدعوّ له وزيادة
الحثّ عليه فافهم وايا وهيا وضعتا للمنادى البعيد وهو
بمنزلته قيل الوجه فى ذلك كثرة حروفها واى والهمزة وضعتا
للمنادى القريب واراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل
فيه المتوسط ايضاً فلذا قال لكن الهمزة للاقرب لقلة حروفها
واى للمنادى المتوسط لتوسط حروفها بين القلة والكثرة
واعلم انّ ناصب المنادى عند سيبويه الفعل المقدر فلا يكون
حروف النداء من السماعى وعند المبرد حروف النداء فيكون
من السماعى كما اختاره المصنف وقال ابو على فى بعض كلامه انّ
يا واخواتها اسماء افعال فتكون من السماعى ايضاً والنوع
الخامس من ثلثة عشر نوعاً حروف تنصب الفعل المضارع

مطلب النوع الخامس حروف تنصب الفعل

وهى اربعة احرف احدها ان المصدرية المذكورة لانّ انْ الزائدة
والمفسرة والواقعة بعد رأيت وعلمت وظننت كلّ منها لا تنصب الفعل
واعلم انّ الاصل فى نواصب المضارع هو انْ المصدرية لانها مشابهة
بانّ التى هى من حروف المشبهة بالفعل فى اللفظ ومصير الجملة التى
بعدها فى تاويل المصدر واما اخواتها فقد حملت عليها فى العمل
لانها للاستقبال كما انّ انْ للاستقبال وحكى عن الخليل ان الحرف
الناصب هو ان فحسب والباقى لا ينصب الفعل الا وهى مضمرة
والاكثرون على خلافه وثانيها لن قال الفراء اصله لا فابدل
الالف نوناً وقال الخليل اصله لا ان فخفف الهمزة واسقطت
الالف لالتقاء الساكنين وقال سيبويه انه حرف برأسه
وثالثها من الحروف التى تنصب الفعل المضارع كى سواء
دخلت عليها اللام او لم تدخل وقال بعض النحاة اذا دخلت
اللام عليها تكون ناصبة البتة والا احتملت ان تكون حرف
جرّ فتكون ان مضمرة فيه وذهب الاخفش والخليل على
انها فى جميع استعمالاتها حرف جرّ وردّ مذهبهما بدخول اللام
عليها ورابعها اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون
النون قيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فالنون
عوض عن المضاف اليه واعلم انّ اذن تنصب الفعل المضارع
وجوباً ان تقدمت على الفعل الناصب هو اياه وهو مستقبل

وجوازا ان تقدمها عاطف نحو ان تأتنى واذن اكرمك فانه يجوز
انتصاب الفعل باذن يجوز رفعه على الاستيناف وتلغى ان وقعت
بين المبتداء والخبر نحو انا اذن اكرمك وبين الشرط والجزاء
نحو ان تأتنى اذن اكرمك وبين القسم والجواب نحو والله
اذن لا اكرمك او وقع بينها وبين الفعل دعاء نحو اذن رحمك الله
اكرمك او نداء نحو اذن يا زيد اكرمك او يمين نحو اذن والله
لا اكرمك او تأخرت عن الفعل نحو آتيك اذن فى جواب من قال
احسن اليك او تقدمت على الفعل وهو حال كقولك لمن يتكلم
اذن اذن اظنك كاذبا ومثال ان نحو احب ان تقوم بنصب
الميم اى احب قيامك ونحو قوله ان تصوموا خير لكم ومثال
لن موضوعة لتاكيد النفى فى الزمان المستقبل لا التابيد
نحو لن يضرب زيد فانه افاد تاكيد النفى فى الضرب لانك لو قلت
لا يضرب زيد كنت نافيا ضرب زيد نفيا مجردا عن الفائدة
الزائدة عليه واذا قلت لن يضرب زيد كنت نافيا نفيا زيد
عليه التاكيد ولن حرفان موضوعتان للنفى فى الاستقبال
نحو لا ولن والاولى ان يقول هو لا ولن ولكن لن ابلغ فى
النفى من لا لتاكيد النفى فى المستقبل بخلاف لا وقال بعضهم
اى بعض النحاة ان لن نفيا ابديا اى لنفى الابدى وهم المعتزلة
وهم اصحاب واصل بن عطا اعتزل عن مجلس الحسن البصرى

يقرر ان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر واثبت المنزلة
بين المنزلتين فقال الحسن قد اعتزل عنا واصل بن عطا فسموا
المعتزلة واعلم ان ما ذهب اليه المعتزلة فاسد والا لما جاز تحديد
الفعل بعده كقوله فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى واما قوله
لن ترانى يا موسى فمحمول على عدم الرؤية فى الدنيا ومثال كى
موضوعة للتعليل اى لعلية ما قبله قوله معناه اى معنى كى ما كان
ما قبله اى كون الذى يوجد قبله سببا لما يوجد بعده جملة معترضة
نحو اسلمت كى ادخل الجنة فيكون الاسلام اى الذى يوجد قبله
سببا لدخول الجنة الذى يوجد بعده فى الخارج وان كان الامر
بالعكس فى الذهن ومثال اذن موضوعة للجواب باعتبار القول
والجزاء باعتبار الفعل نحو قولك اذن اكرمك لمن قال انا آتيك
فانه جواب لاخبار متطوع به غير المتكلم فيه وجزاء باعتبار
المعنى ان اتى يوجد الاكرام والا فلا والنوع السادس من
ثلثة عشر نوعا حروف تجزم الفعل المضارع وهى خمسة احرف
احدها ان بالكسر والسكون وهى موضوعة للشرط والجزاء
اى ان لتعليق صدق امر على صدق امر آخر ويسمى الثانى
وهو المعلق عليه شرطا والاول وهو المعلق جزاء وهذا
احتراز عن ان المخففة وان النافية وانما وجب ان تعمل
الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان يكون عاملة

مصدر النوع السادس من حروف ... جوازم

بها فاختير لها عمل الجزء لطول ما يقتضيه لانه حذف وتخفيف نحو
ان تكرمني بالجزء اكرمك بالجزء ايضاً الاول هو الشرط والثاني هو
الجزاء وثانيها لم بالفتح والسكون نحو لم يضرب ولم اى كلمة لم
تقلب معنى المضارع ماضيا وتنفيه وانما عملت لاختصاصها بالفعل
وانما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت بان من حيث انها تدخل
على الفعل المضارع فتنقله الى المعنى الماضي كما ان ان تدخل على الماضي
فتنقله الى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا ولما اشبهتها
عمل عملها وثالثها لما التي ليست بمعنى الا ولا بمعنى حين وهي كذلك
اى مثل لم في النقل والنفي نحو لما يضرب الآن لم لمطلق النفي فيجوز
ان ينقطع في زمان الاخبار والتكلم ولما للنفي المتصل بالحال وذلك
لان لما نفي لقد ضرب وقد ضرب اخبار عن المضي المتصل بالحال
وكذلك نفيه ولم ليس كذلك لقلة حروفه من لما وهذا من جملة مصداق
ما يقال من ان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وقد يكون لما
بمعنى حين وبمعنى الا فلا يكون جازما كما اشير اليه ورابعها
لام الامر اى امر الفاعل الغائب والمفعول الغائب والفاعل
المتكلم والمفعول المتكلم والمفعول المخاطب واما قوله تعالى
فبذلك فلتفرحوا وهو قراءة النبي عم فمعدود من الشواذ وهذا
احتراز عن لام الجر ولام التاكيد نحو ليضرب وليضرب وليضرب
وفلنضرب ولتضرب وانما عملت الجزم لمشابهتها بان في لزومها

المضارع

ونقل معناه من الاخبار الى الانشاء كما ان ان تنقل الفعل المضارع
من كونه محتملا الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت ومن حق الحروف
الواردة على حرف واحد ان تفتح فرقا بينها وبين لام التوكيد التي
تدخل المضارع نحو ان زيدا ليضرب الامر طلب الفعل عن الفاعل
او المفعول على سبيل الاستعلاء واعلم ان الامر يستعمل في المعنيين
احدهما ما ذكره المص وثانيهما لفظ يدل على طلب الفعل دلالة وضعية
والاول حقيقة والثاني مجاز وخامسها لا وهي موضوعة للنهي
وهي تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا
او غايبا او متكلما وهذا احتراز عن لا التي للنفي نحو لا يضرب
ولا يضرب ولا تضرب ولا اضرب ولا نضرب وانما عملت الجزم
لما مر في لام الامر وهي حقيقة طلب ترك الفعل ومجازا لفظ يدل
على طلب ترك الفعل والنوع السابع من ثلثة عشر نوعا اسماء
تجزم الافعال على ان يكون فيه معنى ان الشرطية بالكسر والسكون
يعني انها للشرط والجزاء كما ان ان الشرطية لهما واعلم ان هذه
الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار وذلك
انك اذا اقتضيت مثلا من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب
زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمروا اضرب عمروا وان تضرب خالدا
اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتى باسم
عام ليشمل الجميع وترك استعمال ان مع فعل من تضرب اضرب

[illegible]

فدل ذلك على كل انسان فلذا حكم باسميته وبنى لتضمنه معنى ان
الشرطية ومن منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك
قلت اى انسان تضرب اضربه وهى تسعة اسماء يقولون لها آنا
منقوصة لاحتياجها الى الشرط والجزاء احدها من بالفتح والسكون
نحو من يكرمنى اكرمه ومحل من مرفوع على الابتداء على تأويل اى
انسان يكرمنى اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها
فى صلة من وقال بعضهم هو الجملتان جميعا كانك تقول انسان ما
ان يكرمنى اكرمه قال صاحب الصحاح من اسم لمن يصلح ان يخاطب
به وهو مبهم غير متمكن وهو فى اللفظ واحد ويكون فى معنى الجماعة
كقوله تعالى ومن الشياطين من يغوصون له ولها اربع مواضع الاستفهام
نحو من عندك والخبر نحو رأيت من عندك والجزاء نحو من يكرمنى
اكرمه ويكون نكرة نحو مررت بمن محسن اى بانسان محسن
وثانيها اى بفتح الهمزة وبالياء المشددة نحو ايهم يكرمنى اكرمه
اى اى انسان ما ان يكرمنى اكرمه واى ههنا مرفوعة على الابتداء
ايضا واعلم ان اى معرب وحده من بين اخواتها مع قيام الموجب
للبناء للتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب واما اختصاصها
بالاعراب فلوجود الاضافة المنافية للبناء وعدمها فى اخواتها
قال صاحب الصحاح اى اسم معرب يستفهم به ويجازى فيمن
يعقل وفيما لا يعقل تقول ايهم اخوك وايهم يكرمنى اكرمه

وهو معرفة للاضافة وقد يترك الاضافة وفيه معناها وقد يكون
بمنزلة الذى فيحتاج الى صلة تقول ايهم فى الدار اخوك وقد يكون
نعتا تقول مررت برجل اى رجل وايما رجل وما زائدة وثالثها ما نحو
ما تصنع اصنع اى شيئا ما ان تصنع اصنع ومحل ما منصوب على
انه مفعول به مقدم لتصنع قال صاحب الصحاح ما حرف يتصرف
على تسعة اوجه الاستفهام نحو ما عندك والخبر نحو ما عندك والخبر
نحو رأيت ما عندك وهو بمعنى الذى والجزاء نحو ما تفعل افعل والتعجب
نحو ما احسن زيدا ومع الفعل فى تأويل المصدر نحو بلغنى ما صنعت
اى صنعتك ونكرة يلزمها النعت نحو مررت بما معجب لك اى شيء
معجب لك وزائدة كافة عن العمل نحو انما زيد منطلق وغير كافة كقوله تعالى
فبما رحمة من الله ونافية نحو ما خرج زيد وما زيد خارجا ورابعها
متى مع ما وبغير ما وهى موضوعة للزمان نحو متى تخرج اخرج ونحو
متيما تلقنى فردين ترجف روانف اليتك اى زمانا ما ان تخرج
اخرج فيه ومحل متى منصوب على انه مفعول فيه لتخرج قال صاحب
الصحاح متى ظرف غير متمكن وهو سؤال عن زمان ويجازى
به ويكون فى لغة هذيل بمعنى من نحو متى لجة اى من لجة وقد يكون
بمعنى الوسط فيجر ما بعده بالاضافة وسمع ابو زيد بعضهم يقول
وضعته متى كمى اى وسط كمى وخامسها مهما فانها قد تستعمل
لظرف الزمان والصحيح انها لغير الظرف قال صاحب الصحاح

زعم الخليل ان مهما اصلها ما ضمت اليها ما لغوًا وبدلوا الالف هاء
وقال سيبويه يجوز ان يكون كان ضم اليها ما نحو مهما تخرج اخرج اى وقت
ما ان تخرج انت اخرج انا هذا على تقدير كونها ظرفا واما غير الظرف
نحو مهما تخرج اخرج اى شيء ما ان يخرج هو اخرج انا وسادسها
اين مع ما وبغير ما وهى موضوعة لظرف المكان نحو اين تمر امرر وقوله
اينما تكونوا يدركّم الموت اى مكانا ما ان تمر امرر وهى منصوبة على
انها مفعول فيها للتمرر وسابعها انى بفتح الهمزة والنون المشددة
وهى بمعنى اين نحو انى تاكل اكل اى مكانا ما ان تاكل اكل وهى منصوبة
على انها مفعول فيها لتاكل وقد يكون بمعنى كيف نحو انى لك اى كيف لك
وثامنها حيثما حيث ظرف مكان بمنزلة حين فى الزمان وهو اسم مبنى
وانما حرك اخره لالتقاء الساكنين فمن العرب من يبنيه على الضم تشبيها
بالغايات ومنهم من يبنيه على الفتح استثقالا للضم مع الياء وهو من
الظروف التى لا يجازى الا مع ما لانه قد لزم الاضافة والاضافة تنافى
معنى المجازات لاقتضائه الابهام والاضافة تنافيه واذا كفت بما صلح
بمعنى المجازات نحو حيثما تذهب اذهب اى مكانا ما ان تذهب اذهب
وتاسعها اذما هى حرف عند سيبويه قال السيرافى ما علمت
احدا من النحاة ذكر اذما فى عمل الجزم غير سيبويه واصحابه واستدل
بقول الشاعر اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمأن
المجلس وقال المبرد ان اذ فى اذما باقية على اسميتها وما كافة

لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزاء نحو اذما تفعل افعل
اى زمانا ما ان تفعل افعل واعلم ان انجزام المضارع مع كيفما
واذا فشاذ اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلنا
كيفما تقراء اقراء كان معناه على اى حال وكيفية تقراء انت انا
ايضا اقراء عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع
الاحوال والكيفيات واما اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم
لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر
المقطوع به اما اذا ما فقال شارح اللباب يجوز به الجزم ولا يكون
مستبعدا لان ما جوز الجزم بها فمع ما اجوز ونقل عن بعضهم جواز
الجزم باذا مكفوفة بما وانشدت البيت للفرزدق وكان اذا ما
تسلل السيف يغرب ومن منع قال الرواية متى ما تسلل
السيف والنوع الثامن من ثلثة عشر نوعا اسماء تنصب
على التمييز بيانيه بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذا الاسم
يميز مراد المتكلم عن غير مراده او بفتحها على معنى ان المتكلم يميز
هذا الجنس عن ساير الاجناس وهو ما يرفع الابهام ويبين
بعض المهملات نشاءت ونشاء عن ذات مذكورة فى مفرد او
عن مقدرة فى جملة او شبهها او فى اضافة اسماء نكرات بكر الكاف
وهى اربعة اسماء اولها عشرة اذا ركبت مع احد غير واحد
الى احد فى التركيب اختصارا او اثنين منتهية الى تسعة عشر

اسماء اعداد

اما ثلث الى عشر فيجر الاسماء النكرات لا ينصبها واما عشرون الى
تسعة وتسعين فانها تنصب الاسماء النكرات على التميز ايضا لكنها
من قبيل العوامل اللفظية القياسية لا من السماعية يجئ بيانه ان شاء الله
نحو احد عشر فانه يحتمل لان يكون من الدراهم والدنانير فلما قال
درهما زال الابهام والاحتمال واثنى عشر درهما متصاعدا ومنتهية الى
تسعة عشر دينارا وانما ينصب عشر مميزها لانها تمت بالتنوين تقديرا
فيمتنع الاضافة ويقال فى المذكر مطلقا واحد فى المذكر واثنان فى المثنى
والمؤنث مطلقا واحدة فى المفردة واثنتان فى المثناة فهو اى كل واحد
من واحد واثنان وواحدة واثنتان على القياس المشهور وهو
تانيث ما يؤنث بالحاق علامة التانيث وتذكير ما يذكر بعدمه وما
حصل فوقهما اى الواحد والاثنان متصاعدة ومنتهية الى العشرة غير
جار على قياس المشهور وانما لم يجر على القياس ههنا بل ذكر للمؤنث
وانث للمذكر لانهم احتاجوا للفرق الى الزيادة وهى بالمذكر اولى لخفته
نحو ثلثة مستعملا باثبات التاء للمذكر اى لجماعة المذكر منتهية الى العشرة
ونحو ثلث مستعملة بحذف التاء للمؤنث الى العشرة كقوله تعالى فاما عاد
فاهلكوا بريح صرصر اى شديد الصوت او البرد عاتية اى متجاوزة
عن امر خزنتها فخرجت بلا كيل ووزن على خلاف العادة سخرها
اى سلط الله تعالى الريح عليهم اى على قوم عاد بقدرته وهو استيناف
او صفة جئ بها لنفى ما يتوهم من انها كانت من اتصالات فلكية

اذ لوكانت

اذ لوكانت لكان هو المقدر لها والمسبب سبع ليال وثمانية ايام فذكر
سبع بغير التاء لان معدوده الجمع المؤنث لكونه جمع ليلة وهى مؤنث وذكر
ثمانية بالتاء لان معدودها الجمع المذكر لكونه جمع يوم وهو مذكر واما قوله تعالى
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال هى الحسنات او لانها
اكتسب التانيث من المضاف اليه واعلم ان اعتبار لحوق التاء بهذه
الاعداد وعدم لحوقها انما يكون بالنظر الى واحد المعدود لا الى لفظ
المعدود فان كان المعدود جمعا وواحده مؤنثا غير العلم حذفت
التاء منها نحو ثلث نسوة وعيون وان كان مذكرا اثبت التاء سواء
فى لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات فى جمع حمام او لم تكن
وان كان المعدود صفة قائمة مقام الموصوف اعتبر حال الموصوف
لا حال الصفة كقوله تعالى فله عشر امثالها فانه حذفت التاء ههنا
مع ان المثل مذكر لان المراد بالامثال الحسنات اى عشر امثالها وان
لم يكن المعدود جمعا بل اسم جمع او اسم جنس فان كان مختصا
بجمع المذكر كالقوم كان حكمه حكم جمع المذكر فان كان مختصا بجمع
المؤنث كان حكمه حكم جمع المؤنث نحو ثلث مخاض لانها بمعنى الحوامل
من النوق وتركيب المذكر فيما فوق العشرة حال كونه احد عشر رجلا
واثنى عشر رجلا مستعملين بحذف التاء من العشرة لان الاسم
الاول وهو احد واثنى مذكر فلو لم يحذف التاء من العشرة لاجتمع
علامتا التذكير لكون اثبات التاء فى هذه الاسماء علامة للتذكير

فسقطت لذلك على القياس المشهور وتركيب المؤنث حال كونه احدى
عشرة امرأة وعشر واحدة لا احدى في التركيب اختصاراً واثنتا عشرة
امرأة مستعملين باثبات التاء في العشرة لان الاسم الاول من المركب
مؤنث فلو اسقطت التاء من العشرة لزم اجتماع علامتي التانيث لان
سقوطها في العدد علامة للتانيث فاثبت لذلك على القياس المشهور ايضا
وتركيب المذكر حال كونه ثلثة عشر رجلاً واربعة عشر رجلا الى عشرين
مستعملين باثبات التاء في المذكر اي في الجزء الاول ابقاء له بحاله
قبل التركيب على غير القياس المشهور واما حذفها في الجزء الثاني فلكراهة
اجتماع علامتي التذكير وتركيب المؤنث حال كونه ثلث عشرة امرأة
واربع عشرة امرأة الى عشرين مستعملين بحذف التاء في المؤنث اي
في الجزء الاول ابقاء له بحاله قبل التركيب اما تذكير الثاني فلكراهة
اجتماع علامتي التانيث على غير القياس المشهور ايضا واما عشرون
وثلثون الى تسعين فسواء في التذكير والتانيث نحو عشرون رجلاً
وامرأة واما ما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر
فكاين بلفظ ما تقدم من الاسماء الاعداد بعينه من غير تغيير
وتبديل فتقول احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة و
اثنان وعشرون رجلاً واثنتا وعشرون امرأة وثلثة وعشرون
رجلاً وثلث وعشرون امرأة وثلثة وعشرون رجلا وثلث وعشرون
امرأة هكذا الى تسعة وتسعين واما ما زاد على تسعة وتسعين

من مائة

من مائة والف وتثنيتهما وجمعه فسواء في التذكير والتانيث ايضاً
نحو مائة رجل وامرأة والف رجل وامرأة وكذا الحال في التثنية والجمع
واما ما زاد على كل منهما فكاين بلفظ ما تقدم من الاعداد من غير
تبديل ايضا فيقال مائة وواحد وواحدة واثنان واثنتان ومائة
وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة
امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة و
مائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة
وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة
وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في التثنية
والجمع واعلم ان كسر الشين في العشرة المركبة في المؤنث نحو ثلث
عشرة الى تسع عشرة عند بني تميم لئلا يلزم توالي اربع فتحات
في كلمة واحدة وهي عشرة مع امتزاجها بالاسم الذي في آخره فتحة
ولا يلزم ذلك في المذكر نحو ثلثة عشر رجلاً فلا يكسر وكذا لا يلزم
في عشرة اذا لم يركب لعدم امتزاجها لما في آخره فتحة وعند اهل
الحجاز يسكن الشين في المؤنث وهي اللغة الفصيحة لان السكون
اخف من الفتحة وقد يسكن عين العشر المركب مع ما في آخره حركة
في المذكر لئلا يلزم اجتماع اربع فتحات نحو احد عشر بخلاف اثنا
عشر ويجوز اسكان ياء ثماني عشر وحادي عشر وثاني عشر وفتحها وهو
الاكثر ويجوز حذفها اكتفاء بكسر النون والدال ويجوز فتحها لانه جعل النون

والدال بعد حذف الياء بمنزلة اخر الكلمة ففتحت كما فتح اخر الجزء
الاول من احد عشر وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مزالق
الاقدام ومميز ثلثة بكسر الياء وفتحها الى عشرة وثلث الى عشرة مخفوض
بالخاء المعجمة اي مجرور لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين مجموع لفظا او معنى الا ثلثمائة الى
تسعمائة فانه مفرد لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع فيكون جمعا
معنى وانما كان مميزه جمعا ليطابق المعدود العدد نحو جاءني ثلثة
رجال وثلث ليال ونحو ثلثة رهط وثلث قوم وانما قال ومميز ثلثة
الى العشرة اذ الواحد والاثنين لا تمييز لهما لا يقال واحد رجل ولا
اثنان رجل بل يقال رجل ورجلان استغناء بلفظ التمييز عنهما
لافادته النص المقصود بالعدد واما قولهم رجل واحد ورجلان
اثنان فللتأكيد ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع
وتسعين منصوب لتعذر الاضافة في عشرين واخواتها اذ لا
يستقيم ابقاء النون معها اذ هي صورة نون الجمع ولا حذفها اذ
ليست هي في الحقيقة نون الجمع اما فيما عداها واخواتها فلانهم كرهوا
ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد فلا يرد عليه خمسة عشر زيد
لان المضاف اليه لما كان غير العدد ولم يمتزج امتزاج ذلك
المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا
ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا

فللتأكيد
[illegible]

ليطرد

ليطرد ثمانمائة امرأة مفرد لانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
ليكون الفضلة قليلا نحو احد عشر رجلا الى تسع وتسعين واما الجمع
في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فمحمول على البدل من العدد
وحذف المميز اي اثنتي عشرة فرقة او جماعة ولا يجوز ان يكون اسباطا
هو المميز والا لزم ان لا يؤنث العدد وقيل يجوز ان يكون تمييزا لان المميز
بالجمع وضعا لان الاسباط موضع قبيلة اي اثنتي عشرة قبيلة كل قبيلة اسباط
لا سبط فلو قيل اثنتي عشر سبطا لاوهم ان المجموع قبيلة واحدة وليس
كذلك ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعها
كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثمائت
رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل
الفا رجل قال صاحب الصحاح مائة من العدد وجمعها مئون بكسر الميم
وبعضهم يضمها ومآدات ايضا فاعرفه مخفوض لما قلنا في مميز الثلثة
مفرد لحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع او لحملها في افراد المميز
على العدد الذي قبله اما قول الشاعر اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد
واما سنين في قوله تعالى ثلثمائة سنين فمحمول على البدل اي على بدل
سنين من ثلثمائة وقيل على عطف البيان لان عطف البيان والتمييز
كلاهما للتفسير والمميز محذوف اي ثلثمائة مدة او تنزيل الجمع
وهو سنين منزلة المفرد وهو سنة ان كانت مضافة الى سنين
نحو مائة رجل ومائتا رجل وثلثمائة رجل والف رجل والفا رجل

والالف بوثانيهما كم الاستفهامية نحو كم درهما مالك برفع اللام اى عشرون
درهما مالك او ثلثون فان درهما منصوب على التمييز مفرد لان كم
الاستفهامية لمطلق العدد من غير النظر لكثرة وقلة فجعل لها مميز
مطابق لمميز العدد المتوسط وهو احد عشر الى تسعة وتسعين
اذ لو جعل لاحد الطرفين لكان تحكما واما كم الخبرية فان مميزها
مجرور بالاضافة عند غير الفراء وهو مفرد تارة ومجموع اخرى نحو كم
رجل وكم رجال بمعنى كثير من الرجل او من الرجال عندك اما كونه مجرورا
لانها لكونها للتكثير وافقت العدد الكثير فى المعنى ومميزه مجرور
فحملوها عليه فاضافوها الى مميزها مفردا مثله كمائة درهم والف
رجل اما مجيئه مجموعا فلتوكيد معنى الكثرة وتقويته اذ ليس فى لفظ
كم ما ينبئ عن كمية العدد والكثير صريحا بخلاف العدد الكثير
فجعل الجمعية مميزة كانها نائبة عن معنى التصريح بالكثرة فان
وقع اسم مرفوع بعد كم الخبرية والاستفهامية او وقع مجموع
بعد الاستفهامية فعلى حذف التمييز منهما نحو كم عبد الله
ماكث اى كم يوما او شهرا عبد الله ماكث ونحو كم زيد ماكث
اى كم يوم زيد ماكث ونحو كم لك غلمانا اى نفسا استقروا
لك حال كونهم غلمانا ويجوز دخول من فى المميزين لمناسبة
من التمييز لان كل واحد منهما للبيان نحو كم من رجل ضربت
فى الاستفهامية وكم من قرية اهلكناها فى الخبرية وثالثها كاى

وهى

وهى كلمة مركبة من كاف التشبيه واى وضعت بمعنى كم الخبرية الا انها
تنصب مميزها نحو كاى رجلا عندى لانها قد تمت بالتنوين وفيها
ابهام كما فى مثل راقود خلا وقال بعض الفضلاء فى شرح الكافية كاى
مبنية لان كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى الاصل معربا فصار
المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون
اخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء
نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط ورابعها كذا وهى كناية
عن العدد المبهم ككم ومركبة من كاف التشبيه وذا الا انهما لما
ركبتا تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما فى اى وتغير حكمه
ايضا ولذا لكذا استوى فيها المذكر والانثى لا يقال فى كذا كذه كما يقال
فى هذا هذه ثم ذا لما دخل عليها الكاف صارت بمنزلة اسم مضاف
كقولك لى ملوه عسلا وتنصب ما بعدها نحو عندى كذا درهما اى
عدد ما درهما حاصل عندى وقد يكون كذا كناية عن غير العدد
ايضا نحو خرجت فى يوم كذا وهى كناية عن يوم السبت او غيره
والنوع التاسع من ثلثة عشر نوعا كلمات يسمى اسماء الافعال
قال بعض الافاضل ان هذه الاسماء موضوعة مواضع در المصادرة
سد الفعل فعبر النحويون بانها اسماء الافعال قصرا للمسافة
بعضها يرفع فاعله فقط وبعضها ينصب مفعوله مع رفع فاعله وهى
تسع كلمات وهى التى تؤتى لضرب من الايجاز حيث يضعون

مطلب النوع التاسع كلمات يسمى اسماء الافعال

الاسماء موضع الافعال ويسد ونها مسدها ولنوع من المبالغة
والتوكيد لاتكون في لفظ الفعل على ما سيأتي انشاء الله والتاسع
منها ستة كلمات اولها رويد وهو اسم للفظ امهل وهو امر
نحو رويد زيدا اى امهله ويستوى فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان
والجمع وهذا نوع من الاختصار واعلم ان رويد مصدر ارود في الاصل
اى امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمى به
الفعل وجعل هذا الحذف والتغيير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية
وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا
او على الحال ايضا نحو سار رويدا وقد يستعمل مصدرا مضافا
نحو رويد زيد بمعنى ارواد زيد وثانيها بله بفتح الهاء وهو اسم للفظ
دع وهو امر نحو بله زيدا اى دعه واتركه ويستوى فيه الواحد والجمع
والمذكر والمؤنث ايضا وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو بله
زيد اى اترك ترك زيد وقد يكون بمعنى سوى كما في الحديث اعددت
لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر
على قلب بشر بله ما اطلعتهم عليه وثالثها دونك وهو اسم لخذ وهو
امر نحو دونك زيدا اى خذ زيدا وانما اوقع الظاهر مقام الضمير للتفخيم
ورابعها عليك وهو اسم للامر وهو الزم نحو عليك زيدا اى الزمه
بكسر الهمزة من اللزوم قال صاحب الصحاح عليك زيدا اى خذه لما كثر
استعماله صار بمنزلة هلم وان كان اصله من الارتفاع واعلم ان عليك

من الظروف

المضافة في الاصل بمعنى الفوق وقد جعل هنا اسما للفعل لان الظرف
ينوب مناب الفعل ويغنى غناءه وجعل اسماله وعلى هذا دونك
والكاف فيهما عند البعض كالكاف في ذلك اذ لو كانت في موضع الجر
لوقع موقعها الظاهر ولم يقع وعند بعض الاخر في موضع الجر بخلاف
كاف ذلك لان ما قبل الكاف في ذلك غير عامل وما قبل الكاف فيهما عامل
وامتناع وقوع الظاهر موقع الكاف فيهما لكونهما للخطاب وخامسها
ها وهو اسم للامر وهو خذ ايضا نحو ها زيدا اى خذ زيدا وفيه
لغات منها ما ذكره المص ومنها هاء بالالف والهمزة ومنها هاء بالكاف
موضع الهمزة ومنها هاؤك مثل هاعك ومنها هاء على وزن رام
وسادسها حيهل وهو اسم للامر وهو ائت نحو حيهل الثريد
يقال ثرد الخبز كسره من باب نصر نحو ثريدا اى ائت الثريد وفيه
لغات ايضا منها حيهل مركبا من حى بمعنى هلم وهل الذى هو كلمة حث
وتعجيل وهما مفتوحان كخمسة عشر ومنها حيهلا بالتنوين ومنها
حيهلا بالالف هذه لغات ذكرها سيبويه وزاد غيره حيهل
بسكون اللام وحيهل بسكون الهاء وفتح الياء وحيهلا بسكون
الهاء منونا والرابعة منها اى من تسع كلمات تسمى اسماء الافعال
ثلث كلمات احدها هيهات وهو اسم للماضى وهو بعد نحو هيهات
زيد اى بعد زيد واعلم ان هيهات بفتح التاء في لغة الحجازيين
وبكسرها في لغة بنى تميم واسد وبالضم في لغة بعض العرب

ويتون في الثلث ويقال هيها بحذف التاء ويقال هيهات بسكون
التاء وايهات وايهاك وايهان وايها وثانيها شتان وهو اسم
للتثنية وهي افترقا نحو شتان زيد وعمرو اى افترقا وقد يزاد
بعده ما توكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو ولا يكون فاعله الا شيئين
بينهما على الفصيح فلا يقال شتان الزيدان ولذلك استقبح
الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو ولم يستقبح بعضهم
اذ معنى شتان التفرق والتفاوت ويجوز ان يقال التفاوت
بين زيد وعمرو وثالثها سرعان وهو اسم للماضي وهو سرع
نحو سرعان زيد بفتح السين على الافصح وقد جاء بكسرها وضمها
اى سرع زيد بضم الراء وفي هذه الثلث الاخيرة مبالغة ليست
في مسمياتها وهي بعد وافترقا وسرع لانا وان قلنا ان هيهات
اسم لبعد فان فيه زيادة معنى ليس في بعد وهو ان المتكلم
يخبر عن المقصود بانه بعيد لا انه يعلم المخاطب مكان ذلك
الشيء فحسب بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة
ان يقال بعد جدا وعلى هذا شتان وسرعان واعلم ان من
الاسماء الافعال اسماء اخر منها هلم بفتح الميم بمعنى تعال
وحي بمعنى اقبل وعندك بكرا بمعنى الزمه وعلى زيدا بمعنى اعطني
زيدا وحذرك وحذارك ومكانك وبعدك بمعنى تأخر ووراءك
بمعنى انظر الى خلفك وصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف

مطلب النوع العاشر افعال الناقصة

وايه بمعنى حدث وهيت بمعنى هلم وهلا بمعنى اسرع وهيك
وهيا بمعنى اسرع فيما انت فيه وقدك وقطك بمعنى اكتف وامين
بمعنى استجب واتها بمعنى اترك واف بالثلث بمعنى تضجرت ويتون
فيها واوه بمعنى توجعت ومنها نزال بمعنى انزل وتراك بمعنى
اترك وقرقار اى صوت وعرعار اى تلاعبوا بالوعرة وهي لعبة
لصبيان العرب والنوع العاشر من ثلثة عشر نوعا الافعال الناقصة
التي ترفع الاسم الذي هو مبتداء في الاصل وتنصب الخبر الذي هو
خبر المبتداء فيه لمشابهتها الافعال الصحيحة المتعدية في اقتضاء
معانيها شيئين فترفع المبتداء كما يرفع الفاعل ساير الافعال
وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول وهي ثلثة عشر فعلا وانما سميت
اى ثلثة عشر فعلا الافعال الناقصة لانها اى الثلث لا يتم الكلام
الذي دخلت عليه هذه الافعال بالفاعل والاولى ان يقال لانها لا تتم
بالاسم بل يحتاج الى خبر منصوب ايضا بخلاف ساير الافعال
فانها تتم بالمرفوع من غير الاحتياج الى المنصوب احدها
كان نحو كان زيد قائما ولها اى لكلمة كان مطلقا هذا من
قبيل الاستخدام فافهم معان احدها الاستمرار والدوام
في جميع الازمنة كقوله تعالى وكان الله عليما حكيما والثاني منها
بمعنى حدث على صيغة المعلوم او وجد على صيغة المجهول فيتم بالمرفوع
ولا يحتاج الى خبر منصوب كسائر الافعال كقوله تعالى وان كان ذو عسرة

اى وان وجد ونبت شعيم ذو عشرة قيل الخبر محذوف اى كان ذو
عشرة غزيعا فلا تكون تامة والاولى تأخير هذا المثالين المذكورين
بعد فافهم والثالث بمعنى الانتقال من حال الى حال كقوله تع وكان من
الكافرين لاستقباحه امر الله اياه بالسجود لآدم عليه السلام
وقيل وكان ابليس من الكافرين فى علم الله تع فح لا يكون بمعنى صار
والرابع بمعنى الماضى نحو كان زيد غنيا فافتقر والمراد بالمثال الثالث
الاخبار بانه انتقل من الايمان الى الكفر وبالمثال الرابع تقرير
المبتداء على صفة الخبر فى الزمان الماضى فقط فكان مدلول الثالث
الانتقال والرابع المضى والخامس منها معان زائدة وهى التى وجودها
وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى واعلم ان كان اذا كانت زائدة تكون
على وجهين احدهما زائدة فى اللفظ دون المعنى نحو زيد قائم كان
فيدل كان على ان القيام كان فيما مضى وثانيهما زائدة فى اللفظ
والمعنى كقوله تع قالوا كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم
من هو فى المهد حال كونه رضيعا وكان زائدة لتحسين اللفظ
اذ ليس المعنى على المضى قيل ان كان هنا تامة او دائمة او بمعنى
صار فح لا تكون زائدة قيل هذا هو الاوجه وانما ذكر هذين القسمين
تامة وزائدة مع كونها غير ناقصة استيفاء بجميع استعمالاتها
وثانيها من الافعال الناقصة صار وهى للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار بشر اميرا واما من حقيقة الى حقيقة نحو

صار

صار الماء هواء واما من مكان الى مكان او من ذات الى ذات
فعلى هذا تكون تامة وتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد
كذا او من بكر الى عمرو وثالثها اصبح نحو اصبح زيد غنيا اى اقترن
غناء زيد بالصباح او صار زيد غنيا وقد تكون تامة بمعنى الدخول
فى هذا الوقت فيكون المعنى ح دخل زيد فى الصباح حال كونه غنيا
ورابعها امسى نحو امسى زيد قائما وخامسها اضحى نحو اضحى
زيد راكبا وقس هذين المثالين على اصبح من جميع الوجوه
وسادسها ظل نحو ظل زيد قائما اى اقترن قيامه بجميع النهار
او صار زيد قائما وقد تكون تامة اذا كانت بمعنى دام او طال نحو
ظللت بمكان كذا قال صاحب المغرب ان كانت ظل تامة كانت
بمعنى الاقامة بالنهار وسابعها بات نحو بات زيد عروسا والعروس
نعت يستوى فيه الرجل والمرأة اى اقترن عرسه بجميع الليل او صار
زيد عروسا وتكون تامة اذا كانت بمعنى عرس اى نزل فى اخر الليل
نحو بت بيتا طيبا وثامنها مازال من زال يزال لا من زال يزول
فانها تامة نحو ما زال الامير مسرورا وتاسعها ما برح بكسر الراء
بمعنى ما زال نحو ما برح زيد غنيا وعاشرها ما فتئ بكسر العين وفتحها
وبالهمزة وقيل بالياء بمعنى ما زال ايضا نحو ما فتئ زيد قائما
ومعنى هذه الاربعة استمرار ثبوت خبرها لفاعلها مذ قبل
فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال

الامير مسرورًا مثلا واستمرار سروره من زمان قابليته وصلاحيته
للسرور لا انه كذلك في اول وجوده وانّما تفيد هذه الافعال الاثبات
مع انها للنفي وهذه الافعال كما عرفت للنفي والنفي اذا دخل على النفي
افاد الاثبات وانّما تفيد استمرار الاثبات لان تقييد الشيء سواء
كان ذلك الشيء اثباتًا اونفيًا بزمان يوجب ان يعم ذلك النفي
في جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد اثبات الشيء بزمان
لم يوجب عموم الاثبات في جميع ذلك الزمان الا يرى انك اذا قلت
ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان
الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب
في جميع اجزاء الزمان الماضي ويلزمها النفي لفظًا او تقديرًا كقوله تع
تالله تفتؤ اي لا تفتؤ والنفي امّا بحرف النفي او بفعله او باسم
والثاني عشر ما دام وما مصدرية نحو اجلس ما دام زيد كريمًا
اي اجلس زمان مدة كرمه وقد تكون تامة بمعنى بقي كقوله تع
ما دامت السموات والارض والثالث عشر ليس وهي عند الجمهور
لنفي مضمون الجملة حالا نحو ليس زيد قايما اي الان وعند سيبويه
للنفي مطلقا اي تقيد تارة بزمان الحال كما مر وتارة بزمان الماضي
نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله الا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم وقال الاندلسي لا تناقض بين
القولين وذلك لان خبر ليس الا لم يقيد بزمان من الازمنة

يحمل

يحمل على الحال كما يحمل الايجاب نحو زيد قايم وان قيد بزمان من الازمنة
يحمل على ما يقيد به واعلم ان بعض النحاة الحق بها ستة اخرى آض
وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار
وتامة في مثل قولك آض وعاد زيد من سفره اي رجع وغدا زيد اذا
مشى في وقت الغداة وراح زيد اي مشى وقت الرواح وهو ما بعد
الزوال الى الليل وما جاء وقعد بمعنى كان وصار ولم يذكر هذه الافعال
الستة اشارة الى عدم الاعتداد بها وقلة استعمالها ومنهم من لم
يلحقها بها لما رأى من قصورها عنها فجعل انتصاب ما بعدها على الحال
وكذلك يرفع الاسم وينصب الخبر ما يتصرف اي من هذه الافعال الناقصة
من الامثلة المطردة او المختلفة والنوع الحادي عشر من ثلثة عشر نوعًا
افعال المقاربة وانّما سميت افعال المقاربة لاشتمال معانيها عليها
وهي ترفع اسما واحدا وهي اربعة افعال اولها عسى نحو عسى زيد ان
يخرج وانّما الزموها ان مع الفعل لان مقصودهم عدم تجرد اللفظ
عن علم الاستقبال وامّا قولهم عسى الغوير ابؤسا فشاذ وربما
شبهوا عسى بكاد واستعملوا الفعل بعده بغير ان فقالوا عسى
زيد ينطلق يعني قرب زيد للخروج المرجو لا المجزوم به فظهر من هذا
ان عسى رافع وناصب فلم اقتصر على عمل الرفع حيث قال يرفع اسما
واحدا قلت ان النحاة اختلفوا في اعراب المضارع المصدر بان
قال بعضهم انه مرفوع على انه بدل من اسم عسى بدل الاشتمال

ما النوع الحادى عشر افعال المقاربة

وهم الكوفيون فيكون تقديره قرب زيد خروجه قال شارح الرضي هذا وجه
قريب وقال بعضهم انه مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم
والتقدير تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اى
للخروج ثم ينقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على
المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان في صورة
الخبر فانتصب بشبه المفعول وقال بعضهم انه منصوب على الخبرية
فمعناه قرب حال زيد الخروج او قرب زيد ذا الخروج ولما كان الوجه
القريب ان لا يكون ان يخرج خبر المصنف لم يتعرض له ومعناه
الطمع والرجاء قال سيبويه عسى للطمع والاشفاق فالطمع
في المحبوب والاشفاق في المكروه ومعنى الاشفاق الخوف
وقد اجتمعتا في قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا فهو خير لكم وعسى
ان تحبوا شيئا فهو شر لكم نحو عسى ان يخرج زيد وهذا هو
الاستعمال الاخر بان يكون اسمها على رأى وفاعلها على رأى
اخر هو الفعل المضارع مع ان وتستغنى ح عن الخبر لاشتمال
الاسم او الفاعل على المسند والمسند اليه مع الاسناد كما
استغنى علمت ونحوها في نحو قولك علمت ان زيدا قائم عن
المفعول الاخر لاشتمال ان زيدا قائم على الغرض لاستواء
الفائدة التي تحصل من المفعولين والفائدة التي تحصل من هذه
الجملة وفيه احتمالان اخران احدهما ان يكون زيد مرفوعا

بانه

بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل
النصب بانه خبر عسى وثانيهما ان يجعل ذلك من باب التنازع
بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج
خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد واعلم ان عسى غير متصرف
حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من
الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تصرف
فيها وثانيها كاد وهو متصرف تصرف الافعال نحو كاد يكاد كودا
نحو كاد زيد يخرج اى قرب زيد خارجا يعني انك تخبر عن دنو
الخبر لعلك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فخاعله اسم محقق
كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر
من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال
المنافي للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه
يحذف ان عن ضمير عسى تشبيها له بكاد وثالثها كرب بفتح الراء
نحو كرب زيد يخرج اى قرب زيد خارجا واستعمالها مثل
استعمال كاد في دخولها على المضارع بغير ان ولذا يستعمل
استعمال عسى في دخولها على المضارع مع ان الا ان الاول
اكثر استعمالا من الثاني ولذا لم يتعرض له ورابعها اوشك

فصل النوع الثاني عشر افعال المدح

بمعنى اسرع في الاصل فالسرعة مناسبة للقرب نحو اوشك
زيد يخرج هذا استعمال كاد واوشك زيد ان يخرج
واوشك ان يخرج زيد هذا استعمال عسى واعلم ان
بعض النحاة الحق بها طفق بمعنى اخذ في الفعل وعلم وجعل بمعنى طفق
واخذ بمعنى شرع لكن تركت لعدم الاعتداد والنوع الثاني عشر
من ثلثة عشر نوعًا افعال المدح اى افعال وضعت لانشاء
المدح وافعال الذم اى افعال وضعت لانشاء الذم وفي الصحاح
المدح الثناء الحسن والذم ضده فلم يكن مثل مدحته وذممته
منها لانه لم يوضع للانشاء فانها ترفع الاسم الجنس وهو
الذى ما وضع لكل فرد على سبيل البدل من غير اعتبار تعيينه
المعرف بلام التعريف للعهد الذهنى او المضاف الى المعرف بها
او المضمر المميز بنكرة منصوبة او بما وان المخصوص بالمدح
والذم يذكر بعده وتقديم الفاعل انما هو بحسب الغالب لانه قد
يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وقد يحذف
المخصوص بهما اذا كان معلومًا بالقرينة كقوله تع نعم العبد اى
نعم العبد ايوب بقرينة ان ذلك في قصته واعلم انهم لما اراد
والمدح العام والذم العام واستمرارهما في نفس الممدوح والمذموم
وضعوا هذه الافعال لذلك المعنى ثم اتوا بالفاعل المبهم ثم
فسروه باسم يذكر بعده وهو المسمى بالمخصوص بالمدح او الذم

ليكون

ليكون اوقع في النفس لان الشيء اذا ابهم اولا ثم فسر كان اوقع
في النفس من وقوعه مفسرا له اولا وهي اربعة افعال الاول نعم
وفيها اربع لغات عند بنى تميم احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين
وهي الاصل والثانية فعل بسكون العين مع فتح الفاء والثالث
فعل بسكون العين مع كسر الفاء والرابعة فعل بكسر الفاء والعين
والاكثر عند بنى تميم اذا قصد بها المدح اللغة الثلثة قال سيبويه
كان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم نحو نعم الرجل زيد ونحو
نعم صاحب القوم زيد ونحو نعم رجلا زيد ونحو فنعما هي اى نعم
شيئا هي والثاني بئس وفيها اربع لغات ايضا عندها بلا تفاوت
نحو بئس الرجل عمرو واعلم ان نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان
عند البصريين ووافقهم الكسائى واسمان عند الفراء وتابعه
وابو العباس وثعلب واتباعه والثالث حبذا بتشديد الباء وهي
كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى حب صار محبوبا جدا واصله
حبب بالضم واسند الى اسم الاشارة واجرى بعد التركيب
مجرى نعم في المدح وبعض الحكم ولهذا قال وهو مثل نعم واختلفوا
فيه بعد التركيب فقال بعضهم غلب الاسمية فصار اسما وقال
بعضهم غلب الفعلية فصار فعلا وقال بعضهم لا غلبة لواحدة
من الاسمية والفعلية نحو حبذا الرجل زيد لكن حبذا
يفارق نعم من حيث ان تمييز حبذا غير لازم تقول حبذا زيد

مطلب النوع الثالث عشر افعال الشك واليقين

وحبذا رجلا زيد مع امتناع نعم زيد في نعم رجلا زيد والرابع
ساء وهو مثل بئس في انشاء الذم والحكم نحو ساء الرجل
عمرو واعلم ان المخصوص مبتدأ وماقبله غالبا خبره ولم يحتج
هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا لقيام لام التعريف العهد
او ذا مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو والنوع الثالث
عشر من ثلثة عشر نوعا افعال الشك واليقين وتسمى افعال
القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة لا بالجواهر الظاهرة وهي علمت
ووجدت ورايت وهذه الثلثة موضوعة لليقين وقد يكون رايت
بمعنى ظننت كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنون
لكن ترك لعلة قال بعض الفضلاء في شرح اللباب ان علمت لليقين فقط
ورايت وهو الاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة معينة سواء كان
مطابقا للواقع اولا ووجدت وهو لاصابة الشيء على صفة فانك
اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلم بعد ان لم يكن معلوما فلاجل
ذلك عد من افعال القلوب للزوم العلم فيه فافهم وظننت وحسبت
وخلت وهذه الثلثة موضوعة للشك والمراد به الظن اذ لا شك
من هذه الافعال بمعنى الشك المعتقد تساوي الطرفين وقد
يكون ظننت لليقين كقوله تعالى اني ظننت اني ملاق حسابيه فان
ظننت هنا لليقين لانها في صفة المؤمن لكن ترك لعلة ايضا
وزعمت وهو متوسط بين الستة المذكورة انفا يعني يكون تارة

للظن وتارة اخرى للعلم واعلم ان قوله علمت الى قوله وزعمت
بمجموعها خبر المبتداء وهو هي ولما تعدد للمبتداء معنى اجرى
الاعراب على كل منها فافهم فانه دقيق وهذه السبعة كلها
متعد الى مفعولين اذ القصد معرفة الشيء بصفة لاقتضائه
المسند والمسند اليه ويكون المفعول الثاني منهما كقائما في علمت
زيدا قائما عبارة عن المفعول الاول منهما كزيد لان القائم هو
زيد ويكون فيه اي في الثاني ضمير المفعول الاول يعني ضمير عائد
الى الاول لان احد المفعولين في الاصل مبتداء والاخرى خبره
نحو حسبت زيدا اي عمرا قائما وخلت زيدا مقيما وظننت
زيدا عالما وعلمت زيدا فاضلا ورايت زيدا راكبا ووجدت
زيدا عاقلا وزعمت زيدا كريما ولبعض افعال القلوب ولم يعد
حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول
وهي اما العلم والظن بحيث لا يمكن ان يتوهم انها بهذا المعنى
ايضا متعد الى مفعولين لكن يتعدى به الى مفعول واحد
لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت اي اخذت مكانا لوهمي وعلمت
بمعنى عرفت تقول علمت زيدا عرفت شخصه وهو العلم بنفس
شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت وفقدت ووجدت
بمعنى اصبت تقول الضالة اي اصبتها وعلمتها بالمساسة
واعلم ان صورة النسبة التامة للخبر اذا حصلت عند

العقل فان كان مترددا فى طرف تلك النسبة على السواء تسمى
تلك الصورة شكا والنسبة مشكوكا فيها وان كان احد الطرفين
راجحا والاخر مرجوحا يسمى صورة الطرف الراجح ظنا وذلك
الطرف مظنونا وصورة الطرف المرجوح وهما وذلك المرجوح
موهوما وان بلغ الرجحان الى حيث لم يبق الطرف المرجوح
اصلا يسمى تلك الصورة جزما وجازما والنسبة مجزوما
بها فان لم تطابق الواقع تسمى جهلا مركبا والنسبة مجهولة
وان طابقته فان كانت ثابتة بحيث لا تزول بتشكيك المشكك
تسمى يقينا والا تسمى تقليدا لما فرغ من بيان العوامل
اللفظية السماعية بانواعها شرع فى بيان العوامل القياسية
بقوله والعوامل القياسية منها اى من العوامل مطلقا
سبعة عوامل احدها الفعل على الاطلاق سواء كان متعديا
او لازما اما المتعدى نحو ضرب زيد عمرا فان الفعل المتعدى
يرفع وينصب قياسا مطردا لانه لا يستدعى سوى الفاعل
والمفعول فيلزم ان لا يعمل الا الرفع فى الفاعل لان الفاعل
اقوى من المفعول فاختص بالرفع الذى هو اقوى الحركات
والنصب فى المفعول لانه كثير اذ قد يكون واحدا فصاعدا
والكثير ثقيل والنصب خفيف فاعطى له طلبا للتعادل واما
اللازم نحو ذهب زيد فان اللازم يرفع فقط قياسا مطردا

ايضا

ايضا لانه لا يستدعى الا الفاعل فيلزم ان لا يعمل الا الرفع لما مر
والثانى اسم الفاعل منها بشرط معنى الحال او الاستقبال حقيقة
او حكاية عند الكوفيين والاخفش وبشرط الاعتماد ايضا عند
البصريين هذا اذا لم يدخل اللام عليه واما اذا دخل عليه استوى
الجميع نحو زيد ضارب بالتنوين غلامه عمرا الآن بفتح النون وهو
اسم للوقت الذى انت فيه او غدا ونحو زيد قايم غلامه فان اسم
الفاعل يرفع وينصب قياسا مطردا اذا كان من المتعدى لمشا
بهته الفعل المتعدى واما اذا كان من اللازم فيرفع فقط لمشا
بهته الفعل اللازم والثالث اسم المفعول اذا كان مقترنا
باحد الزمانين عند الكوفيين والاخفش ومعتمدا على الاشياء
الستة ايضا عند البصريين ومجردا عن اللام فان اسم
المفعول يعمل عمل الفعل المجهول الذى اخذ منه قياسا مطردا فان
كان فعله غير متعد الى مفعولين فهو كذلك وان كان متعديا
اليهما فهو كذلك لما مر نحو زيد مضروب بالتنوين غلامه
الآن او غدا ونحو زيد معطى غلامه درهما والرابع الصفة
المشبهة باسم الفاعل فى انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
اذا كان معتمدا على الاشياء الستة غير الموصول نحو
مررت برجل حسن بالتنوين وجهه كما قيل مررت برجل
منطلق ابوه فان الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل

لمشابهتها به كما اشرناه والخامس من العوامل اللفظية القياسية
المصدر المنون الذي هو غير المفعول المطلق والعدد والنوع
والتاكيد مع الفعل او بدونه والفعل مراد وان لم يكن مرادا
فالعمل له لا المصدرية بل لقيامه مقام الفعل وغير المصغر والمقرون
بالحال على رأى فان المصدر الموصوف بهذه الصفة يعمل عمل فعله
ماضيا كان او مستقبلا لشبهه الفعل باعتبار انه بتقدير ان والفعل
نحو اعجبني ضرب بالتنوين زيد عمرا اى ان ضرب زيد عمروا امس
او غدا والسادس منها المضاف مطلق وهو كل اسم اضيف الى
اسم اخر حقيقة او حكما بتقدير حرف الجر مرادا فان الاسم الاول
المسمى بالمضاف يجر الاسم الثاني المسمى بالمضاف اليه قياسا
مطردا لثبوت معنى حرف الجر في الكلام نحو غلام زيد وضارب
زيد الآن او غدا ونحوهما استظهر والسابع الاسم التام
وهو اما ان يتم بالتنوين لفظا او تقديرا نحو عندي راقود
بالتنوين لفظا خلا ونحو زيد اكبر منك علما فان اكبر اسم
تام بالتنوين تقديرا لان عدم الانصراف يمنع دخوله
فيه ونحو ثلثة عشر رجلا واما ان يتم بنون التثنية نحو
عندي منوان المن مائة وثمانون مثقالا والمثقال عشرون
قيراطا والقيراط خمس شعيرات سمنا وهو ما حصل
من الحيوانات والدهن من الحبوبات واما ان يتم بنون

الجمع

بالجمع نحو الزيدون حسنون وجوها واما ان يتم بشبه نون
الجمع نحو عندي عشرون درهما الى تسعة وتسعين درهما والدرهم
عشرون قيراطا واما ان يتم بالاضافة نحو لي ملؤه بالكسر
وهو قدر ما يملؤ به الشيء عسلا ومثله رجلا ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة
مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
الذي تم بفاعل الذي بعده وشابه التمييز الآتي بعده المفعول
الآتي بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم التام قبله لما فرغ من
العوامل السماعية والقياسية شرع ان يبين العوامل
المعنوية بقوله والمعنوية منها اى من العوامل عددان
عند سيبويه وثلثة اعداد عند ابي الحسن الاخفش
احدهما في المبتدأ والخبر نحو زيد قائم وهو ان تصوموا خير لكم
وثانيهما في الفعل المضارع نحو يضرب والعامل في الفعل
المضارع حالة الرفع وهو وقوع موقع الاسم اى هو وقوعه
موقعا يصلح ضارب فيه وهو اعني وقوع الفعل المضارع
موقع الاسم يرفع الفعل المضارع عند البصريين اذ المضارع
لما وقع موقع الاسم وقع في اقوى احواله فيعطى اقوى
الحركات واما عند الكوفيين فانه يرتفع لتعريه من النواصب

والجوازم وعند الكسائي يرتفع بحرف المضارعة وانما قلنا جالة
الرفع لان عامل نصبه وجزمه لفظي كما مر والعامل في المبتداء
والخبر الابتداء وهو تعرية الاسم الصريح او المأول به عن العوامل
اللفظية غير الزايد للاسناد وهو عامل في المبتداء والخبر اذ
تجرد الاسم للاسناد يقتضي الطرفين مسندا ومسندا اليه
فوجب ان يعمل فيهما اما عمله الرفع في المبتدا فلكونه مشابها
بالفاعل من وجهة وقوعه ثانيا في الكلام وقيل المبتداء
عامل في الخبر والخبر في المبتداء وقيل الابتداء عامل في الابتداء
والمبتداء عامل في الخبر وقيل الابتداء مع المبتداء عامل
في الخبر وهو اي كل واحد من الوقوع والابتداء معنى يعرف
بالقلب وليس للسان فيه حظ وهو ظاهر والثالث
عند الاخفش عامل في الصفة نحو مررت بالرجل الكريم مثلا
والعامل عنده كونه صفة لمجرور وهو معنى يعرف بالقلب
اما عند صاحب الكتاب العامل في الصفة وهو العامل في الموصوف
فهذه المذكورات من العوامل السماعية والقياسية والمعنوية
مائة عامل واذا كانت هذه المذكورات عامل التي لا بد من
معرفتها واستعمالها في العلوم فلا يستغني الصغير والكبير
والوضيع اي الدني والرفيع عن معرفتها واستعمالها اذ بها
يحصل لهم بصيرة في العلوم كلها فان المسئول من فضل الله

ان يجعل

ان يجعل ما جمعته خالصا لحضرته الموصوف بالكرم
ويعفو عما طغى فيه القلم او زل به القدم وسهى القلب
وقت الكتابة والرقم والمرجو عمن طالع في هذا المختصر الاكرم
ورأى في النقل خللا وفي المعنى زللا وفي اللفظ خطاء وخطلا
وفي الاعراب فسادا وحولا ان يصلحه كرما وفضلا
عصمه الله تعالى بعصمته القديم ازلا وابدا
تمت النسخة الشريفة في وقت الضحى في ساعة زهره في يوم
جمعه في ماه شهر رمضان المبارك في سنة ثمان وعشر ومائة والف

تم تم تم تم
تم تم
تم
تم

وقف ... ١٢٤٨